



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع:



أثر تبني مداخل التقييم المالي في البنوك الجزائرية على ربحية البنوك التجارية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

شعبة العلوم المحاسبية والمالية

تخصص محاسبة ومالية

إشراف الدكتورة:

خالدي رشيدة

إعداد الطالبة:

تاتي الضاوية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
محمد الدينوري سالمي	أستاذ	رئيسا	جامعة الوادي
رشيدة خالدي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
الازهر عزة	أستاذ	مشرفا مساعدا	جامعة الوادي
فاتح سردوك	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
وليد مرغني	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
عبد الله مايو	أستاذ	مناقشا	جامعة ورقلة
عبد العزيز قتال	أستاذ	مناقشا	جامعة تبسة

السنة الجامعية: 2023-2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع:



أثر تبني مداخل التقييم المالي في البنوك الجزائرية على ربحية البنوك التجارية

دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD)

شعبة العلوم المحاسبية والمالية

تخصص محاسبة ومالية

إشراف الدكتورة:

خالدي رشيدة

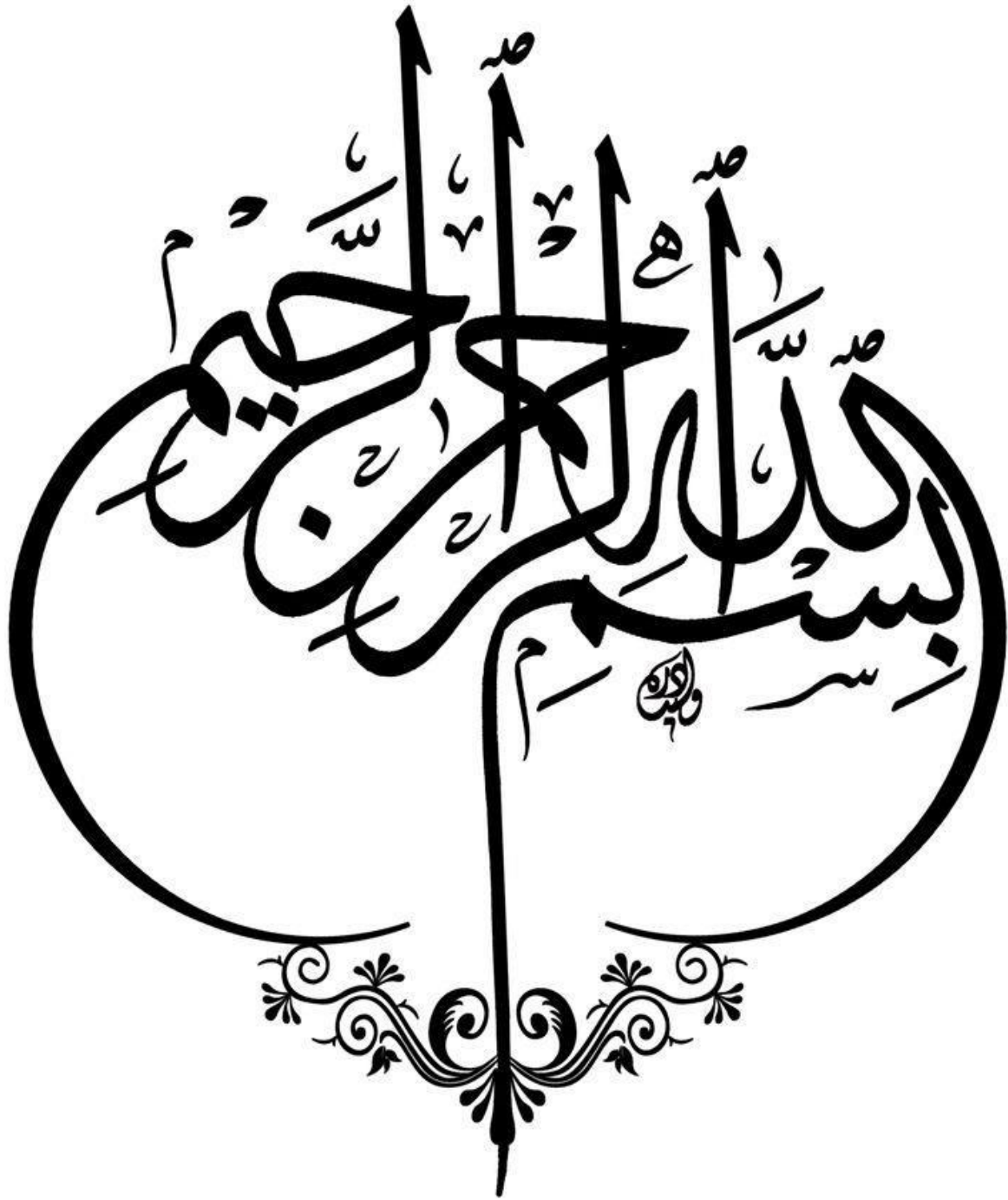
إعداد الطالبة:

تاتي الضاوية

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد الدينوري سالمي	أستاذ	رئيسا	جامعة الوادي
رشيدة خالدي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
الازهر عزة	أستاذ	مشرفا مساعدا	جامعة الوادي
فاتح سردوك	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
وليد مرغني	أستاذ	مناقشا	جامعة الوادي
عبد الله مايو	أستاذ	مناقشا	جامعة ورقلة
عبد العزيز قتال	أستاذ	مناقشا	جامعة تبسة

السنة الجامعية: 2023-2024



«رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ»

صدق الله العظيم

إهداء

إلى من قال فيهما الله تعالى: «وقل ريي ارحمهما كما ربياني صغيرا»
حبا وعرفانا وتقديرا بارك الله في عمرهما وورزقني رضاهما.
إلى سندي ورفيق دري زوجي الغالي؛
إلى ابنائي قرّة عيني: مريم، محمد، ومعاذ؛
إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله؛
جميع أفراد العائلة والأصدقاء كل باسمه.

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

«..... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ.....»

وفاء وتقديرا واعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يترددوا في مساعدتي في مجال البحث العلمي، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

وأخيرا، أتقدم بجزيل شكري إلى كل من بذل معي جهدا، أو وفر لي وقتا ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تبني البنوك الجزائرية لمداخل التقييم المالي المتمثلة في كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية، وتم الاعتماد على مؤشر الملاءة الكلية لحساب كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية، في حين تم تمثيل الربحية من خلال ثلاث مؤشرات مهمة وهي العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول بالإضافة إلى الرافعة المالية، وأما التطبيق فكان على عينة من 08 بنوك تجارية جزائرية منها 03 بنوك عمومية و05 بنوك خاصة للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2020، وذلك باستعمال أسلوب التحليل الإحصائي Panel Data.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول في حين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من العائد على الأموال الخاصة والرافعة المالية، لهذا وجب الالتزام بتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال مع عدم المغالاة في ذلك حتى لا يؤثر سلبا على الربحية.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، كفاية رأس المال، ربحية البنوك، البنوك الجزائرية.

Abstract:

This study aimed to determine the impact of the Algerian banks' adoption of the financial assessment approaches represented in capital adequacy on the profitability of commercial banks, and the total solvency index was relied on to calculate the capital adequacy in Algerian banks, while profitability was represented by three important indicators, namely, The application was on a sample of 08 Algerian commercial banks, including 03 public banks and 05 private banks for the period extending from 2012 to 2020, using the Panel Data method of statistical analysis.

The study concluded that there is a statistically significant positive relationship between capital adequacy and the rate of return on assets, while there is a statistically significant inverse relationship between capital adequacy and both the return on private funds and financial leverage. Therefore, it is necessary to adhere to setting the minimum level to capital adequacy without exaggeration in order not to negatively affect profitability.

Keywords: Financial performance assessment, Capital adequacy, bank profitability, Algerian banks.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الاهداء
II	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
II	قائمة الاشكال
XI	فهرس الملاحق
ب-ض	المقدمة
39-1	الفصل الأول: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي
3	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
3	الفرع الأول: تعريف الأداء المالي
5	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
7	الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي
10	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
10	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك
10	الفرع الثاني: مستويات تقييم الأداء البنكي
11	المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي
11	الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء
13	الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
15	المبحث الثاني: أهم مداخل التقييم المالي في البنوك التجارية
15	المطلب الأول: مدخل التحليل المالي
15	الفرع الأول: التحليل المالي

16	الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي
17	الفرع الثالث: المؤشرات المالية
21	المطلب الثاني: مدخل العائد على حقوق الملكية ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة
21	الفرع الأول: مدخل على العائد حقوق الملكية
23	الفرع الثاني: مدخل القيمة المضافة
25	الفرع الثالث: حساب القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك
27	المطلب الثالث: مدخل بطاقة الأداء المتوازن ومدخل كفاية رأس المال
27	الفرع الأول: مدخل بطاقة الأداء المتوازن
30	الفرع الثاني: استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية
31	الفرع الثالث: مدخل كفاية رأس المال
32	المبحث الثالث: الربحية في البنوك التجارية
32	المطلب الأول: مفهوم الربح والربحية
32	الفرع الأول: مفهوم الربح
33	الفرع الثاني: مفهوم الربحية
34	الفرع الثالث: مصادر أرباح البنوك التجارية
35	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية
35	الفرع الأول: العوامل الخارجية
36	الفرع الثاني: العوامل الداخلية
37	الفرع الثالث: مؤشرات قياس الربحية
39	خلاصة الفصل
98-40	الفصل الثاني: مدخل كفاية رأس المال في البنوك التجارية
41	تمهيد
42	المبحث الأول: الإطار العام لمدخل كفاية رأس المال
42	المطلب الأول: مفهوم كفاية رأس المال
42	الفرع الأول: تعريف المصطلحات

43	الفرع الثاني: تعريف كفاية رأس المال
44	الفرع الثالث: أهمية مدخل كفاية رأس المال لدى البنوك
45	المطلب الثاني: المعايير التقليدية لكفاية رأس المال
45	الفرع الأول: معيار نسبة رأس المال إلى الودائع
46	الفرع الثاني: معيار نسبة رأس المال إلى الأصول
46	الفرع الثالث: معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة
47	المطلب الثالث: كفاية رأس المال ضمن نظام CAMELS
47	الفرع الأول: نشأة وتعريف نظام CAMELS
49	الفرع الثاني: عناصر نظام CAMELS
54	الفرع الثالث: مميزات نظام CAMELS
57	المبحث الثاني: كفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل الأولى والثانية
57	المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية
57	الفرع الأول: نشأة لجنة بازل
58	الفرع الثاني: نطاق تطبيق لجنة اتفاقية بازل
59	الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل
60	المطلب الثاني: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الأولى
60	الفرع الأول: معيار كوك
64	الفرع الثاني: أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل 1
65	الفرع الثالث: تقييم اتفاقية بازل 01 لكفاية رأس المال
67	الفرع الرابع: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1
69	المطلب الثالث: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثانية
70	الفرع الأول: البنية الأساسية المكملة لمقررات اتفاقية بازل 2
78	الفرع الثاني: أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل 2
80	الفرع الثالث: تقييم اتفاقية بازل 2
82	الفرع الرابع: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 2

84	المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة
84	المطلب الأول: مدخل كفاية رأس المال وفق بازل الثالثة
84	الفرع الأول: أسباب اللجوء إلى بازل 3
85	الفرع الثاني: أهداف اتفاقية بازل 3
86	الفرع الثالث: محاور بازل 3
91	المطلب الثاني: نتائج تطبيق اتفاقية بازل 3
91	الفرع الأول: التحديات
92	الفرع الثاني: آراء الاقتصاديين بعد تطبيق بازل 3
93	الفرع الثالث: تقييم بازل 3
95	المطلب الثالث: اتفاقية بازل 4 وأثر جائحة كورونا على تطبيقها
95	الفرع الأول: اتفاقية بازل الرابعة (بازل 4)
96	الفرع الثاني: أثر جائحة كورونا على تطبيق مقررات لجنة بازل
97	خلاصة الفصل
140-98	الفصل الثالث: تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال
99	تمهيد
100	المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري
100	المطلب الأول: بناء النظام البنكي الجزائري
100	الفرع الأول: النشأة النظام البنكي الجزائري
101	الفرع الثاني: تأميم البنوك الأجنبية
104	الفرع الثالث: هيكل النظام البنكي الجزائري
105	المطلب الثاني: اصلاحات النظام البنكي الجزائري
105	الفرع الأول: إصلاح سنة 1986
106	الفرع الثاني: إصلاح سنة 1988
106	الفرع الثالث: إصلاح 1990 قانون النقد والقرض
107	المطلب الثالث: قانون النقد والقرض

107	الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض
108	الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض
110	الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض
112	المبحث الثاني: تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحية القانونية
112	المطلب الأول: الأطر التشريعية لتبني اتفاقية بازل الأولى
112	الفرع الأول: قوانين تبني بازل الأولى
113	الفرع الثاني: برنامج كفاية رأس المال
116	الفرع الثالث: معاملات (أوزان) ترجيح المخاطر
118	المطلب الثاني: الأطر التشريعية لتبني اتفاقية بازل الثانية
118	الفرع الأول: قوانين تبني بازل الثانية
120	الفرع الثاني: مساهمة النظام البنكي الجزائري للمبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة
123	المطلب الثالث: الأطر التشريعية لتبني اتفاقية بازل الثالثة
123	الفرع الأول: قوانين تبني بازل الثالثة
127	الفرع الثاني: ترجيح المخاطر
128	المبحث الثالث: تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحية التطبيقية
129	المطلب الأول: هيكل النظام البنكي الجزائري
129	الفرع الأول: هيكل البنوك الجزائرية الحالي
131	الفرع الثاني: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية
132	الفرع الثاني: هيكل القروض في البنوك الجزائرية
133	المطلب الثاني: تقييم الربحية في النظام البنكي الجزائري
135	المطلب الثالث: تقييم كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية
135	الفرع الأول: تقييم كفاية رأس المال

137	الفرع الثاني: تقييم السيولة في البنوك الجزائرية
140	خلاصة الفصل
168-141	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
142	تمهيد
143	المبحث الأول: التعريف بمجتمع وعينة، ومتغيرات الدراسة
143	المطلب الأول: مجتمع الدراسة
144	المطلب الثاني: عينة الدراسة
145	المطلب الثالث: متغيرات الدراسة
148	المبحث الثاني: تطور أداء البنوك محل الدراسة
148	المطلب الأول: تطور الموجودات
148	الفرع الأول: تطور رأس المال
150	الفرع الثاني: تطور نتيجة السنة المالية
152	الفرع الثالث: تطور مجموع الميزانية
153	المطلب الثاني: تطور مؤشرات الربحية في البنوك محل الدراسة
153	الفرع الأول: معدل العائد على الأصول
155	الفرع الثاني: معدل العائد على الأموال الخاصة
157	الفرع الثالث: تطور الرافعة المالية
158	المطلب الثالث: تطور كفاية رأس المال
160	المبحث الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك محل الدراسة
161	المطلب الأول: دراسة أثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول (ROA)
163	المطلب الثاني: دراسة أثر كفاية رأس المال على العائد على الأموال الخاصة (ROE)
165	المطلب الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على الرافعة المالية (EM)
167	خلاصة الفصل
171-168	خاتمة
182-172	قائمة المراجع
202-183	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	المؤشرات المالية لتقييم الأداء	20
2-1	أهم مؤشرات قياس الربحية وفق نموذج DuPont	22
1-2	تصنيفات نظام CAMELS وتفسيراتها	53
2-2	مكونات معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1	63
3-2	أساليب قياس أنواع المخاطر	73
4-2	تقسيم الأنشطة ومعاملات الترتيح حسب المدخل المعياري للمخاطر التشغيلية	76
5-2	متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط حسب اتفاقية بازل 3	87
6-2	مراحل تنفيذ بازل 3	90
1-3	البنوك الخاصة المعتمدة من طرف مجلس النقد والقرض	109
2-3	أوزان ترجيح عناصر الميزانية	116
3-3	ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية	117
4-3	مسايرة النظام البنكي الجزائري للمبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة	120
5-3	تطور الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية	123
6-3	تركيبية الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية	124
7-3	تصنيف الهيئات العالمية الذي تتبعه الجزائر	127
8-3	تطور هيكل الودائع في البنوك الجزائرية	130
9-3	هيكل القروض الموجهة للقطاع العمومي والخاص	131
10-3	الربحية في البنوك الجزائرية	133
11-3	كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية	135
12-3	السيولة في البنوك الجزائرية	137
1-4	هيكل القطاع البنكي الجزائري	143
2-4	البنوك محل الدراسة	144
3-4	تطور رأس المال	148

150	تطور نتيجة السنة المالية	4-4
152	تطور مجموع الميزانية	5-4
154	تطور معدل العائد على الأصول	6-4
155	تطور معدل العائد على الأموال الخاصة	7-4
157	تطور الرافعة المالية	8-4
158	تطور كفاية رأس المال	9-4
161	تقدير نماذج البائل ROA	10-4
161	نتائج اختبارات المفاضلة ROA	11-4
163	تقدير نماذج البائل ROE	12-4
163	نتائج اختبارات المفاضلة ROE	13-4
165	تقدير نماذج البائل EM	14-4
165	نتائج اختبارات المفاضلة EM	15-4

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	7
2-1	خطوات عملية تقييم الأداء البنكي	13
3-1	نموذج العائد على حقوق الملكية	23
4-1	البعد المالي في بطاقة الأداء المتوازن	30
1-2	عناصر نظام CAMELS	52
2-2	دعائم اتفاقية بازل 02	72
3-2	محاوّر اتفاقية بازل 3	89
1-3	هيكل النظام البنكي الجزائري بعد إعادة الهيكلة	104
2-3	مراحل تطبيق الجزائر لمعايير بازل 01	113
3-3	هيكل البنوك الجزائرية الحالي	129
4-3	هيكل القروض الموجهة للقطاع الخاص	132
5-3	الربحية في البنوك الجزائرية	134
6-3	كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية	136
7-3	السيولة في البنوك الجزائرية	138
1-4	متغيرات الدراسة	145
2-4	تطور رأس المال	149
3-4	تطور نتيجة السنة المالية	151
4-4	تطور مجموع الميزانية	153
5-4	تطور معدل العائد على الأصول	154
6-4	تطور معدل العائد على الأموال الخاصة	156
7-4	تطور الرافعة المالية	157
8-4	تطور كفاية رأس المال	159

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القوائم المالية للبنك الخارجي لسنة 2020	184
02	القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2020	187
03	القوائم المالية لبنك التنمية المحلية لسنة 2020	190
04	القوائم المالية لترست بنك لسنة 2020	191
05	القوائم المالية لبنك بي أن بي باريبار لسنة 2020	192
06	القوائم المالية لبنك خليج الجزائر لسنة 2020	193
07	القوائم المالية لبنك العرب ABC لسنة 2020	195
08	القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال لسنة 2020	197
09	تقديرات برنامج GREFET لأثر كفاية رأس المال على ROA	198
10	تقديرات برنامج GREFET لأثر كفاية رأس المال على ROE	199
11	تقديرات برنامج GREFET لأثر كفاية رأس المال على EM	200

مقدمة

تعمل البنوك كحلقة وصل بين المدخرين والمقترضين فهي تقوم بحشد المدخرات وجمعها ومن ثم توجيهها نحو القطاعات التي هي بحاجة إلى تمويل، فهي بذلك تساهم في تدوير عجلة التنمية إضافة إلى أنها تقدم خدمات بنكية أخرى متنوعة، لذلك يعد القطاع البنكي أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عرف العالم أزمات مالية كثيرة أثرت وبنسب متفاوتة على الاقتصاديات المختلفة للدول، ولعل أبرز مسببات هذه الأزمات وأهمها هو وجود نقاط ضعف وقصور في الأنظمة البنكية، التي تأثرت وبشكل واضح بسياسات التحرر الاقتصادي الذي أدى إلى التخلص من القيود المفروضة على الأسواق المالية، فنتج عنه زعزعة لاستقرار النظام البنكي والقطاع المالي ككل، فسلامة الاقتصاد وفعالية السياسة النقدية لأي بلد تعتمد على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وبالأخص القطاع البنكي.

ولما للقطاع البنكي من أهمية ومكانة في الاقتصاد فقد عمد المسؤولون على القطاع إلى تبني مداخل لتقييم الأداء المالي البنكي من أجل ضمان سلامته واستقراره، وتجنب التعرض لأي أحداث غير مرغوب بها، لأن تقييم الأداء المالي البنكي يمكن من اكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأداء المالي ويساعد على تدارك النقص وعلاج مواطن الخلل، فقد تعددت مداخل تقييم الأداء المالي البنكي واختلفت حسب الغرض من عملية التقييم فمنها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث يتماشى مع التطورات والتغيرات في الساحة البنكية، ومن أهم المداخل الحديثة لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية نجد مدخل كفاية رأس المال، والذي ازداد الاهتمام به في نهاية القرن الماضي بدرجة كبيرة حتى أصبح من القضايا المعاصرة لما له من دور بارز في تقييم أداء البنوك وحمايتها من المخاطر، فهو يعتبر بمثابة صمام أمان لها يمكنها من تجنب المخاطر والأزمات، خاصة مع التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة البنكية العالمية، ولقد بلغ هذا الاهتمام ذروته عند قيام منظمات دولية عديدة بالبحث عن قواعد ارشادية يمكن الاهتداء بها في تقييم أداء البنوك باستخدام كفاية رأس المال، وهذا ما تبنته لجنة بازل للرقابة المصرفية التي عملت على إيجاد معيار موحد لقياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية.

لقد عرف مدخل كفاية رأس الذي جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية انتشارا واسعا، فقد تسابقت الدول العظمى والبنوك الكبرى لتبنيه والعمل على تطبيق ما جاء في الاتفاقية، بغية الحفاظ على استقرار النظام البنكي وحمايته من الأخطار والأزمات، بالإضافة إلى اقرار مبادئ التكافؤ في المنافسة بين البنوك، وبذلك فقد أصبح معيارا دوليا يملك إلزاما ضمنيا للعمل به فهو لا يتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية بل أصبحت تفرضه الساحة الدولية، فالمؤسسات الدولية والبنوك الكبرى تشترط التزام الأطراف التي تتعامل معها بتطبيق ما جاء في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.

رغم هذا الانتشار الواسع الذي عرفه معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل إلا أن تطبيقه أسفر عن العديد من السلبيات كما وجهت له مجموعة انتقادات، ما دفع باللجنة إلى تعديله حسب المتغيرات والمستجدات التي تعرفها الساحة البنكية، فكانت اتفاقية بازل الثانية ثم الثالثة التي تأخر تطبيقها تأثرا بجائحة كورونا التي أثرت على جميع القطاعات وفي كل دول العالم.

وتهدف البنوك كغيرها من المؤسسات المالية إلى تحقيق الربحية من أجل ضمان الاستمرار والاستقرار من جهة، وتعتبر ملزمة بتطبيق معيار كفاية رأس المال لحمايتها من الأخطار من جهة أخرى، ولأن البنوك الجزائرية جزء من النظام البنكي العالمي كان لزاما عليها أن تتأثر بهذه المستجدات وتحاول مسايرتها والعمل بها، لكنها تتميز ببيئة خاصة وطبيعة مختلفة نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري وثقافته البنكية ولذلك جاءت إشكالية البحث التالية:

ما هو أثر تبني مداخل التقييم المالي (كفاية رأس المال) في البنوك الجزائرية على ربحية البنوك التجارية؟

ويتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1. ماهي مداخل تقييم الأداء البنكي؟
2. ما مضمون اتفاقيات بازل لكفاية رأس المال؟
3. ما طبيعة البيئة البنكية التي تعمل فيها البنوك التجارية الجزائرية؟
4. ما مدى تبني البنوك الجزائرية لمدخل كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل؟
5. ما هو أثر تبني معيار كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: على ضوء الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. يكتسي تقييم الأداء المالي في البنوك أهمية بالغة للحفاظ على أموال المودعين وحمايتهم، لذلك فقد تعددت طرق التقييم واختلفت مداخله.
2. جاءت اتفاقيات بازل من أجل حماية البنوك من الأزمات وأوجدت معيار موحد لقياس كفاية رأس المال في البنوك وتوسعت إلى إيجاد طرق لقياس المخاطر.
3. يعرف النظام البنكي الجزائري تطورا مستمرا منذ نشأته بعد الاستقلال وتعرضه للإصلاحات المتكررة، بغية مواكبة التغيرات والمستجدات العالمية ومحاولة تطبيق المعايير الدولية.
4. تواجه البنوك الجزائرية تحديات كبيرة في تبني مدخل كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل تعود إلى طبيعة البيئة البنكية الجزائرية وعدم توفرها على سوق مالي نشط.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والربحية متمثلة في:
 - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس مال مردودية الأصول؛
 - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس مال مردودية الأموال الخاصة؛
 - توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والرافعة المالية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

1. يعتبر مدخل كفاية رأس المال أحد أهم القضايا المعاصرة التي تشغل المجتمع الدولي والتي تبنتها لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل حماية البنوك وإدارة المخاطر، لتجنب تكرار الأزمات المالية العالمية،
2. محاولة إسقاط المعايير الدولية (كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل) على النظام البنكي الجزائري لإبراز مدى مساهمته لها وتمكنه من تبنيها؛

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى

1. التعرف على مداخل التقييم المالي في البنوك والعوامل المؤثرة فيها؛
2. التعرف على محتوى اتفاقيات بازل لكفاية رأس المال ودورها في تقييم الأداء المالي للبنوك؛
3. إعطاء لمحة عن النظام البنكي الجزائري وخصائصه ومميزاته؛
4. مدى قدرة البنوك الجزائرية على تبني معايير اتفاقيات بازل والالتزام بها؛
5. تحديد أثر الالتزام بمدخل كفاية رأس المال على البنوك التجارية الجزائرية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتمثل في دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2020.

الحدود المكانية: عينة من البنوك التجارية الجزائرية متمثلة في

- البنك الخارجي الجزائري؛
- القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك التنمية المحلية؛
- البنك العربي؛
- بنك الخليج؛
- ترست بنك؛
- بي أن بي باربياز،
- سوسيتي جينرال.

أسباب اختيار الموضوع:

✓ الدوافع الذاتية:

- الرغبة في دراسة المواضيع المرتبطة بالنظام البنكي؛
- إثراء المكتبة الجامعية بموضوع يدرس أحد أهم انشغالات المنظومة البنكية الجزائرية.

✓ الدوافع الموضوعية:

- الرهان الكبير الذي يخوضه النظام البنكي الجزائري نحو التطور ومواكبة الأنظمة المصرفية العالمية؛
- محاولة إبراز مدى قدرة البنوك الجزائرية على تبني مداخل التقييم المالي.

المنهج المتبع في الدراسة:

إن طبيعة الدراسة تقتضي التعامل بشكل متسق مع مجموعة من المناهج من أجل الالمام بجوانب الموضوع، لذلك فقد تم استعمال المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: كونه المناسب لوصف مختلف مداخل التقييم المالي واستعراض إطار الاتفاقيات؛
- المنهج التاريخي: استعمل في سرد تطور كل من اتفاقيات لجنة بازل والمنظومة المصرفية الجزائرية،
- المنهج التحليلي: لأنه الأنسب لجمع وتحليل وعرض البيانات المتعلقة بالدراسة.

تقسيمات البحث:

من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول، الفصل الأول يستعرض طرق تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وأهميتها في حين يتطرق الفصل الثاني إلى التفصيل في مدخل كفاية رأس المال ودوره في التقييم، إضافة لتبني لجنة بازل لهذا المدخل، أما الفصل الثالث فيناقش تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحيتين القانونية

والتطبيقية. ونجد أن الفصل الرابع يعرض الدراسة الميدانية لتقصي أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية.

الدراسات السابقة:

إن هذه الدراسة تعد تكملة لدراسات سبقتها في التطرق لهذا الموضوع من زوايا مختلفة، ولأن موضوع دراستنا حول التعرف أثر تبني مداخل التقييم المالي (كفاية رأس المال) في البنوك الجزائرية على ربحية البنوك التجارية كان لزاما التطرق للدراسات السابقة التي تطرقت إلى كل من مداخل التقييم المالي في البنوك، ربحية البنوك التجارية وأثر تبني كفاية رأس المال على ربحية البنوك.

1- الدراسات العربية:

❖ الدراسات التي تطرقت لتقييم أداء البنوك والربحية:

دراسة لعراف زاهية وفريد مصطفى (2020) تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة والربحية، مقال منشور في مجلة (Revue Algérienne d'économie et gestion Vol. 14 N 01) تناولت هذه الدراسة الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الرفع في نسبة السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسبة الربحية بل قد يؤدي غالبا إلى تراجعها. وأن انخفاض بعض نسب السيولة يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية اتجاه المودعين.

واقترحت الدراسة ما يلي:

- البحث عن وسائل جديدة لإدارة السيولة في البنك؛
- ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالية الجزائرية؛
- الاهتمام أكثر بالسيولة النقدية في البنوك لما لها من تأثير على العائد.

دراسة قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف (2021) تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية -دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-

2019، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 14 العدد 01، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة، الكفاية) وذلك من خلال دراسة حالة 05 بنوك تجارية جزائرية.

وخلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها. وأوصت الدراسة البنوك محل الدراسة بالانتباه للسيولة على المدى القصير، وكذلك إلى مستويات المخاطر التي تواجهها.

❖ دراسات تتعلق بكفاية رأس المال في البنوك:

دراسة عماد سليمان وحسين علي (2016) محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة (دراسة تطبيقية)، مقال منشور في مجلة جامعة البعث للدراسات والبحوث العلمية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد.

وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال، ووجود علاقة إيجابية بين مخاطر الرفع المالي ونسبة كفاية رأس المال، في حين لا يلعب حجم المصرف والربحية دوراً جوهرياً في تحديد كفاية رأس المال في البنوك السورية.

بينما أوصت الدراسة على ضرورة اهتمام البنوك بعامل السيولة وربطه بكفاية رأس المال، لأن كفاية رأس المال تعد حجر الزاوية في السلامة المصرفية. إضافة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- من الأهمية التحقق من فعالية أجهزة التنقيط الداخلي للمؤسسات والتقديرات الخاصة بمختلف معلمات الخطر المستخدمة من طرف هذه الأخيرة؛
- يجب التأكد من أن البنوك التجارية الجزائرية؛ لا تقبل على توظيفات أو تمويلات موسعة إلا في حالة توفرها على السيولة الكافية؛
- إيلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها؛

- لاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات بنكية حسب المقاييس الدولية.

دراسة سعيدي خديجة (2017) إشكالية تطبيق كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية حساب معيار كفاية رأس المال وفق بازل 1، 2، 3، وتبيان مدى فاعلية وقدرة البنوك الإسلامية على تطبيقه، بالإضافة إلى مقارنة بين معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة الخدمات المالية الإسلامية وذلك بالتطبيق على مجموعة البركة المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل يتوافق مع البنوك التقليدية دون الإسلامية، لأن معايير لجنة بازل لم تراعى فيها خصوصية البنوك الإسلامية، وعلى الرغم من وجود معيار إسلامي موحد لكفاية رأس المال إلا أنه لا يحتل مكانه المناسب كون أن ما تصدره لجنة بازل يلقى قبولا عالميا أكثر من المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وأوصت الدراسة بـ:

- ضرورة تطبيق معيار كفاية رأس المال الإسلامي في البنوك الإسلامية لأنه الأكثر ملائمة لها عن معايير لجنة بازل؛
- على البنوك المركزية أن توحد متطلباتها حول معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية،
- ضرورة إصدار قانون خاص بالبنوك الإسلامية في الجزائر يراعي خصوصيتها.

دراسة معمري نرجس (2020) تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نفود وبنوك، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك الجزائرية بمقررات اتفاقية بازل بالإضافة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين معيار كفاية رأس المال الذي حددته كل من لجنة بازل وبنك الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن المعايير الاحترازية الجزائرية لم تساير اتفاقية بازل 1، والاضافات التي جاءت بها بازل 2 فيما يخص إدراج المخاطر السوقية ومخاطر التشغيل ضمن حساب نسبة

الملاءة إلا مع بداية 2014، كما لم تساير بازل 3 لأن تطبيق هذه الأخيرة لن يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية نظرا لغياب سوق مالي نشط. وأوصت الدراسة بـ:

- العمل على التكيف بين المعايير الاحترازية المطبقة في المنظومة المصرفية الجزائرية وما تفرضه اتفاقية بازل 3؛
- على البنوك الجزائرية أن تسعى إلى الإفصاح عن حجم وهيكل الأموال الخاصة وكذا الاستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر؛
- اعتماد مبدأ العمل بنسب السيولة الحالية والمستقرة بالبنوك الجزائرية لتفادي استعمال الموارد القصيرة في الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل.

❖ دراسات تطرقت للعلاقة بين كفاية رأس المال وربحية البنوك:

دراسة هاني أحمد محمود دبيك (2015) العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، سعت الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وربحية البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين خلال الفترة الممتدة 2008-2014، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة ممثلة في (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم) والمتغير المستقل ممثلا في كفاية رأس المال، بالاستناد إلى نموذج الانحدار الخطي.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل كل من العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تبني أساليب متطورة في إدارة المخاطر المصرفية وفق أحدث النظم العالمية من أجل ضبط وهيكل المحفظة الائتمانية والاستثمارية، بالإضافة إلى توصية سلطة النقد بالبدء في تطبيق مقررات لجنة بازل 2 و3 بشأن ضوابط الرقابة المصرفية.

دراسة محمد حسن رشم وعلاء داشي دغيم (2018) تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية -دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، مقال منشور في مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 8 العدد 01، يناقش هذا البحث تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية وهي دراسة تطبيقية في مصرفي الشرق الأوسط وبغداد، خلال الفترة 2006-2015.

وقد توصلت الدراسة من خلال التحليل الاحصائي إلى وجود علاقة ارتباط وأثر عكسية لها دلالة إحصائية معنوية بين كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 3 وبين نسب الربحية.

وأوصت الدراسة بـ:

- ضرورة حساب كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 3؛
- وضع حد أدنى لمقدار كفاية رأس المال في المصارف وذلك لضمان عدم ضياع أموال المصرف في فرص الاستثمار المربحة.

دراسة عاشوري صورية ومهيدي ذواي (2019) أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية -دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس العدد 01، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الربحية على كفاية رأس المال من خلال تحليل معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة لستة بنوك جزائرية خاصة خلال الفترة 2011-2016 باستخدام أسلوب التحليل الاحصائي.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأموال الخاصة وكفاية رأس المال، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكفاية رأس المال. واقترحت الدراسة على البنوك المحافظة على التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية، مع ضرورة نشر معدلات كفاية رأس المال ضمن التقارير المالية للبنك.

2- الدراسات الأجنبية:

❖ دراسات تطرقت لتقييم أداء البنوك والربحية:

Mohamed Khalifa Blaao (2016): Financial Analysis by Using Profitability Ratios and Its Role in Evaluating the Performance of Commercial Banks a Sample study of Commercial Babks in Libya

مقال منشور في (IOSR Journal of Economics and Finance, Vol 7 No 03) هدفت الدراسة إلى تحديد دور نسب الربحية في تقييم أداء البنوك التجارية في ليبيا للفترة 2013-2015، وأظهرت نسب الربحية وجود خلل في البنوك التجارية الليبية مما يدل على دور مؤشرات الربحية في كشف الانحرافات والضعف في البنوك التجارية وهذا ما يساعد على تصحيح الانحرافات وعدم الاستمرار في الوقوع في الأخطاء. وأوصت الدراسة باتباع نتائج التقييم باستخدام نسب الربحية التي من شأنها زيادة العوائد وكشف الانحرافات.

PhD. MarouaBELdI, Dr Khemissi GAIDI(2021): Evaluatng Bank's Performance Using Financial Ratios: A study ofa Sample of active Babksin Algeria Duruig the Period 2012-2019.

جاءت هذه الدراسة لعرض عينة من البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية متمثلة في نسب كل من الربحية السيولة وكفاية رأس المال والاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي ضرورية للبنوك لأنها تسمح بمعرفة المركز المالي للبنك وتكشف عن نقاط القوة والضعف مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة. واقترحت الدراسة زيادة الجهود والاهتمام بتقييم أداء البنوك لأنه يعكس الصورة الحقيقية للقطاع المصرفي، مع التركيز على تكوين الموظفين في موضوع التقييم. كما أنه يجب على البنوك الجزائرية التقييم وفقا للمعايير الدولية.

❖ دراسات تتعلق بكفاية رأس المال في البنوك:

Thi Minh Nhi LUONG, Phuong Anh NGUYEN (2021) Optimal capital Adequacy Ratios Commercial Banks: Empirical Evidence from Vitnam.

مقال منشور في (**Journal of Asian Finance, Economis and Business Vol8 No 10**)
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نسب كفاية رأس المال المثلى للبنوك التجارية في الفيتنام، حيث أجريت الدراسة على 26 بنك تجاري للفترة 2016-2020 باستخدام طريقة DEA ذات المرحلتين.

وكشفت الدراسة على أن 98% من البنوك الفيتنامية تتجاوز نسبة كفاية رأس المال فيها 8% التي أقرتها بازل 2، في حين أن 98% من هذه البنوك تصل نسبة كفاية رأس المال فيها 10 % حسب بازل 3، وبينت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك العمومية أعلى من البنوك الخاصة. أوصت الدراسة البنوك التجارية الفيتنامية بالامتثال للسياسة الجديدة لبازل 3 بغرض الاقتراب من الحدود الفعالة لكفاية رأس المال.

Bishnu Prasad Bhattaria(2020): Determinants of Capital Adequacy Ratin of Commercial Banks in Nepal.

مقال منشور في (**Asian Journal of Finance &Accounting Vol 12 No 01**) عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية في النيبال، وقد أجريت الدراسة على 11 بنك تجاري للفترة 2014-2018 باستخدام نموذج المربعات الصغرى ونموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، وخلصت إلى أن كل من السيولة وحجم البنك والتضخم تعد محددات رئيسية لكفاية رأس المال. وأوصت البنوك بضرورة الحفاظ على التوازن بين رأس المال والمخاطر المتاحة.

❖ دراسات تطرقت للعلاقة بين كفاية رأس المال والربحية:

Joyce Jepkosgei Kipruto, Dr. Joshua Matanda Wepukhuln, Owino Phyllis Oodo (2017): The Influence of capital adequacy ratio on the financial performance of second-tier commercial banks in KENYA.

مقال منشور في (International Journal of Business and Management Review, Vol 5 No10) تطرقت الدراسة إلى كيفية تأثير نسبة كفاية رأس المال على الشؤون المالية وأداء البنوك التجارية في كينيا، حيث أجريت الدراسة على 14 بنك تجاري من الدرجة الثانية في كينيا خلال الفترة 2013-2016. كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية قوية بين الأداء المالي للبنوك التجارية الكينية ممثلاً في (ROA ; ROE) وكفاية رأس المال، وهذا يعني أن تنظيم نسبة كفاية رأس المال من قبل البنك المركزي تحسن عائد البنوك التجارية. وأوصت الدراسة بـ:

- زيادة تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي؛
- على البنك المركزي أن ينصح البنوك متوسطة المستوى بالسعي لجذب الودائع من الأفراد والمؤسسات والمنظمات الدولية، لزيادة رأس المال التشغيلي.

Samuel Qlatayo, Henry Folusho, and Dare Joseph (2019) Effect of capital Adequacy Ratio (car) on Profitability of Deposit Money Banks (DMB's): A Study of DMB's with International Operating License in Nigeria.

مقال في (Journal of Finance and Accounting, Vol 10 No 10) تناولت هذه الدراسة تأثير نسبة كفاية رأس المال (car) على ربحية بنوك الودائع المالية (DMB's) وهذا باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) كمعامل للربحية، باتباع طريقة المربعات الصغرى. وتم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول في البنوك الودائع المالية النيجيرية.

أوصت الدراسة بالأولاً يركز المنظمون في البنوك على كفاية رأس المال فحسب، بل يجب أيضاً التركيز على الاستراتيجية والتقييم للحفاظ على القوة المالية للبنوك النيجيرية واستقرارها.

اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة أهم مداخل تقييم الأداء المالي البنكي مثل النسب المالية، كفاية رأس المال والربحية ومدى قدرته على كشف مواطن القوة والضعف في الأداء، في حين ذهبت دراسات أخرى إلى تعيين محددات كل من الربحية وكفاية رأس المال في البنوك ومدى تأثير الالتزام بمقررات لجنة بازل على أداء البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية. فيما قام البعض الآخر منها بدراسة أثر وتأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك، وقد تباينت نتائج هذه الدراسات واختلفت حسب البيئة التي أجريت فيها والفترة الزمنية.

وقد جاءت هذه الدراسة لاستكمال تلك الدراسات وذلك بمحاولة معرفة مدى تبني البنوك الجزائرية لمداخل التقييم المالي المتمثلة في كفاية رأس المال، وخاصة ما تعلق بمعايير كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وهذا من الناحية القانونية ومن الناحية التطبيقية، وكذا ودراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية. وتميزت باختلاف البيئة محل الدراسة والمدة المدروسة.

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد:

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية بالغة في جميع المؤسسات لأنه يعمل على قياس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، ولأن البنوك التجارية تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية وتواجه العديد من التحديات نتيجة تزايد المخاطر الناجمة عن تعدد وتنوع الخدمات البنكية بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية المتسارعة، كان لزاماً على البنوك تبني أساليب وطرق لتقييم أدائها المالي وبصفة مستمرة لتتمكن من حماية أموال المودعين والمساهمين، ولتحافظ على نظام بنكي قوي سليم ومتين.

كما أن البنوك التجارية تهدف أساساً لتحقيق الربحية التي تساعد على توليد الثروة وتنميتها من أجل ضمان الاستمرار والحصول على مركز مالي معتبر.

ويشمل هذا الفصل على مباحث ثلاث هي:

- تقييم الأداء المالي؛
- مداخل التقييم المالي في البنوك التجارية؛
- الربحية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي من وظائف الإدارة وجزء أساسيا في أعمالها، تساعد المسؤولين على فاعلية استخدام الموارد المتاحة بغية الوصول للأهداف المرجوة، فهذه العملية لا بد أن تكون شاملة ومستمرة وباستعمال أنسب الوسائل وأنجعها.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

نلاحظ أن مصطلح الأداء من أهم المفاهيم الأساسية في العلوم الاقتصادية والمالية، الذي ورغم انتشاره وكثرة استعماله إلا أنه لم يحظى بتعريف مشترك من طرف الباحثين والأكاديميين لأن لكل منهم اهتمام خاص يختلف عن الآخر حسب زاوية النظر. فقد يستعمل مصطلح الأداء للتعبير عن نسبة بلوغ الأهداف أو للدلالة عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما يستخدم كثيرا للدلالة عن مدى انجاز المهام فهو يعكس قدرة وكفاءة المؤسسة على تحقيق أهدافها خاصة تلك طويلة الأجل.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

إن مصطلح الأداء المالي هو مصطلح شامل ويتصف بالمرونة من حيث قابلية التوسع في محتواه لمواكبة مختلف التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية فقد تعددت التعاريف المسندة إليه، فهو يقدم صورة تفسر سير أنشطة المؤسسة وأعمالها سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية ونسبة تحقيق أهدافها.

فمن الباحثين من جعل مفهوم الأداء المالي يرتبط بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية أو بالعائدات المحققة، ومنهم من ربطه بالاستخدام الأمثل للموارد أو مقارنة ما تم إنجازه مع ما تم التخطيط له. وسنستعرض بعض التعاريف فيما يلي:

الأداء المالي هو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة أو هو نسبة مساهمة الأنشطة في خلق القيمة من خلال بلوغ الأهداف المالية المنشودة بأقل التكاليف¹.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000، ص 38.

كما يعتبر الأداء المالي أداة تحفيزية لاتخاذ القرار الاستثماري وتوجيهه نحو المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تشجيع المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة التي تشير معاييرها ونسبها المالية إلى التقدم والنجاح أكثر من غيرها¹.

الأداء المالي هو مستوى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة، ومدى تحقيق الأهداف المخطط لها من طرف الإدارة.

الأداء المالي هو وسيلة لتدارك الثغرات، المعوقات والمشاكل التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تنذر بوجود الخطر في حالة مواجهة المؤسسة لصعوبات نقدية أو ربحية نتيجة لكثرة الديون والقروض، وتشير لوجود مشكل العسر المالي والنقدي. وبذلك تدق ناقوس الخطر وتلزم إدارتها للعمل على معالجة الخلل وتداركه².

الأداء المالي هو تشخيص الوضع المالي للمؤسسة من أجل اختبار قدرتها على خلق القيمة وذلك بالاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، مع مقارنة الأهداف المحققة بالأهداف المخطط لها لاكتشاف الانحرافات والاختفاء والعمل على تصحيحها³.

ومن أهم التعاريف الشاملة للأداء المالي نجد: الأداء المالي هو تقديم ومنح حكم ذو قيمة حول إدارة جميع الموارد المختلفة متحدة، ودراسة قدرة إدارة المؤسسة على إشباع رغبات ومنافع الأطراف المختلفة.

ومما سبق يمكن تعريف الأداء المالي بأنه أداة لتعبئة واستغلال موارد المؤسسة المتاحة بأحسن السبل للوصول للأهداف المنشودة بأقل التكاليف، بغرض خلق قيمة، مع الحرص على اكتشاف الانحرافات والاختفاء وتصحيحها في الوقت المناسب.

¹ لعراف زاهية، قريد مصطفى-قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلد 6 العدد 01، 2020، جامعة زيان عشور الجلفة ص489.

² لعراف زاهية، قدير مصطفى، نفس المرجع، ص490.

³ نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-

2018-مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، 2019، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص 123.

أهمية الأداء المالي: تظهر أهميته في كونه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من جوانب عدة وبطرق تخدم المصالح المختلفة لمستعملي البيانات المالية المتعلقة بالمؤسسة، وذلك بتوفير وتوضيح المعلومات والبيانات التي تعمل على ترشيد قراراتهم المالية. إضافة إلى متابعة سير أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها، كما يساعد على اكتشاف مواطن الخلل وأجراء تصحيحات بهدف ترشيد القرارات¹.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تؤثر الكثير من العوامل على الأداء المالي للمؤسسة فمنها ما تعلق بالمحيط الداخلي مثل (حجم المؤسسة، التخطيط المالي، التكنولوجيا المستعملة،) ومنها ما يتعلق بمحيطها الخارجي مثل (العوامل القانونية، العوامل التنافسية، العوامل الاقتصادية،).

1. العوامل الداخلية: التي لها علاقة بالمؤسسة فنجد

الحجم: تزداد إدارة المؤسسات صعوبة وتعقيدا كلما زاد حجمها، فهي تصنف من حيث الحجم إلى صغيرة، متوسطة وكبيرة، لذلك يعتبر الحجم من العوامل الأساسية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة،

التكنولوجيا: تعكس المهارات والأساليب المتبعة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وتحقيق الأهداف، فكلما كانت التكنولوجيا المستعملة متطورة ومناسبة كان الأداء المالي أفضل².

التخطيط المالي: يهتم التخطيط المالي في المؤسسة بأساليب تحصيل الأموال اللازمة للمشروع بأقل التكاليف ومن مصادر متنوعة، كما يكفل استثمار هذه الأموال بطرق مجدية وفعالة. ويؤثر التخطيط المالي على تعظيم الإيرادات وتقليل المدفوعات وضبطها وعلى زيادة ربحية المؤسسة.

¹ نعمان محمول، سراح موصو، مرجع سابق، ص 123.

² لعراف زاهية، قريد مصطفى، مرجع سابق، ص 491.

الكفاءة الإدارية: تعرف على أنها تَمَكُّنُ المسؤول من انجاز المهام الإدارية الموكلة إليه بما يحقق الأهداف المرجوة وذلك باستخدام المتاح. وبتفاعل الكفاءة الإدارية مع العوامل الأخرى للإنتاج نتحصل على أداء مالي متميز¹.

2. العوامل الخارجية: وهي تلك التي لها علاقة بالمحيط الخارجي للمؤسسة

العوامل القانونية: تعبر العوامل القانونية والتشريعية عن سياسة الدولة وبرامجها التنموية، فهي تؤثر على مجال الأعمال وتساهم في توفير الاستقرار القانوني الذي يقلل من المخاطر.

العوامل الاقتصادية: وتعرف أيضا بالبيئة الاقتصادية وهي خصائص ومميزات النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة كمعدلات الفائدة والتضخم مثلا إضافة إلى السياسات النقدية والمالية للدولة، فهي تؤثر على أهداف وخطط المؤسسة وبالتالي على الأداء المالي².

العوامل التنافسية: تعبر عن المركز التنافسي الذي تتميز به المؤسسة عن غيرها ويبرز مكانتها بين المؤسسات المماثلة لها، وللغوز بمركز تنافسي مرموق وجب على المؤسسة الحفاظ على أداء مالي متميز³.

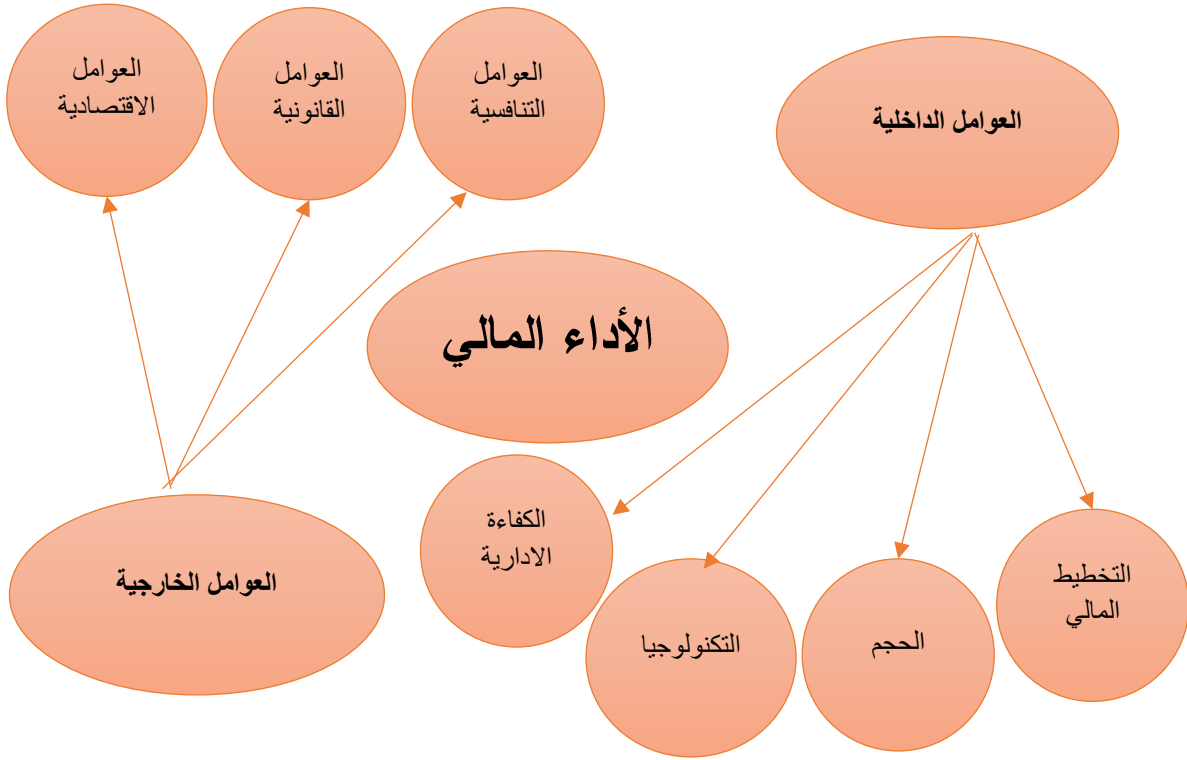
والشكل الموالي يوضح العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي:

² أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص32.

² Gilles Bressy, Christian Konkuyt, Economie d'entreprise. Edition Sirey, Paris, 1990, P 16.

³ أنس مصلح ذياب الطراونة، نفس المرجع، ص 25، 26 بتصرف.

الشكل رقم 1-1: العوامل المؤثرة على الأداء المالي



من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوع بالغ الأهمية لدى الباحثين في مجال الإدارة والتسيير لأنه يبرز النتائج المنتظر تحقيقها من قبل المؤسسة من وراء أي نشاط تقوم به، فهو يساعد على البقاء والاستمرارية.

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه أداة تعمل على قياس العلاقة بين عناصر المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية (الأصول، الخصوم، الحقوق المساهمين،) بهدف الوقوف على درجة التوازن فيما بينها ومنه تحديد قوة ومتانة المركز المالي لها¹.

¹ نعمان محمول، سراح موصو، مرجع سابق، ص123.

تقييم الأداء المالي هو "قياس النتائج الفعلية أو المنتظرة في ضوء معايير ومؤشرات محددة مسبقاً، للحكم على إدارة الموارد المالية للمؤسسة، من أجل خدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة"¹.

كما يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "فحص تحليلي انتقادي يشمل الخطط، الأهداف، وطرق التشغيل واستخدام الموارد المادية والبشرية، بهدف التحقق من فعالية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة"².

ومن تعاريف تقييم الأداء المالي نجد أنه محاولة إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة نسبة تحقيق المؤسسة للأهداف التي أقيمت من أجلها، من أجل معرفة وتحديد الأخطاء والانحرافات عما تم تحقيقه فعلاً، مع تحديد الأسباب وأساليب معالجتها.

وعليه يمكن تعريف تقييم الأداء المالي بأنه عملية مقارنة بين الأهداف المخططة والأهداف المحققة، بغية الحكم على إدارة مختلف الموارد والوقوف على مراكز الضعف والقوة في الأداء ومعالجتها، لتدارك النقائص وضمان الاستقرار المستمر.

تحديد معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي: إن حسن اختيار المسير للمعايير والمؤشرات وملائمتها يؤدي إلى تقييم فعال للأداء المالي، واختيار هذه الأخيرة لا يكون بأسلوب عشوائي بل ينبع من مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها، ومن أجل الاختيار الأمثل للمؤشرات والمعايير حاول الباحثون وضع طرق علمية وعملية تسمح بتحديد هذه الأخيرة والتي تعكس دورها الأداء الفعلي للمؤسسة والأسلوب الذي يركز عليه غالباً، وتتمثل في اتباع مراحل ثلاث هي³:

المرحلة الأولى: تعيين الأهداف وتحديد المهام الأساسية؛

المرحلة الثانية: تحديد العوامل المساعدة على النجاح والتي يعتمد عليها المسؤولين من أجل بلوغ الأهداف المخططة، وتعتبر هذه العوامل وسائل الفعالة ترمي لإنجاز الأهداف؛

¹ لعرف زاهية، قريد مصطفى، مرجع سابق، ص 490

² نادية مسعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 21.

³ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، ص 37.

المرحلة الثالثة: البحث عن المؤشرات التي تُعنى بمراقبة أو ضبط عوامل النجاح.

الأهداف المالية للمؤسسة: تعمل مختلف المؤسسات لتقييم أدائها المالي بُغية الوصول إلى أهدافها المالية، لدى أصبح من الضروري التطرق إلى هذه الأهداف خاصة وأن تحديد معايير ومؤشرات التقييم المالي تتطلب تحديد الأهداف التي يمكن حصرها في:

- ✓ السيولة واليسر المالي: فالسيولة تقيس قدرة المؤسسة على مجابهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على تحويل الأصول المتداولة، المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة في وقت وجيز. لأن نقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها¹. أما اليسر المالي فيشمل قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها المتوسطة والطويلة الأجل في تواريخ استحقاقها²؛
- ✓ التوازن المالي: يعتبر أسمى هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، حيث يجب على المؤسسة تمويل الاستخدامات طويلة الأجل بموارد دائمة، إضافة إلى السعي لتحقيق فائض موجب بين ما تحصل عليه نقدا وما تدفعه نقدا³؛
- ✓ المردودية: وهي الهدف الأهم الذي تخطط له المؤسسة وتعمل جاهدا على تحقيقه؛
- ✓ إنشاء قيمة: إنشاء قيمة للمساهمين هي القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، فالمردودية المطلوبة هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل⁴.

¹ خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية – مدخل استراتيجي -دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 1999 ص191.

² عادل عشي، مرجع سابق، ص 35

³ السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص247

⁴ عادل عشي، نفس المرجع، ص 36

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك

يعرف على أنه الحكم على مدى فعالية ونجاعة القرارات المالية البنكية، من حيث تأثيرها على مركز البنك وقدرته المالية. وكذا تقييم مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسات الودائع والسيولة.....) في التأثير على ربحية البنك وعلى مركزه التنافسي وهذا ما يساعد على وضع خطط مستقبلية فعالة للأداء البنكي.¹

كما يمكن تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك على أنه تلك المهمة أو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة النهائية من سلسلة العمل الإداري المتواصل للبنك، وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يعتمد عليها الجهاز الإداري للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المراد وبدرجات كفاءة عالية.²

كما يعبر تقييم الأداء المالي البنكي عن البحث في العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استعمالها من أجل بيان مواطن القوة والضعف في الأداء.

ويمكن القول ان تقييم أداء البنك يعني مقارنة النتائج البنكية المحققة بالأهداف المخطط لها باستخدام مؤشرات ونسب ذات دلالة تربط بين الموارد والكفاءات وتُمكن من اكتشاف الانحرافات ومن ثم اقتراح تصحيحات.

¹ نعمان محصول، سراح موصو مرجع سابق ص123.
6 عاشوري صورية، دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 61.

الفرع الثاني: مستويات تقييم الأداء البنكي

يختلف تقييم الأداء المالي للبنوك حسب المستوى الذي يتم فيه التقييم فنجد¹:

- ✓ المستوى القومي: حيث يُبين هذا المستوى دور البنوك التجارية في توفير الموارد المالية اللازمة للاقتصاد القومي باعتبارها أساس الحياة الاقتصادية في المجتمع؛
- ✓ المستوى القطاعي: يتضمن هذا المستوى الجهاز البنكي ككل ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من زاوية تناسق وتطابق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك مع السياسات الائتمانية والنقدية المستهدفة لمن أجل الوصول إلى الاستقرار النقدي؛
- ✓ مستوى البنك في حد ذاته: وفيه تركز إدارة البنك على تحقيق الأهداف المخططة والمرجوة، مثل تعظيم الربحية وتحقيق الرشد في أداء الخدمات وتحسينها وتكون الكثير من المؤشرات أو النسب المالية مناسبة ومساعدة على تقييم أدائها.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء

حتى تكون عملية تقييم الأداء المالي في البنوك ناجحة وتؤدي ثمارها من الضروري أن تمر بمجموعة من المراحل الأساسية على غرار:

المرحلة الأولى: هي مرحلة جمع المعلومات حيث يلزم عملية التقييم توفر مجموعة من المعلومات والبيانات الضرورية²، ولأن هذه المرحلة تعد أول خطوات التقييم فهي حساسة جداً ولذلك يجب التأكد من دقة وصحة هذه البيانات التي يتم الاعتماد عليها، لدى وجب علينا أن نخرج على معرفة مصادر هذه البيانات والمعلومات، ويمكن تقسيم مصادر تقييم الأداء المالي للبنوك إلى:

مصادر داخلية: وتتمثل في البيانات الداخلية المستخدمة في عملية التقييم المالي التي نجدها عادة في القوائم المالية للبنك (الميزانية، قائمة الدخل، جدول حسابات النتائج،)

¹ نادية مسعودي، مرجع سابق، ص21.

² الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 42.

مصادر خارجية: وتتحصل عليها المؤسسة من محيطها الخارجي وتصنف إلى:

- معلومات قطاعية: حيث تقوم منظمات وجهات متخصصة بجمع معلومات حول القطاع البنكي ونشرها لتستفيد منها مختلف البنوك في اجراء الدراسات المالية والاقتصادية. لكن في معظم الدول النامية يظل هذا النوع من البيانات غائب وبالتالي فإن القيام بدراسة مالية أو اقتصادية يعد مهمة صعبة للغاية.
- معلومات عامة: وهي مرتبطة بالسياسات النقدية والظروف الاقتصادية، وتهتم البنوك بهذا النوع من المعلومات بسبب تأثيرها على أدائها وعلى نتائجها: مثل التضخم، تدهور الوضع الاجتماعي، الحالة الصحية كجائحة كورونا...، كما تستفيد منها في تفسير النتائج والتأكد من حقيقتها.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تحليل ودراسة البيانات والمعلومات وبيان مستوى دقتها وملائمتها لحساب النسب والمؤشرات بهدف استعمالها في عملية تقييم الأداء البنكي.

المرحلة الثالثة: الشروع في عملية التقييم وهذا باستعمال المعايير والنسب الملائمة للعمل البنكي وبالاعتماد على البيانات المتوفرة.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة يتم تحليل نتائج التقييم وقياس مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك، ومن ثم اكتشاف الأسباب التي أدت إلى وجود انحرافات، واقتراح حلول تعمل على تدارك النقائص وتصحيح الانحراف بغية ضمان أداء أمثل للبنك¹.

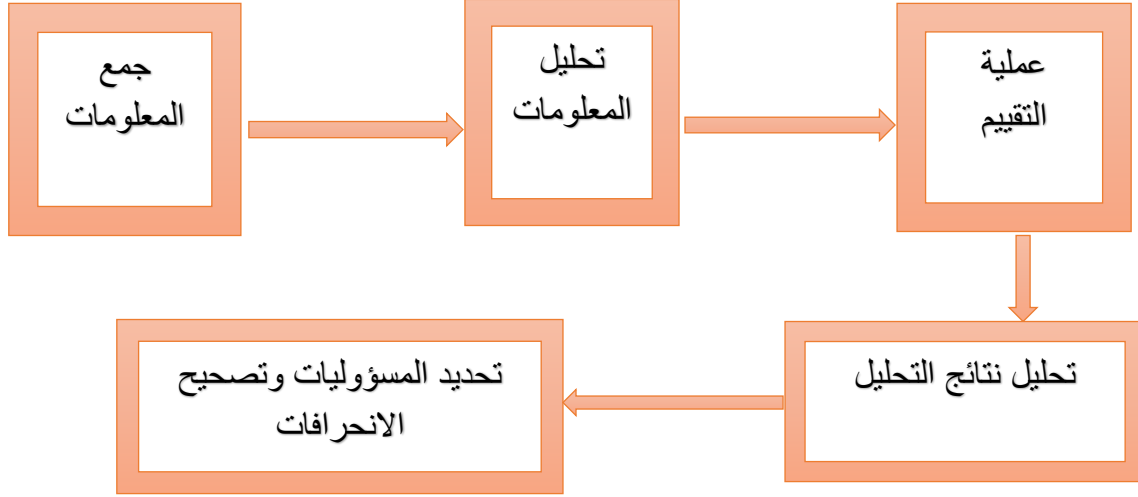
المرحلة الخامسة: هي مرحلة لتحديد المسؤوليات ومراقبة العمليات التصحيحية للانحرافات التي وجدت على الخط، إضافة إلى تزويد الجهات المسؤولة على المتابعة والإدارات التخطيطية بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للاستفادة منها عند رسم الخطط المستقبلية².

¹ قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2015-2019-مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021، ص34.

²نادية مسعودي، مرجع سابق، ص 32

والشكل أدناه يوضح هذه الخطوات:

الشكل رقم 1-2: خطوات عملية تقييم الأداء البنكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

لقد اكتسبت هذه العملية أهميتها من خلال عديد الجهات التي تهتم بها وتستفيد من نتائجها مثل المودعين، المقرضين والعملاء بالإضافة إلى المراقبين والمنافسين وغيرهم، إضافة لكونها أهم الأساليب الحديثة للإدارة، والتي تستفيد البنوك من اتباعها ويمكن اختصار أهمية تقييم الأداء المالي البنكي في النقاط التالية:¹

- يساعد التقييم المستمر لأداء للبنوك في سرعة الكشف عن الاختلالات وعند بدايتها، وهذا ما يساعد على اتخاذ خطوات علاجية في الوقت المناسب وتوجيه العمل نحو المسار الملائم؛
- متابعة تنفيذ وسير أهداف البنك المسطرة ضمن الخطة وفي الآجال المحددة لها؛
- الوقوف على قوة ومتانة العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة وفعالية استخدامها من طرف البنك، وكيفية تنمية هذه العلاقات خلال مدة محددة، من خلال مقارنة ما تم تحقيقه مع ما كان مخطط له؛

¹فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدور، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة 1 ص232.

➤ يُظهر إمكانية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البنكية المتاحة، كما يقيس مستوى تمكن البنوك من تحقيق أهدافها وإتاحة البيانات والمعلومات لمختلف المستويات.

المبحث الثاني: أهم مداخل التقييم المالي في البنوك التجارية

نظرا لتمييز النظام البنكي عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتعدد والتنوع في الخدمات والمنتجات، بالإضافة إلى اتصاف نشاطه بالتجدد والتغير المستمر على مستوى آليات العمل (صيغ تمويل جديدة، تكنولوجيا حديثة، خدمات مستحدثة،) أو على مستوى البيئة والمحيط (منافسين جدد، متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة،). فقد تعددت مداخل تقييم أداء البنوك واختلفت فنجد من هذه المداخل ما هو مشترك بين البنوك والمؤسسات الأخرى ونجد ما يختص بأداء البنوك فقط، كما نجد منها المداخل التقليدية والحديثة.

وتعتمد عملية تقييم الأداء المالي للبنوك على الحركة المالية للأداء، على أساس أنه لما تنشأ الأزمات والمنازعات تربح الاعتبارات المالية¹ وسوف نستعرض أهم مداخل تقييم البنوك ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: مدخل التحليل المالي

الفرع الأول: التحليل المالي

يعتبر استخدام التحليل المالي أقدم وأوسع مداخل تقييم الأداء البنكي بحكم ما يقدمه من معلومات مالية تمثل لب العمل البنكي وجوهره، فهو عماد عملية التقييم وأساسها، فنجاح هذه الأخيرة يعتمد بدرجة كبيرة على ملائمة ودقة النسب المالية المستعملة وقدرتها على قياس مستوى الأداء بشكل صحيح وسليم. لذا علينا التعرف على مفهوم التحليل المالي وفروعه أو أنواعه وعن دوره في التقييم.

تعريف التحليل المالي للبنك: التحليل المالي هو دراسة منهجية لأداء البنك ووضعيته المالية باستعمال أدوات، وسائل ومعلومات مالية ومحاسبية، من أجل إعطاء تقرير حول المخاطر الماضية، وتقدير للمخاطر الحالية والمستقبلية.

¹ Robert G.Eccles, **The Performance Measurement Manifesto**, HarvardBusiness Review January-February 1991,p131.

فالتحليل المالي البنكي هو عبارة عن دراسة دقيقة انتقادية للقوائم المالية البنكية بعد إعادة تبويبها بشكل يلائم أغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الضرورية الأخرى، وتحويلها إلى شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقويم الأداء¹.

كما يعرف أيضاً بأنه عملية الفحص الشامل والدقيق للبنية المالية للبنك التجاري خلال مدة معينة عن طريق دراسة مفصلة للقوائم المالية والبيانات لفهم مداولاتها وإيجاد تفسير للأسباب التي عملت على ظهورها بالمستويات الحالية.

ومنه يمكن أن نعرف التحليل المالي على أنه فحص ومعالجة البيانات المالية المتاحة باستعمال مؤشرات محددة بهدف الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم الأداء البنكي.

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

يهدف التحليل المالي من خلال اختيار واستعمال أنسب أدواته وأساليبه إلى توفير معلومات دقيقة ومفيدة تساعد في اتخاذ القرار الأصوب، وذلك من خلال قياس وتحديد العلاقة بين قيم القوائم المالية باستعمال علاقات رياضية لا تكون لها دلالة إلا من خلال²:

- المقارنة بالزمن: أي مقارنة النسب بنسب معلومة لفترات سابقة لنفس البنك؛
- المقارنة بالنشاط: تكون من خلال مقارنة النسب مع نسب لبنوك أخرى في نفس البيئة؛
- المقارنة المعيارية: هناك نسب نمطية متعارف عليها، معدة من طرف هيئات متخصصة يتم مقارنة النسب المتحصل عليها بها.

وهناك أساليب كثيرة لتحليل القوائم المالية البنكية يمكن للمحلل اختيار أحدها أو المزج بينها للقيام بعملية التحليل، إلا أن عملية المفاضلة والاختيار تتطلب مراعاة ما يلي³:

¹ مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 07، العدد 02، 2020، ص56.

² نصر حمود، مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص38.

³ محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1، دار وائل للنشر والطباعة، عمان الأردن، 2000، ص39.

- الدلالة: يجب أن تكون النسب ذا دلالة منطقية، ويمكن تفسير النتائج من خلالها؛
- التنوع: من الضروري الاعتماد على عديد النسب مشتركة الدلالة لتعزيز القياس والتقييم؛
- الديناميكية: أي استخدام النسب الديناميكية من أجل دراسة اتجاه المؤشرات عبر الزمن.

ومن أبرز أساليب التحليل المالي نجد:

1- **التحليل الرأسي:** يشتمل هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية الموجودة بين العناصر المتنوعة للقائمة المالية في فترة زمنية معينة، أو في تاريخ إعداد القائمة ولهذا يعرف بالتحليل الساكن، لأن الدراسة تكون في تاريخ ثابت ومعين، دون أخذ التغيرات الزمنية التي قد تطرأ على القوائم المالية بعين الاعتبار، يعتمد هذا التحليل على تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة المالية بالقياس إلى مجموع هذه القائمة أو بالقياس إلى باقي البنود¹، كما يمكن قياس نسبة كل عنصر إلى أجمالي مجموعته وتحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة المالية إلى إجمالي القائمة.

2- **التحليل الأفقي:** يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة ومتابعة القوائم المالية على مدار فترات زمنية متتالية حيث يتم تحديد إحداها كسنة أساس وبقية الدورات كسنوات مقارنة، هذا يعني دراسة كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند نقصاناً أو زيادة بمرور الزمن، لتحديد قيمة التغير الذي لحق به ويسمى بتحليل الاتجاهات إذ بالنظر إلى اتجاه نسبة من النسب يمكن ملاحظة ما إذا كانت تتزايد أو تتناقص في هذه السنة²، وبهذا فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثالث: المؤشرات المالية

تعريف المؤشرات المالية: هي عبارة عن معدلات ومقاييس يتم تحديدها مسبقاً بناءً على مواصفات هندسية باستخدام الطريقة العملية، لتقييم الأداء الفعلي بدقة وعناية، ويتم ذلك باستعمال جميع المعلومات المالية ذات الصلة بموضوع التقييم³.

¹ قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 34 بتصرف.

² مهني جعفر حسن حبيب، مرجع سابق، ص 58.

³ مسعودي نادية، مرجع سابق، ص 35 بتصرف.

تصنيف المؤشرات المالية: تختلف أنواع المؤشرات المالية باختلاف المستفيدين من عملية تقييم الأداء البنكي حيث يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية وإنشاء القيمة ويركز المودعين على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم بينما ينصب اهتمام الإدارة البنكية على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للخطر، وتصنف هذه المؤشرات إلى:

✓ مؤشرات الربحية: تعد من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية والمحللون الماليون في تقييم أداء البنوك، فهي تقيس مدى تحقيق البنك لمستويات الأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج القرارات والسياسات التي انتهجها البنك¹. وتقاس ربحية البنك من خلال عدة مؤشرات نذكر منها:

- معدل العائد على اجمالي الأصول؛

- معدل العائد على السهم؛

- معدل العائد على رأس المال المدفوع؛

- نسبة هامش الربح؛

- نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة.

✓ مؤشرات السيولة: من أهمية السيولة في البنوك تتبع أهمية مؤشراتهما، فالسيولة هي قدرة البنك على مجابهة ومقابلة التزاماته المالية الفورية وتلبية طلبات السحب من الودائع بالنسبة للمودعين أو هي قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية إلى نقدية في أقرب وقت²، لأن تدبب السيولة أو انعدامها يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالبنك مما يدفعهم إلى سحب أموالهم وهذا الأمر يؤدي حتما إلى افلاس البنك، لذا تعد السيولة أداة هامة لتقييم المركز الائتماني للبنك، حيث تحرص البنوك على توفير السيولة وتعتمد في قياسها على مجموعة مؤشرات نذكر منها:

- نسبة السيولة القانونية: أو بالاحتياطي القانوني حيث تحتفظ البنوك وجوبا بنسبة من رصيدها النقدي وبدون فوائد لدى البنك المركزي الذي يحدد هذه النسبة حسب الحالة الاقتصادية والنقدية للبلد. فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية خاصة في الظروف غير الاعتيادية؛

¹ نعمان محصول، سراح موصو، مرجع سابق، ص 124.

² قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 35.

- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع؛
- نسبة التداول: تحدد هذه النسبة عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، وارتفاع هذه النسبة يدل على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل؛
- نسبة النقدية: تقيس هذه النسبة قدرة النقدية وأشباه النقدية على سداد الالتزامات المتداولة؛
- نسبة السيولة الفورية: تستبعد المخزون باعتباره أقل سيولة من النقدية لذلك فهي تعتبر نسبة دقيقة في قياس السيولة¹.

✓ مؤشرات السوق:

- نسبة الربح لكل سهم؛
- معدل دوران السهم؛
- نسبة سعر السهم إلى الأرباح.

✓ مؤشرات النشاط:

- القروض إلى الودائع؛
- معدل توظيف الودائع.
- ✓ مؤشرات توظيف الأموال: تهدف هذه الأخيرة إلى الحكم على كفاءة وفعالية إدارة البنك التجاري في توظيف أمواله المتوفرة في مجالات متنوعة في إطار السياسة الائتمانية، وسياسة استخدام الأموال ونجد من أهم هذه المؤشرات:

- معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع؛
- معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات؛

ويمكننا الإشارة لأهم المؤشرات المالية وفق الجدول الآتي:

¹ أنس مصلح ذياب الطراونة، مرجع سابق، ص، 18.

جدول رقم 1-1: المؤشرات المالية لتقييم الأداء

اسم المؤشر	صيغة المؤشر	نوع المؤشر
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{الربح هامش}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	مؤشرات الربحية
معدل العائد على السهم	$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم}}$	
معدل العائد على رأس المال المدفوع	$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال المدفوع}}$	
نسبة الاحتياطي القانوني	$\frac{\text{الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع + التزامات أخرى}}$	مؤشرات السيولة
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$	
نسبة السيولة العامة (المتداولة)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الحصوم المتداولة}}$	
نسبة الربح لكل سهم	$\frac{\text{الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم}}$	مؤشرات السوق
معدل دوران السهم	$\frac{\text{عدد الأسهم المتداولة}}{\text{عدد الأسهم المكتتبة}}$	
نسبة سعر السهم إلى الأرباح	$\frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{الربح لكل سهم}}$	
نسبة استثمار الودائع	$\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}}$	مؤشرات توظيف الأموال
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$	
نسبة إقراض الموارد	$\frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}}$	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

رغم أهمية التحليل المالي والمؤشرات المالية في تقييم أداء البنوك التجارية ورغم أن استعمالها بدأ منذ زمن بعيد إلا أنه في ظل التطورات المتسارعة في العمل البنكي وبظهور أدوات جديدة للتقييم أصبحت هذه المؤشرات ومؤشرات تقليدية ووجهت لها العديد من الانتقادات نذكر منها:

- تعد المؤشرات التقليدية ذات طبيعة تاريخية وبالتالي تبنى عليها قرارات يمكن ألا تكون رشيدة لأن المعلومات التي تعتمد عليها غير ملائمة؛
- نتائج المؤشرات التقليدية بطيئة جدا في مواجهة المؤسسات المنافسة، خاصة مع الحركة السريعة للتطور في المجال البنكي؛
- يعد استخدام المؤشرات التقليدية للأداء نظاما أحادي الأبعاد وذلك من خلال حصر تركيزها على البعد المالي، دون التركيز على الأبعاد الأخرى للأداء؛
- إن استعمال المؤشرات التقليدية يؤدي إلى التركيز على تحقيق النتائج قصيرة الأجل على حساب النتائج طويلة الأجل¹.

المطلب الثاني: مدخل العائد على حقوق الملكية ومدخل القيمة الاقتصادية المضافة

الفرع الأول: مدخل العائد على حقوق الملكية

عُرف نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة كمؤشر متكامل يصف وقيس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وتم استعمال هذا النموذج من طرف دافيد كول منذ السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، كتجربة لتقييم البنوك وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب التي تم تلخيصها في أشكال مختلفة تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها مثل مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر معدل الفائدة².

مفهوم العائد على حقوق الملكية: حقوق الملكية هي جزء من الميزانية يمثل مجمل حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع أو الاحتياطات سواء القانونية أو الاختيارية إضافة إلى الأرباح غير الموزعة. أما العائد على حقوق الملكية فيعتبر نموذج لقياس ووصف العلاقة بين العائد والمخاطرة لذلك فهو

¹نادية مسعودي، مرجع سابق، ص 46.

² طارق عبد العال حماده، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " الدار الجامعية الاسكندرية مصر 1999 ص 145، 150

يقيم الأداء من خلال قياس الربح الذي تولده كل وحدة من حقوق المساهمين، في محاولة تحقيق عوائد أكبر وبأقل مخاطر ممكنة.

لقد ظهر هذا النموذج في بداية القرن العشرين وكان يستعمل لقياس العائد على الاستثمار باستخدام نسبتين، النسبة الأولى (صافي الربح/إجمالي المبيعات) وتعبّر عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح أما النسبة الثانية (صافي المبيعات/إجمالي الأصول) وتعبّر عن كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات، ثم تم تطوير هذا النموذج إلى معدل العائد على حقوق الملكية بدلا من معدل العائد على الاستثمار خلال سنة 1970 حيث ظهرت نسبة ثالثة (إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية) ويطلق عليها نسبة الرفع المالي. وفي عام 1972 استنتج دافيد كول أنه نموذج يمكن استعماله لتقييم البنوك.

حساب العائد على حقوق الملكية في البنوك: تهدف البنوك أساسا إلى تعظيم العائد وتحقيق ربحية مرتفعة، ولتحقق ذلك لابد من تخطي جملة من المخاطر، ولهذا تعتمد البنوك على نموذج العائد والمخاطرة لتقييم أدائها وفق نموذج DuPont، والذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات ممثلة بالجدول الموالي:

الجدول رقم 1-2: أهم مؤشرات قياس الربحية وفق نموذج DuPont

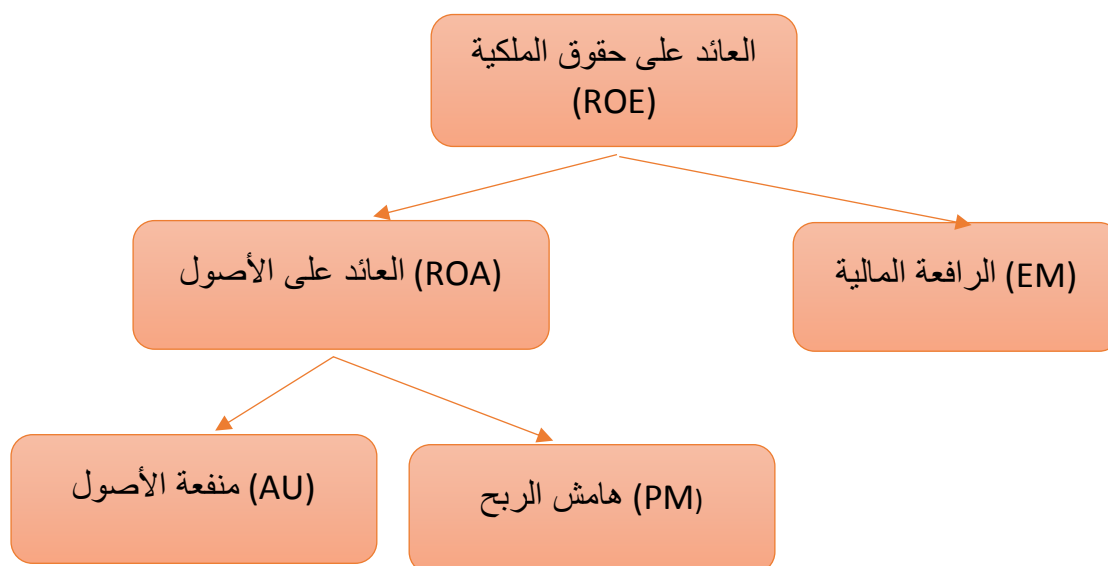
المؤشر	الصيغة	المدلول
العائد على الأصول ROA	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة، ويعبر عنه بالمردودية الاقتصادية.
العائد على حقوق الملكية ROE	$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	يوضح قيمة العائد الذي تحصلت عليه المؤسسة عند استثمار وحدة نقدية واحدة من حقوق الملكية.
الرافعة المالية EM	$\frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$	تتم من خلاله مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة ويعبر عنه بالمردودية التجارية.
منفعة الأصول AU	$\frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$	تعبّر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

هامش الربح PM	صافي الدخل إجمالي الإيرادات	يوضح صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات ويظهر قدرة المؤسسة على السيطرة على التكاليف
---------------	--------------------------------	---

المصدر: طارق عبد العال حماده، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999، ص 77 بتصرف.

والشكل الموالي يوضح نموذج العائد على حقوق الملكية:

الشكل 1-3: نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: طارق عبد العال حماده، تقييم أداء البنوك التجارية والمخاطرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 91.

الفرع الثاني: مدخل القيمة المضافة

نظرا للتغيرات المالية والتطورات التي تشهدها البيئة البنكية لمسايرة التكنولوجيات الحديثة ومواكبة تيار العولمة أصبحت الأنظمة والقوانين تتسم بالتجديد والمرونة، لذا أصبح من الضروري استحداث أدوات جديدة لتقييم أداء البنوك التجارية، ومن هنا ظهرت العديد من هذه الأدوات مثل القيمة الاقتصادية المضافة وبطاقة الأداء المتوازن وغيرها.

مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة: يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أكثر المداخل انتشارا بالرغم من شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ففكرة القيمة الاقتصادية المضافة ذات مفهوم قديم واكتشاف جديد، لأنها لا تختلف بشكل أساسي عن فكرة الدخل المتبقي التي جاء بها الاقتصاديون مثل ألفريد مارشال سنة 1890 م والتي كانت تستعمل لخدمة مسيري المؤسسات أو بمعنى آخر لتقييم الأداء الداخلي بينما جاءت القيمة الاقتصادية المضافة لتستعمل لخدمة المساهمين¹.

إلا أن الاهتمام الحالي بهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يعود إلى شركة Stern Stewart وهي شركة استشارية أمريكية تقوم بخدمة الإدارة المالية. ولتطوير قياس الأداء قامت هذه الأخيرة بنشر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة وتسجيل طريقة حسابها كعلامة تجارية مميزة تحت مسمى EVA.

حيث يعرف Stern و Stewart القيمة الاقتصادية المضافة بأنها "مقياس للإنجاز المالي يقوم بتقدير الربح الحقيقي، ويرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الزمن وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض".

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها نهج مبتكر وحديث لقياس أداء الأعمال يمنحنا نظرة واقعية عن وضع المؤسسة الحالي، حيث يأخذ بعين الاعتبار تكلفة حقوق الملكية وإمكانية تنفيذ التعديلات المحاسبية التي تمثل ابتكارات هامة وعديدة².

ويمكن القول ان القيمة الاقتصادية المضافة هي هامش ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة في فترة زمنية معينة وتكلفة الموارد المالية المستخدمة.

استخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم أداء البنوك:

¹سويبي هوارى، رمضان حميدة، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010-2015 مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 2، 2017، جامعة غرداية ص 800، بتصرف

² سويبي هوارى، رمضان حميدة، نفس المرجع، ص 801.

يعتمد مدخل القيمة الاقتصادية المضافة على خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، فهو يوفر طرق ومؤشرات مميزة تعتمد على تكلفة رأس المال والتي تمكن من المرور من قياس النتيجة إلى قياس الفائض، لأن زيادة الأرباح لا تعني بالضرورة زيادة ثروة المساهمين. ونظرا لخصوصية النظام البنكي فإن المنهج المتبع عند حساب القيمة المضافة في البنوك يختلف عنه عند حسابها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

تعتبر الديون من بين الاختلافات الرئيسية بين البنوك وغيرها من المؤسسات، فالديون في المؤسسات غير المالية هي جزء من النشاط التمويلي أما بالنسبة للبنوك فإن الديون وتشمل الإيداعات أيضا تختلف عن غيرها في أمرين¹:

- أنها تعتبر مولدة للقيمة بذاتها رغم أنها تساعد في تمويل موجودات البنك وبتكلفة أقل من السوق؛
- كما أن التمويل بالدين بالنسبة للبنوك يعتبر المادة الخام لنشاطها لهذا فتكلفة الفائدة في البنوك يعادل تكلفة البضاعة المباعة في المؤسسات غير المالية، ولهذا لا يتم استبعاد تكلفة الفائدة من الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب للبنوك.

لا يقاس رأس مال البنوك بالقيمة السوقية ولكن بالقيمة الدفترية له، ذلك لأن الربح التشغيلي الصافي بعد الضرائب يستند إلى بيانات تاريخية، وبالتالي فإن استخدام القيمة السوقية لرأس المال سيضلل نتائج القيمة الاقتصادية المضافة، كما أن تكلفة رأس المال للبنوك تقاس باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية بدلا من المتوسط المرجح لتكلفة².

الفرع الثالث: حساب القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك

نظرا لصعوبة تحديد التكاليف المتعلقة بخدمة الودائع كخطابات الضمان وتحرير الشيكات، فالودائع تمثل جزءا من عمليات البنك وليس تمويلا خالصا، كما هو الحال بالنسبة إلى حقوق الملكية. إن الودائع في البنوك التجارية تشمل ودائع التوفير والودائع الجارية حيث لا يتصف بالثبات أي منهما لذلك لا تعتبر مصادر طويلة الأجل، كما أن فوائد هذه الودائع محسوبة التكلفة لأنها تنزل من الأرباح

¹رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 30(12)، 2016. ص 2505

²رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، نفس المرجع، ص 2505.

في كشف الدخل، إن حساب الدائنون يتضمن في جل فقراته بنوداً ذات طابع قصير الأجل كالأجور والفوائد المستحقة وغيرها وبالتالي فإن كل من الدائنين والودائع يعتبران من المصادر قصيرة الأجل أما حقوق الملكية فيعد من مصادر التمويل طويلة الأجل وهو البند الوحيد الذي ليس له تكلفة في قائمة الدخل وعليه يمكن حساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي الربح المعدل} - (\text{حقوق الملكية} \times \text{تكلفة حقوق الملكية})$$

إن تكلفة حقوق الملكية تتضمن كلفة الأسهم العادية التي تقاس بطرق كثيرة تحتاج إلى تقدير العائد المطلوب. لكي نعتمد على العائد المطلوب للحصول على القيمة الاقتصادية المضافة بصورة دقيقة لا بد من الإشارة إلى كفاءة السوق، فحين تكون السوق كفوة تعكس القيمة السوقية العادلة للأسهم، بينما عندما لا تكون السوق كفوة تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة. وإن معدل الخصم الذي تخضع به التدفقات لا يعكس حجم المخاطرة الحقيقية لأنه يستند على معلومات غير دقيقة خاصة عندما لا يكون عنصر الشفافية متوفراً، لذلك فإن العائد المطلوب لابد أن يعتمد على أسلوب المخاطر الكلية المقاسة بتعديل سعر الخصم².

يمكن القول إن القيمة الاقتصادية المضافة تكون موجبة عندما يكون العائد على رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال وبذلك تكون البنوك قد حققت أداء جيداً مما زاد في خلق الثروة للمساهمين، والعكس فإذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة يكون العائد على رأس المال أقل من تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي إلى تدمير القيمة للمساهمين. لذلك يعد مدخل القيمة المضافة أسلوب قياس حقيقي للأداء البنكي.

التعديلات والتسويات المقترحة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك:

¹ العراف زاهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – العدد الاقتصادي 34(01) ص 350.

² مجيد محسن محمد الغالبي، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية، دراسة تطبيقية، مجلة الكويت العدد 26 العراق 2016

بهدف الحصول على قيمة اقتصادية مضافة مقبولة وواقعية على البنوك القيام بمجموعة من التعديلات أهمها:

- مخصص خسائر القروض (مخصص تدني التسهيلات الائتمانية): استنادا لمبدأ الحيطة والحذر تلجأ البنوك إلى تكوين مخصصات لأحداث قد تقع لاحقا، ومن أهم هذه المخصصات نجد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والذي يعمل على تغطية أية خسائر مستقبلية ناتجة عن منح التسهيلات الائتمانية، لكنها قد تؤثر على القيمة السوقية للبنك وينعكس تأثيرها على حملة الأسهم؛
- ارباح وخسائر الاستثمار في الأوراق المالية¹؛
- مخصص الضرائب (الضرائب المؤجلة باعتبارها مصدر للتمويل)؛
- الاحداث غير المتكررة.

المطلب الثالث: مدخل بطاقة الأداء المتوازن ومدخل كفاية رأس المال

الفرع الأول: مدخل بطاقة الأداء المتوازن

يعتبر من أهم مداخل تقييم الأداء الحديثة وما يميزه عن باقي المداخل كونه يهتم بالشقين المالي و غير المالي للأداء.

في بداية التسعينات عند قيام معهد نولن نورتن بإجراء دراسة بعنوان "قياس الأداء في منشأة المستقبل" وكان الهدف منها هو إقناع المشاركين بأن أدوات قياس الأداء التقليدية لم تعد قادرة على تحقيق الهدف المنشود منها من اتخاذ القرارات، وهنا برز مفهوم بطاقة الأداء المتوازن بصفته الحالية. ومن ثم ظهرت العديد من الدراسات لتطوير وتنمية هذه الفكرة بناءً على طلبات كثيرة من مؤسسات الأعمال، إلى أن تم بلورة بطاقة الأداء المتوازن بشكلها الحالي.

سميت بطاقة الأداء المتوازن لأنها توازن بين كل من:

- الأهداف القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل؛
- المؤشرات المالية وغير المالية؛
- الأداء الماضي، الحالي والمستقبلي أيضا؛

¹رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، مرجع سابق، ص2506

– الأداء الداخلي والخارجي.

تعريف بطاقة الأداء المتوازن: لقد عرف هذا المفهوم الحديث العديد من التعاريف، نذكر منها:

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها ذلك النظام الشامل الذي يستخدم لقياس الأداء من منظور استراتيجي حيث يتم من خلاله ترجمة استراتيجية تنظيم الأعمال إلى أهداف، مقاييس وقيم مستهدفة¹.

وتعرف بأنها "أداة تقوم بقياس الأداء الشامل لمنظمة الأعمال"

أو أنها "نظام متكامل وشامل لتقييم الأداء وإدارة الأداء الاستراتيجي من خلال تفاعل مجموعة من مقاييس الأداء سواء المالية أو غير المالية²."

ومما سبق يمكن أن نعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها نظام لقياس الأداء يعتمد على معايير متنوعة مالية وغير مالية تساعد على تغطية تقييم الأداء بكل أبعاده.

أبعاد الأداء:

- البعد المالي؛
- العلاقات مع الزبائن؛
- العمليات الداخلية،
- التعلم والنمو.

تتفاعل الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن لتشكل علاقة وطيدة بينها من أجل تحقيق الأهداف، فنجد أن المؤسسة تسعى لتحقيق عائد على الاستثمار كبعد مالي وهذا ما يفرض زيادة المبيعات للزبائن وليتوفر ذلك لابد من ضمان ولاء هؤلاء الزبائن واستمرارهم (منظور الزبائن)، وللحصول على هذا الولاء يجب على المؤسسة أن تقوم بتسليم المنتجات في الوقت المناسب وحسب المواصفات المطلوبة

¹Kaplan Robert, Norton David P, The Balanced Scorecard-Measures That Drive Performance, Haryard Business Review, 1992

² مسعودي نادية، مرجع سابق، ص127

وهذا يتطلب هو الآخر أن تكون دورة التشغيل قصيرة وذات الجودة (منظور العمليات الداخلية) ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تنمية مهاراتها وتحسين الكفاءات (بعد التعلم والنمو).

البعد المالي لبطاقة الأداء المتوازن: يعتبر أحد أهم محاور تقييم الأداء، حيث يتم التقييم بمقارنة نتائج أداء المؤسسة مع معايير تاريخية للمؤسسة نفسها أو مع نتائج أداء مؤسسات منافسة¹. ويهدف هذا البعد للإجابة على الأسئلة التالية:

هل حققت المؤسسة الأهداف والمنافع التي ترضي المساهمين؟

كيف تبدو صورة المؤسسة من وجهة نظر المساهمين؟

كما نشير إلى أن أهداف المؤسسة تختلف باختلاف مراحل دورة الحياة فنجد²:

مرحلة النمو: تسعى المؤسسة في هذه المرحلة إلى تحقيق نمو في المبيعات والبحث عن عملاء جدد وأسواق حديثة وذلك من خلال اضافة خدمات ومنتجات مختلفة.

مرحلة البقاء (الاستمرار): تركز المؤسسة في هذه المرحلة على المؤشرات المالية التي تقيس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها مثل الدخل التشغيلي ومعدل العائد على رأس المال، وهامش الربح وغيرها من المؤشرات التي تقيّم الأداء.

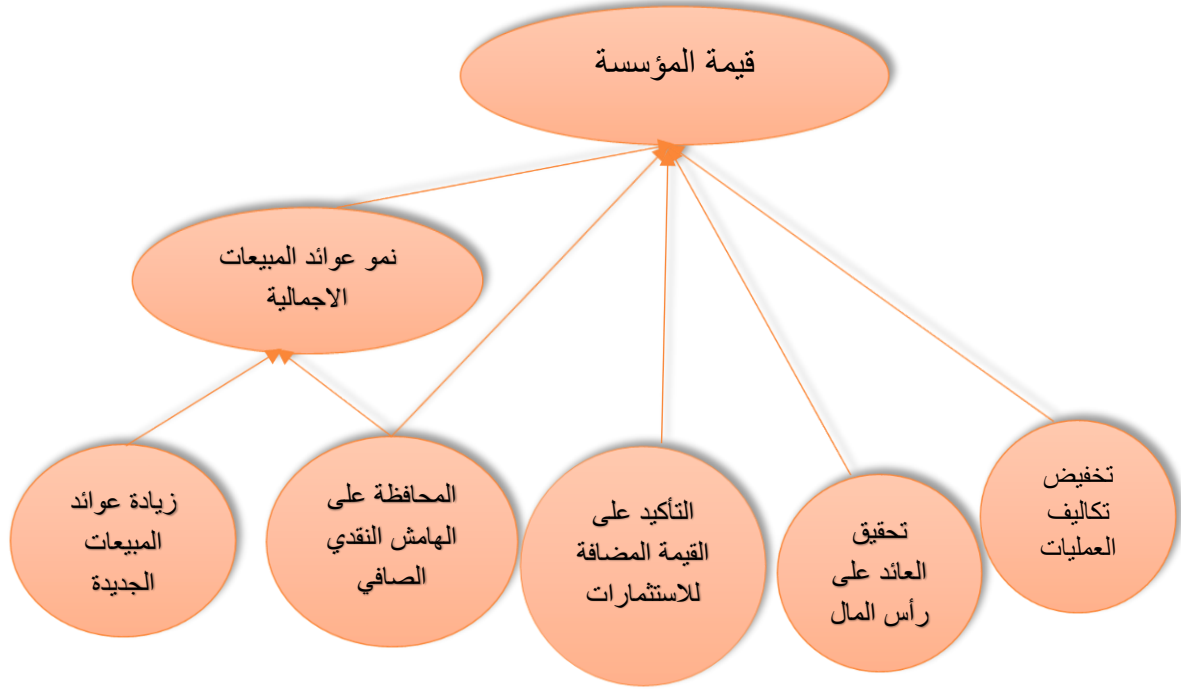
مرحلة النضج: تركز الأهداف المالية هنا على التدفقات النقدية التي تحافظ على بقائها واستمرارها.

والشكل الموالي يوضح البعد المالي في بطاقة الأداء المتوازن:

¹ انعام محسن حسن زوليف، عبد الناصر نور، أهمية ومدى استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في تقييم الأداء، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 2، 2005، ص 21.

² مسعودي نادية، مرجع سابق، ص 131.

الشكل رقم 1-4: البعد المالي في بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: مسلم علاوي السعد وآخرون، بطاقة العلامات المتوازنة: مدخل للإدارة المستدامة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012، ص48.

الفرع الثاني: استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية

إن مقياس بطاقة الأداء المتوازن يعتبر معياراً مناسباً لتقييم أداء البنوك لعدة أسباب نذكر منها:

- يساعد مقياس بطاقة الأداء المتوازن في الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة؛
- إن تطبيق مقياس بطاقة الأداء المتوازن يوفر معايير موضوعية تساعد نتائجها في تحسين أداء البنوك؛
- عند تطبيق مقياس بطاقة الأداء المتوازن تستخدم مؤشرات مالية وغير مالية تناسب الظروف البنكية خارجياً وداخلياً؛
- يعكس استخدام مقياس بطاقة الأداء المتوازن استراتيجية البنوك في مجموعة من المؤشرات الفعالة؛
- مرونة مقياس بطاقة الأداء المتوازن تساعد على التحديث والتغيير مع الظروف الاقتصادية والتكنولوجية.

الفرع الثالث: مدخل كفاية رأس المال

يعمل رأس المال على امتصاص الخسائر عند وقوعها ويعد أفضل مصادر الحماية من المخاطر، كما يمثل عنصر الأمان بالنسبة للمودعين، فمؤشرات كفاية رأس المال تعبر عن صلابة البنوك في مجابهة الصدمات التي قد تواجهها، وتعمل البنوك المركزية عادة على فرض نسبة محددة لكفاية رأس المال على البنوك التجارية.

ونظرا لأهمية كفاية رأس المال في البنوك فقد اتجهت العديد من الدراسات للبحث في كيفية تقييم أداء البنوك باستعمال مؤشرات لقياس كفاية رأس المال، فقد أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية وقامت بوضع صيغة موحدة لقياس كفاية رأس المال في البنوك وهذا ما يعرف بمعيار بازل، وعمل نظام الإنذار المبكر الأمريكي CAMELS على تقييم أداء البنوك بالاعتماد على مجموعة مؤشرات أهمها كفاية رأس المال وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصول القادمة.

المبحث الثالث: الربحية في البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات سواء المالية أو غير المالية إلى تعظيم الأرباح وزيادة الثروة من أجل ضمان الاستمرار وتحقيق مكانة تنافسية ومركز مالي مقبول، لذلك سنحاول التفريق بين مفهوم الربح ومفهوم الربحية.

المطلب الأول: مفهوم الربح والربحية

الفرع الأول: مفهوم الربح

يمكن تعريف الربح من عدة زوايا تتمثل في:

المفهوم المحاسبي للربح: هو أن تفوق أو تزيد الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة زمنية معينة، أو هو الفرق بين العوائد المحصلة وبين كلفتها¹.

المفهوم المالي للربح: في علم الإدارة المالية يجب ألا يقل مستوى الربح المحقق عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لدرجة مخاطر مشابهة، ولتحقيق الربح لابد للإدارة المالية أن تعمل على التقليل من تكاليف الحصول على الأموال ومن ثم استثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد لا تقل عن تلك المحققة في استثمارات أخرى مماثلة تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر².

المفهوم الاقتصادي للربح: يعرف الربح من الزاوية الاقتصادية بأنه الزيادة والنمو في الثروة والتي تعبر عن زيادة الإيرادات المحققة عن تكاليفها مضافا إليه تكلفة الفرصة البديلة³.

¹ باصور رضوان، أساليب التحليل المالي لتقييم جودة الأرباح كمؤشر على أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 06، العدد 01، 2018، جامعة يحي فارس المدية ص269.

² هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص17.

³ العربي قلاع الدم، علي بن ساحة، حمزه عمي السعيد، أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021، ص151.

الفرع الثاني: مفهوم الربحية

الربحية هي تلك العلاقة التي تربط بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي مكنت من الحصول عليها، وتعد الربحية هدفاً للمؤسسة ومؤشراً للحكم على مدى كفاءتها¹.

ويمكن القول ان الربحية تمثل مؤشراً لقياس أداء البنوك التجارية، فهي محصلة القرارات والإجراءات التي اتخذتها إدارة البنك التي تسعى لتعظيم هذه الأخيرة، من خلال حصولها على أكبر قدر من مصادر الأموال والودائع بأقل تكلفة ممكنة، ثم توظيف هذه الموارد على شكل استثمارات مالية وتسهيلات ائتمانية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة مخاطر متدنية وسيولة مقبولة².

وكي تتمكن البنوك من تحقيق ربحية عالية يجب عليها ترشيد القرارات سواء الخاصة بالتمويل أو بالاستثمار:

- قرارات التمويل: وهي قرارات تتعلق بكيفية جذب واستقطاب مصادر الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، ويظهر أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن المساهمين من الحصول على أكبر عائد ممكن، لذلك تعد هذه القرارات مصيرية ومهمة خاصة في البنوك؛
- قرارات الاستثمار: وترتبط بطرق استخدام البنوك للموارد من أجل اقتناء مختلف الموجودات، وتنعكس القرارات الاستثمارية على الربحية من خلال توزيع الموارد المتاحة على مختلف الأصول وبطريقة مثلى توازن بين الاستثمار المناسب لكل بند من بنود الموجودات³.

وسائل تعظيم الربحية: توجد طرق كثيرة لتحسين الربحية في البنوك نذكر منها

- ✓ البحث عن فرص جديدة وخدمات حديثة يقدمها البنك في قطاعات مختلفة ومتنوعة والعمل على توسيع في المناطق الجغرافية، أو في شبكة العملاء أو استحداث خدمات متطورة للعملاء الحاليين؛

¹ صبري مقيم، محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 13، أدرار، ص382

² الأمين الزين عمر الزين، تسعير الخدمات المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، 2015، ص16.

³ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1998، ص42 بتصرف

- ✓ رفع أسعار بعض الخدمات البنكية التي تسمح التشريعات برفعها، لأن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك إلا أنه يمكن البحث عن مخرج مثلاً من خلال أسعار الفائدة التي نجد لها حد أدنى وحد أعلى؛
- ✓ الانتفاع الكامل بالأموال المتوفرة والأصول المتاحة، واستخدامها أفضل استخدام؛
- ✓ تدنية المصاريف في كل المجالات خاصة المصروفات العامة.¹

الفرع الثالث: مصادر أرباح البنوك التجارية

تتنوع المصادر التي يحصل من خلالها البنك التجاري على أرباحه فنجد:

- 1- الفوائد على القروض: تعد القروض من أهم عناصر إيرادات البنك التجاري فهو يتلقى فوائد نظير تقديمها، فكلما زاد الطلب على القروض زادت أرباحه إذا تمكن من استفاءها، ويتحكم في عملية منح البنك للقروض مجموعة عوامل مثل حجم المقرض وحجم القرض، تكلفة الإقراض ودرجة المخاطرة وغيرها؛
- 2- الفوائد والأرباح الرأس مالية من الاستثمارات: تذهب البنوك إلى استثمار أموالها في أوراق مالية فتحقق بذلك عوائد بدلاً من الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية، إضافة لأن هذه الأوراق المالية يمكن تحويلها إلى نقدية وبصورة سريعة إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- 3- أجور الخدمات المصرفية المختلفة: نظير تقديم البنوك التجارية للعديد من الخدمات المتنوعة لعملائها تتلقى فوائد أو عمالات (أجور) مثل: أجور خدمات الإيداع والسحب، عمالات مسك الحساب أو عمالات تحويل العملة داخل وخارج الوطن، أجور خدمات الأمانة والصيانة، أجور خدمات متعلقة بالقرض وغيرها.

¹ جميل حسين، البنوك: مدخل إداري ومحاسبي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1996، ص57.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية وإن كان تأثير هذه العوامل يختلف ويتفاوت من عامل لآخر حسب علاقة هذا الأخير بنشاط البنك، فنجد منها العوامل الداخلية التي تتعلق بالبنك ونجد العوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة المحيطة به.

الفرع الأول: العوامل الخارجية وتتمثل في¹

- 1- التشريعات القانونية والضوابط البنكية: تفرض التشريعات ضوابط وقوانين على البنوك تهدف عادة إلى حماية أموال المودعين والمحافظة على سلامتها، وهذا من خلال سن التزامات إضافية على البنوك أو فرض قيود على حركة وحجم التسهيلات بالإضافة إلى فرض الاحتفاظ بنسب أكبر من السيولة وغيرها، وهذا ما يؤثر وبشكل مباشر على ربحية البنوك؛
- 2- الظروف الاقتصادية والسياسية: إن استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية للدول تؤثر حتما على ربحية البنوك، فكلما كان النظام السياسي والاقتصادي قوي ومستقر كانت أنشطة البنوك ناجحة ومتنوعة؛
- 3- السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية مباشرة على سياسات البنوك التجارية خاصة فيما يتعلق بإدارة موجوداتها، حيث يستخدم البنك المركزي أدوات كثيرة ومتنوعة لإحكام سيطرته على الائتمان البنكي ومنه على النقد، وتختلف السياسات التي ينتهجها البنك المركزي حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد كالتضخم أو الانكماش. ولهذا كان له أثر كبير على ربحية البنوك؛
- 4- الثقافة الاجتماعية: إن الثقافة الاجتماعية السائدة تؤثر على ربحية البنوك بصفة مباشرة من حيث حصة البنوك من الودائع والقروض ففي المجتمعات الإسلامية نجد ميل العملاء للتعامل مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية، كما أن توفر ثقافة بنكية في أي مجتمع يزيد من فرص الربحية لدى البنوك التجارية خاصة إذا توفرت ثقة المتعاملين في هذه البنوك؛
- 5- المنافسة: تعمل البنوك التجارية على رفع معدلات الفوائد لجلب أكبر عدد من الودائع وهذا ما يؤثر على هامش العائد وبالتالي على صافي الربح.

¹ هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص 22، بتصرف.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية وهي العوامل التي تتعلق بالبنك نفسه مثل¹

1- حجم البنك: يحدد حجم البنك بما يمتلك من حقوق ملكية أو بحجم موجوداته، إن زيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة العملاء وترفع من القدرة على الاستثمار بشكل كبير، كما أن زيادة حجم الموجودات تزيد من قدرة البنك على الاستثمار وبالتالي نمو الأرباح، وهذا ما يؤثر على ربحية البنك؛

2- كفاءة إدارة البنك: إن قدرة إدارة البنك على الموازنة بين تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من جهة وبين العائد والمخاطرة من جهة أخرى، ذات أثر كبير على الربحية. فإذا حققت الإدارة توازن في هيكلها المالي بتوظيف مواردها البنكية في موجودات ذات دخل عالي مع الحرص على تخفيض التكاليف ورفع الإيرادات فإن ذلك حتما سيولد تعظيما للأرباح وزيادة في ثروة المالكين. فالإدارة البنكية الرشيدة تتخذ قرارات صائبة تمكنها من تعظيم الربحية من خلال الموازنة بين كل من الربحية والسيولة والأمان؛

3- هيكل الودائع: إن عملية جذب البنوك لودائع التوفير والودائع الآجلة تمنحها مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل بهدف تحقيق ربحية، إلا أن تكلفة هذه الودائع تشكل أعباء يتحملها البنك ويسعى لتدنيها بهدف تعظيم الربحية؛

4- أرباح وخسائر القروض: إن منح الائتمان يعد من أنشطة البنوك التجارية الأساسية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح، وتكون عمليات الائتمان ذات أثر على ربحية البنوك عندما لا يتمكن المقترض من سداد الديون المستحقة عليه، فزيادة القروض المتعثرة تتولد من التوسع في منح القروض بدون دراسة شاملة لأوضاع العميل ومدى قدرته على السداد وهذا يؤثر بشكل مباشر على ربحية البنوك؛

5- السيولة: إن السيولة تُجنب البنك من الخسائر التي تضطره إلى تصفية بعض الأصول، وهي أهم عناصر الأمان والحماية على مستوى البنك، لذلك فالموازنة بين السيولة والربحية أمر ضروري لأنهما هدفان متلازمان وفي نفس الوقت متعارضان، بمعنى أن تحقيق السيولة الكافية يكون على حساب الربحية والعكس صحيح.

¹ هاني أحمد محمود ديبك، نفس المرجع، ص 23، بتصرف.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس الربحية

تعد الربحية الغاية الأساسية التي يسعى إليها البنك فهي محصلة مجموعة من السياسات والقرارات التي اتخذها البنك، لذلك فقد تعددت مؤشرات قياسها وتنوعت ومن أهم وأشهر مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية نجد:

✓ العائد على حقوق الملكية (ROE): يقصد به ذلك العائد الذي يحصل عليه المساهمين نظير استثمار أموالهم لدى البنك وتحمل المخاطر، فالعائد على حقوق الملكية يقيس ويحدد عائد كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم ويتم قياسه وفق العلاقة:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

فكلما ارتفع هذا العائد تمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

تمثل حقوق الملكية في البنوك رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات بأنواعها القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة وهو ما يعادل مجموع الأصول منقوص منه الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل.

✓ العائد على الأصول (ROA): يقيس ويحدد مدى قدرة الأصول على خلق الأرباح ويحسب وفق العلاقة¹:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما زاد معدل العائد على الأصول كلما أصبح البنك أكثر أماناً، ويعكس ذلك وجود علاقة طردية بين العائد على الأصول ودرجة الأمان².

¹ Kurt Burneo Farfan, et al, **Financial Ratio Method Peruvianlisted Companies**, Espacios, Vol 38, N38, 2017, P05.

² هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص20.

✓ العائد على السهم: ويقاس حصة السهم الواحد من الأرباح ويحسب وفق العلاقة:

$$\text{معدل العائد على السهم} = \frac{\text{النتيجة الصافية قبل الضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

✓ العائد على الودائع: ويعمل على قياس العائد على كل دينار من أموال المودعين، ويبين مدى قدرة البنك على إدراج الأرباح الناجمة من توظيف الودائع في مشاريع استثمارية ويقاس حسب العلاقة:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

✓ هامش صافي الربح: إن هذا المعدل يقيس صافي الربح المحقق عن كل دينار من الإيرادات، وكلما كانت نسبته أعلى كلما دل على مدى تحكم البنك في التكاليف ويحسب وفق العلاقة¹:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

1 محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 08 العدد 01، 2018، ص143

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي يتعلق بالإطار النظري لتقييم الأداء في البنوك التجارية تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي ومراحله والعوامل المؤثرة فيه، حيث تمت مناقشة أهميته في كشف نقاط القوة ونقاط الضعف في أداء البنوك التجارية من أجل تصحيح مسار النشاط البنكي وهذا باستعمال مداخل التقييم المالي التي نجد منها ما هو تقليدي يقيم ويعكس أهمية المهام التقليدية للبنوك التجارية، ومنها ما هو حديث يتماشى مع التطورات التي تحصل في الساحة البنكية ويقاس انعكاساتها على الأداء البنكي، كل هذا من أجل تحقيق أهداف البنوك التجارية التي يعتبر أهمها تحقيق الربحية التي تضمن استمرار العمل البنكي واستقراره.

الفصل الثاني

مدخل كفاية رأس المال لتقييم البنوك
التجارية

تمهيد:

البنوك كيانات مالية تعمل على استقبال الأموال المودعة وتحرص على حمايتها، وتقوم بإقراضها لتحقيق الأرباح، لكنها تحتفظ بجزء من أموالها الخاصة لتتمكن من تلبية طلبات المودعين في حالة تخلف المقترضين عن سداد ديونهم في آجالها، فهي بهذا تحاول تحمل الخسائر المحتملة دون الوقوع في حالات الاعسار. ومن هنا تنبع أهمية كفاية رأس المال في كونها الحصن المنيع ضد الوقوع في حالات الإفلاس والاعسار المالي، لذلك فقد تسابق الباحثون والاقتصاديون لإيجاد معيار شامل وموحد لقياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية.

من خلال ذلك سنتطرق لمدخل كفاية رأس المال ضمن هذا الفصل وفق المباحث التالية:

- الإطار العام لمدخل كفاية رأس المال؛
- كفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل الأولى والثانية؛
- اتفاقية بازل الثالثة.

المبحث الأول: الإطار العام لمدخل كفاية رأس المال

يعتبر مدخل كفاية رأس المال من أهم مداخل تقييم الأداء البنكي الحديثة كونه يعتمد على كفاية رأس المال التي تعتبر صمام الأمان للبنوك ضد المخاطر والخسائر المحتملة.

المطلب الأول: مفهوم كفاية رأس المال

الفرع الأول: تعريف المصطلحات

يمكن تجزئة هذا المصطلح إلى نصفين ونعرف كل منهما:

كفاية: هي ما يلزم بالضبط على قدر الحاجة، إلى حد يفي بالغرض ويغني عن غيره¹.

رأس المال: هو مصطلح اقتصادي يدل على الأموال اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري يهدف إلى الربح. أما في البنك فيعتبر رأس المال أهم موارده ومصادر أمواله الداخلية، ويكون رأس المال في البنوك عند الانشاء نقطة للانطلاق وخلال النشاط يكون وسيلة لحماية أموال المودعين.

ويقصد برأس المال تلك الأموال التي يدفع بها المساهمون في البنك بهدف جني عائد عليها وفي حالة ما إذا أفلس البنك فإنهم سيخسرون مساهماتهم، وتكمن أشكال استثمار الملاك في البنك في شراء الأسهم بغرض الحصول على أرباح توزع على الملاك أو يعاد استثمارها².

وقد اختلف الاقتصاديون حول تعريف رأس المال فمنهم من يعرفه على أساس الملكية بأنه تلك الأموال التي ترجع ملكيتها للمساهمين، ومنهم من يعرفه على أساس المدة بأنه تلك الأموال الدائمة أو طويلة الأجل سواء كانت ملك للمساهمين أو لغيرهم.

يقوم رأس مال البنك بأدوار مهمة ومتعددة، ففضلا عن كونه مصدر ثقة المتعاملين والمودعين يعتبر أحد مصادر الأموال للقيام بالعمليات البنكية، ويساعد على الحماية من المخاطر المستقبلية المحتملة كما أنه أداة تحكم بيد السلطات البنكية تمكن من تقييد أو توسيع حجم العمليات³، إذن فله

¹ معجم المعاني 19:42 2021/07/13 <http://www.almaany.com>

² Peter Rose, **Commercial Bank Management**, Mc graw hill International editions finance series, Forth edition, p174

³ حامد أبو زيد الدسوقي، **إدارة البنوك**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1994، ص256

ثلاث أدوار داخل البنك: يساهم في الاستثمارات، جذب المودعين وكسب ثقتهم، الحماية من الخسائر، كما يلعب أدواراً أخرى خارج البنك مثل إيجاد علاقات تنافسية بين البنوك وتجنب انتشار وتوسع الأزمات البنكية¹.

الفرع الثاني: تعريف كفاية رأس المال

إن كفاية رأس المال ذات مفهوم نسبي يختلف من بنك لآخر ومن دولة إلى دولة حسب الظروف السائدة لذلك فقد تعددت تعاريفها واختلفت.

ف نجد من حصر تعريف كفاية رأس المال على إحدى وظائف رأس المال دون التطرق للوظائف الأخرى وهي وظيفة الحماية، وهذا ما يمنح تعريفاً ضيقاً لكفاية رأس المال، فتعرف على أنها قدرة رأس المال على الحفاظ على أموال المودعين وسداد الالتزامات بالإضافة إلى توطيد العلاقة بين البنك وعملائه والحفاظ عليها.

كما تعرف كفاية رأس المال على أنها ذلك الهامش الذي يحتفظ به البنك لمجابهة مخاطر التوقف عن الدفع المحتملة، وهو ما يعتبر حماية للمودعين ضماناً لحقوقهم.

كما أن من المفكرين من أعطى مفهوماً واسعاً لكفاية رأس المال وذلك بالاعتماد على عدة وظائف لرأس المال فعرّفها كما يلي:

كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يكفي ويستطيع مواجهة المخاطر ويعمل على جذب الودائع وتوليد الأرباح ومن ثم نمو البنك².

تعتبر كفاية رأس المال مقدار رأس المال الملائم للهيكل المالي للبنك، والذي يمكنه من مقابلة المخاطر بأنواعها، أي أنها قدرة البنك على مجابهة سحبات المودعين واستعداده لتأخر دفعات الدائنين وحالات الاعسار والتصفية التي قد يتعرض لها البنك³.

¹ خاطر اسمهان، الرقابة في المنظومة المصرفية الجزائرية على ضوء مقررات لجنة بازل، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10 جوان 2016، جامعة باتنة 1 ص 284

² جميل الزيداني السعودي، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 140.

³ Bryan J.Balin, **Basel 1, Basel 2 and emerging markets**, the Johns Hopkins school of advanced international studies, 2007, P20.

كفاية رأس المال هي ذلك المؤشر الذي يحدد نسبة اعتماد البنك على أمواله في مواجهة المخاطر المحتملة والملازمة لأصوله، ومواجهة مسحوبات المودعين في الحالات الخاصة كالإعسار والتصفية التي قد يتعرض لها البنك.

ومما سبق يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها ذلك المعيار والمؤشر الذي يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحتمل تحملها، كما يحمي أموال المودعين ويحافظ على العلاقة معهم.

الفرع الثالث: أهمية مدخل كفاية رأس المال لدى البنوك¹

- يعد من أهم المعايير المستعملة في تقييم أداء البنوك، وتستعمله البنوك المركزية كوسيلة للرقابة على البنوك فكلما زادت نسبة كفاية رأس المال رفع ذلك من تصنيف البنك؛
- إن كفاية رأس المال تجنب وقوع البنوك في أزمات مالية فهي بمثابة صمام الأمان لها.
- تعتبر كفاية رأس المال مصدر ثقة للمودعين؛
- تعمل كفاية رأس المال على إيجاد توازن وتوافق بين حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك وحجم رأس المال المطلوب لمواجهتها؛
- لقد برزت متانة الأنظمة البنكية وتباينت لأن المعيار الدولي لكفاية رأس المال مكن من المقارنة بين المراكز المالية لمختلف البنوك،
- يعمل توحيد معيار كفاية رأس المال على إتاحة فرص متكافئة للمنافسة ويساعد على إزالة الفوارق بين البنوك وتحقيق العدالة بينها؛
- أدى معيار كفاية رأس المال إلى دعم عمليات الرقابة على البنوك وتنظيمها من خلال العمل على توظيف المصادر المالية للبنك في أصول ذات مستويات مخاطرة أقل بما يساهم في استقرار النظام البنكي العالمي.

¹ مونة يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر: دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 25.

المطلب الثاني: المعايير التقليدية لكفاية رأس المال

لقد ظهرت أزمة الديون العالمية جرّاء تنامي دور البنوك التجارية وتزايد خدماتها وتعددتها مع توسع عمليات الإقراض لديها دون أن يصاحب ذلك زيادة متنسقة في رأس المال، فبدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعاييره يحتل أهمية كبيرة، وهذا ما اضطر السلطات الرقابية إلى التشدد في إجراءات الرقابة والبحث عن معايير جديدة لمساعدة البنوك لتجنب الوصول إلى مرحلة العجز والإخفاق.

لذلك فقد مر مدخل كفاية رأس المال بالعديد من المحطات عكست التطورات التي شهدتها الإدارة التقليدية للبنوك وذلك وفق المؤشرات التالية:

الفرع الأول: معيار نسبة رأس المال إلى الودائع

لقد تم ربط رأس المال بالودائع منذ 1914م واعتبرت كأول نسبة استحدثت لقياس كفاية رأس المال¹، وقد حددت هذه النسبة بأكبر من 10% عالمياً وهي تدل على قدرة البنك على مواجهة طلبات المودعين والدائنين، فارتفاع هذه النسبة يخفف الخطر الذي يتعرض له البنك، وتساعد على معرفة نسبة اعتماد البنك على رأس ماله كمصدر للتمويل، وقد سادت هذه النسبة حتى سنة 1942م وتحسب وفق العلاقة:

$$(\text{رأس المال/إجمالي الودائع}) \times 100 \leq 10\%$$

إن الهدف من استخدام هذه النسبة أُنذاك هو ارتفاع مخاطر رأس المال مع إمكانية تسرب الخسائر من رأس المال إلى الودائع²، إن هذه النسبة متكونة من عنصرين كلاهما يعد من مصادر أموال البنك أو موارده، ويعاب عليها أنها لم تأخذ مصادر الخطر الناتجة عن استثمار أموال المودعين (الأصول) بعين الاعتبار، كما يلاحظ أنها لا تميز بين حجم البنوك ولا بين نوعية وحجم الأصول التي توظف فيها الودائع ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها³.

¹ سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، جامعة سطيف 1، ص152

² سعدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية- أطروحة دكتوراه جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص35

³ عبد الفتاح أحمد، الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات بازل، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص44

الفرع الثاني: معيار نسبة رأس المال إلى الأصول

جاءت هذه النسبة لتحل محل سابقتها بسبب قصورها في الحكم عن كفاية رأس المال، وبدأ استعمالها بعد الحرب العالمية الثانية على نطاق واسع فهي تربط بين الأصول ورأس المال، وبذلك يتمكن رأس المال من امتصاص أي خسائر يمكن أن تنتج عن توظيف ودائع العملاء ويحسب وفق العلاقة:

$$(\text{رأس المال/إجمالي الأصول}) \times 100$$

وليس لهذه النسبة قيمة مثلى فكلما كانت النسبة كبيرة دل على قوة المركز المالي للبنك وعلى ارتفاع ملاءته، ويعاب عليها أنها لا تميز من حيث درجة المخاطرة بين الأصول¹، كما أنها لا تخدم مصالح المساهمين لأن زيادتها تؤدي إلى خفض معدل العائد على حقوق الملكية.

الفرع الثالث: معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة

بسبب القصور الذي اكتنف النسب السابقة في قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية تم التوجه نحو استحداث مؤشر جديد يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه البنوك على أساس وجود علاقة طردية بين رأس المال والأصول الخطرة، فكلما زادت المخاطرة زادت الحاجة إلى رأس المال.

وتعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة رأس المال في الأصول الخطرة ويستثنى منها الأصول غير الخطرة كالأصول النقدية سواء كانت لدى البنك المركزي أو لدى البنك نفسه، وكذلك القروض المضمونة من البنك المركزي، وتقاس هذه النسبة وفق العلاقة:

$$(\text{رأس المال/الأصول الخطرة}) \times 100$$

¹ طارق عبد العال حماده، تقييم أداء البنوك تحليل العائد والمخاطرة، 1999، مرجع سابق، ص 125.

ويعاب على هذا المعيار أنه لا يميز بين درجة مخاطر الأصول والتي تختلف تبعاً لطبيعة الأصول التي توظف الأموال فيها¹.

المطلب الثالث: كفاية رأس المال ضمن نظام CAMELS

يعتبر مدخل كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، لذلك نجد أن هناك من اعتمد عليه في عملية التقييم ومن اعتبره معياراً ليتكامل مع مجموعة مع المعايير الأخرى في تشكيل نظام يعتمد عليه في عملية التقييم كما هو عليه الحال في نظام CAMELS.

الفرع الأول: نشأة وتعريف نظام CAMELS

لقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لمجموعة من الانهيارات البنكية التي سببت إفلاس عدد كبير من البنوك، لذلك كانت من أوائل الدول التي استخدمت معيار الإنذار المبكر CAMELS، فقد تبنى البنك الاحتياطي الفدرالي نظام الإنذار المبكر وبقي يصنف البنوك على هذا الأساس إلى أن تمكنت السلطات من التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه سنة 1998 وهذا ما قلل من عدد البنوك المنهارة إلى ثلاث بنوك فقط بدلاً من 221 بنك سنة 1988²، ولهذا اعتبرت نتائج التصنيف عبر نظام الإنذار المبكر مقبولة وطيبة مما أثار تساؤلات عديدة حول مصداقية هذا النظام ودقته في تقييم وقياس سلامة الأوضاع المالية للبنوك، وقد توصل المحللين الاقتصاديين إلى أن نتائج استخدام هذا النظام أفضل من تلك النتائج التي كان يستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي.

تعريف نظام CAMELS: يعتبر النظام المصرفي الأمريكي CAMELS أحد أهم النماذج التقييمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يرفع من القدرة التنافسية للبنوك ويضمن لها الاستمرارية، كما أنه يساعد على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسات البنكية قبل وقت مبكر وهو ما يتيح لها الفرصة للمعالجة وعدم الوقوع في المشاكل المالية والإفلاس.

¹ سعيدي خديجة، مرجع سابق، ص36.

² صليحة عماري، علي بن ثابت، نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels كمدخل لتقييم البنوك، دراسة حالة بنك الخليج الكويت، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، 2018، ص 72.

ويعرف النظام المصرفي الأمريكي CAMELS على أنه أداة تساعد على تقييم أداء البنوك وتحديد مدى متانة مراكزها المالية وكفاءة الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي مستجدات أو متغيرات، مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية¹.

ويعرف على أنه تلك المؤشرات والمعايير التي تعمل على تحليل الوضعية المالية للبنك وتصنيفها حسب درجات معينة²، وهو أحد أهم الوسائل الرقابية التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية الأمريكية على الأخذ بنتائجها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

كما يعرف على أنه وسيلة رقابية مباشرة تعتمد عليه السلطات عند اتخاذ قراراتها، فيعتبر مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي للبنك والتعرف على درجة تصنيفه³.

وعليه يمكن أن نعرف نظام CAMELS على أنه نموذج شامل ومتكامل لتقييم الأداء البنكي من كافة الجوانب خاصة تلك المالية والإدارية فهو يمكن المسؤولين من قياس الأداء المالي للبنك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمعايير.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية قامت بتطوير هذا النظام وفق ما يناسب ظروفها، حيث تقاس قيم كل عنصر من العناصر المكونة للنظام من خلال مجموعة المؤشرات التفصيلية وفقا للنظام البنكي المتبع وظروف كل دولة، ومدى وفرة البيانات المالية المنشورة عن الجهاز البنكي⁴.

إن النظام المصرفي الأمريكي CAMELS يعد من أهم أنظمة التصنيف المستعملة من قبل الهيئات الرقابية العالمية في تقييم سلامة البنوك، وتشير كلمة CAMELS إلى الحروف الأولى من العناصر الستة المكونة لهذا النظام وهي⁵:

¹ ودان بوعيد الله، شوشة يمينية، أثر تطبيق نظام التقييم البنكي Camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، 2017، جامعة سكيكدة ص94.

² شوقي بورقبة، طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 01، 2011، فرحات عباس سطيف 1 ص 144.

³ مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري camel و camel بنك السودان المركزي كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص 3.

⁴ يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص206.

⁵ صليحة عماري، علي بن ثابت، مرجع سابق، ص 72.

- ✓ كفاية رأس المال Capital Adequacy ؛
- ✓ جودة الأصول Asset quality ؛
- ✓ الإدارة Management ؛
- ✓ الربحية Earning ؛
- ✓ السيولة Liquidity ؛
- ✓ الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk .

الفرع الثاني: عناصر نظام CAMELS

يعتمد هذا النظام على عناصر ستة أساسية لتحليل وضعية البنوك تتمثل في:

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy : تحدد مؤشرات كفاية رأس المال مدى صلابة البنوك في مجابهة المخاطر، حيث أن نظام CAMELS يعتمد في حساب كفاية رأس المال على المؤشرات التي صدرت عن اتفاقية بازل كونها شاملة ومناسبة فهي تحوي أنواع المخاطر المختلفة (مخاطر الائتمان، مخاطر الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، ...) كما أنها تأخذ بعين الاعتبار عناصر الميزانية وخارج الميزانية.

ونجد أن من أهم النسب التي يستخدمها النظام عند تقييم كفاية رأس المال¹:

- ✓ الرافعة المالية معبر عنها بنسبة رأس المال إلى الأصول؛
- ✓ نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- ✓ نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

2- جودة الأصول Asset quality : تعبر الأصول عن جميع موجودات البنك سواء الجارية أو الثابتة، وتشمل المحفظة الاستثمارية ومحفظة القرض والعقارات المملوكة أيضاً، إضافة إلى التعاملات خارج الميزانية، وتعتبر جودة الأصول جزء مهم وحاسم في نشاط البنك لأنها تعمل على تحقيق إيرادات من العمليات البنكية، فحيازة البنك لأصول جيدة وملكيته تحسن من درجة تقييم السيولة والإدارة وحتى رأس المال ويؤدي ذلك إلى توليد دخل أكثر².

¹ حسين المحمود، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،

2014، ص 56

² ودان بوعيد الله، شوشة يمينية، مرجع سابق، ص 101.

ومن أهم النسب التي يستخدمها النظام عند تقييم جودة الأصول نجد¹:

✓ نسبة التصنيف المرجح وتحسب وفق نسبة المخصصات إلى حقوق الملكية زائد المخصصات، وهي تقيس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة دل أن للبنك حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض؛

✓ نسبة إجمالي التصنيف وتقاس بنسبة القروض المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد للقضايا التالية²:

- ✓ حجم القروض المتعثرة وشدها بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- ✓ آجال تسديد القروض التي انقضت مدتها من حيث الحجم والاتجاهات، والإجراءات الواجب اتخاذها لإعادة جدولتها؛
- ✓ معاملة الإدارة مع قروض الموظفين وحجم هذه القروض؛
- ✓ حجم المخصصات المالية المكونة لمواجهة خسائر القروض المتعثرة والائتمان؛
- 3- الإدارة Management: يساعد الأداء الإداري في الحكم على نجاح البنك في تحقيق أهدافه وذلك من خلال تفاعل وتكامل عوامل مختلفة تهتم بمهام ومسؤوليات الإدارة، كما يبرز القدرة على التعامل مع المتغيرات والتطورات وتحقيق الرقابة المطلوبة، وعند تقييم الإدارة تراعى إلى العوامل التالية:
- ✓ القدرة على الالتزام بالتشريعات القوانين، والأنظمة الصادرة عن البنوك المركزية؛
- ✓ ضرورة استيعاب وحصر المخاطر الملازمة للنشاطات البنكية؛
- ✓ تنمية الطاقات البشرية بتوفير برامج تدريبية والحرص على جذب واستقطاب الكفاءات؛
- ✓ وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي يجب أن تكون قوية وملائمة.

¹ مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص 9.

² أحمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ص 64.

4- الربحية Earning: تعتبر الأرباح أهم أهداف البنوك فهي تساعد على ضمان استمرارية الأداء البنكي، وتتأثر مباشرة بمستوى جودة الأصول ويتم قياسها من خلال تحديد:

- ✓ نسبة المصروفات إلى الإيرادات؛
- ✓ نسبة العائد على متوسط الأصول؛
- ✓ نسبة الدخل من التمويل إلى إجمالي الدخل.

وعند تقييم الربحية تؤخذ مجموعة من العوامل بعين الاعتبار منها:

- ✓ نسبة مساهمة الأرباح في مواجهة الخسائر ومدى تدعيم كفاية رأس المال؛
- ✓ العناصر المختلفة للدخل تراعى من حيث الحجم والاتجاهات؛
- ✓ تغطية المخصصات والاحتياطيات الخاصة لخسائر القرض؛
- ✓ نوعية وتركيب عناصر الدخل وتأثير الضرائب.

5- السيولة Liquidity: هي قدرة البنك على الحصول على الأموال السائلة لمواجهة التزاماته الحالية والمستقبلية أيضا خاصة ما تعلق بطلبات المودعين، وعند قياس السيولة هناك عوامل يجب أن تؤخذ بالحسبان¹:

- ✓ حجم ومصادر الأموال السائلة؛
- ✓ الطلب على الودائع والقروض ومدى تقلبها؛
- ✓ إلى أي مدى يتم الاعتماد على الإقراض بين البنوك لتغطية السيولة اللازمة؛
- ✓ مدى ملائمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

ومن أهم النسب المستعملة عند قياس السيولة:

- ✓ نسبة التوظيف معبر عنها بنسبة القروض إلى الودائع؛
- ✓ نسبة السيولة المتوفرة.

6- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk : تعتبر حديثة ضمن نظام CAMELS مقارنة بالعناصر الأخرى، فقد تم ضمها نتيجة النمو والتطور في الساحة المالية والاقتصادية

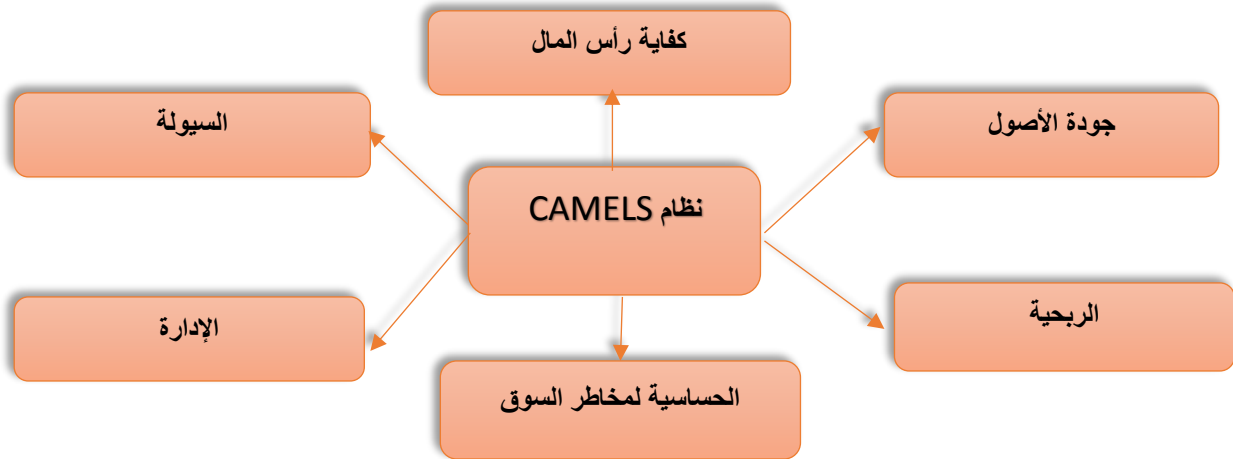
¹ تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات بازل: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 54 بتصرف.

العالمية، وترتبط مخاطر السوق بشكل مباشر مع المحفظة الاستثمارية للبنوك التي تحوي عدد كبير من الأدوات المالية كالسندات بأنواعها والأسهم إضافة للمشتقات المالية، حيث تتعرض هذه الأدوات لمخاطر مختلفة على غرار أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار الصرف، ولكل نوع من هذه المخاطر طرق قياس معينة إلا أن طريقة VAR تعد مقياس احصائي لجميع المخاطر يقوم بقياس أقصى خسارة متوقعة للمحفظة الاستثمارية تحت ظروف استثنائية في السوق. ولتقييم الحساسية لمخاطر السوق تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار¹:

- ✓ قدرة الإدارة على ضبط درجة التعرض للمخاطر؛
- ✓ درجة مرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق؛
- ✓ مستوى حساسية هيكل الأصول والخصوم للتغيرات العكسية في مختلف أسعار الفوائد وأسعار الصرف وكذلك أسعار الأسهم.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على مراقبة ومتابعة التغيرات في البيئة التنافسية البنكية،

ويمثل الشكل التالي عناصر نظام CAMELS:

الشكل رقم 2-1: عناصر نظام CAMELS



المصدر: من إعداد الطالبة

¹ حمزة رملي، عمار قرفي، قياس الأداء باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة 2021، ص156

ويقوم هذا النظام على أساس تصنيف خماسي (من 1 إلى 5) لكل عنصر من العناصر الستة المكونة للنظام، ثم يعطى كل بنك تصنيف مجمع مبني على تصنيفات العناصر السابقة، والجدول التالي يبين هذه التصنيفات:

جدول رقم 2-1: تصنيفات نظام CAMELS وتفسيراتها

درجة التصنيف	نوع التصنيف	مجال التصنيف	موقف البنك	الاجراء الرقابي
1	قوي	[1.4-1]	سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي اجراء
2	مرضي	[2.4-1.6]	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	معقول	[3.4-2.6]	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر	[4.4-3.6]	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	غير مرضي	[5-4.6]	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع البحث

من خلال قراءة الجدول نستنتج أن:

عندما تكون درجة تصنيف البنك 1 تكون نتيجة التصنيف المجمع لعناصر النظام ضمن المجال [1.4-1] هذا يعني أن تصنيف البنك قوي وموقفه سليم ولا يحتاج لاتخاذ أي إجراءات؛

أما البنك الذي تكون درجة تصنيفه 2 فإن نتيجة التصنيف المجمع لعناصر النظام تكون ضمن المجال [2.4-1.6] هذا يدل أن تصنيف البنك مرضي وموقفه سليم نسبيا مع وجود بعض القصور وهو بحاجة لمعالجة بعض السلبيات؛

عندما نجد درجة تصنيف البنك 3 هذا يعني أن نتيجة التصنيف المجمع لعناصر النظام تكون ضمن المجال [3.4-2.6] أي أن تصنيفه معقول وموقفه يتميز بين مواقف قوة ومواقف ضعف يجب عليه رقابة ومتابع بصفة مستمرة ودائمة؛

تكون نتيجة التصنيف المجمع لعناصر النظام ضمن المجال [3.6-4.4] بالنسبة للبنك الذي تكون درجة تصنيفه 4 هذا يعني أن تصنيفه خطير وموقفه خطير قد يؤدي إلى الفشل ويحتاج لعملية اصلاح ومتابعة ميدانية فعالة؛

أما إذا وجدنا أن درجة تصنيف البنك 5 فإن نتيجة التصنيف المجمع لعناصر النظام تكون ضمن المجال [4.6-5] هذا يعني أن تصنيفه غير مرضي وموقف البنك خطير جدا يحتاج لمراقبة دائمة.

الأسس العامة لنظام CAMELS:

- على أساس موحد وعلى جميع البنوك يتم تطبيق هذا النظام؛
- يتم تطبيق النظام من طرف جهاز الرقابة الميدانية بالبنك المركزي؛
- يتم الإفصاح عن تصنيف CAMELS من قبل البنك المركزي لمجلس إدارة البنك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لأنه يعد أمرا سريا؛
- إن تقييم عناصر أداء البنك يكون وفق مجموعتين من العوامل:
- ❖ عوامل ونوعية: تعتمد على التقدير والتقييم الشخصي للمراقبين والمفتشين الذين يقيمون المخاطر البنكية؛
- ❖ عوامل كمية: وهي تلك التي تقاس كميا من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب التي تعتمد على البيانات المالية للبنك.

الفرع الثالث: مميزات نظام CAMELS يمكن تلخيص أهم مميزاته في¹

- ✓ توحيد معيار تصنيف البنوك؛
- ✓ كتابة التقارير بأسلوب موحد، مع التقليل من حجمها وزيادة مصداقيتها وذلك بالاعتماد على الأسلوب الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي؛
- ✓ التصنيف يكون شامل لكل النظام البنكي وفق منهج موحد، حيث يتم تحليل النتائج رأسيا لكل عنصر من عناصر النظام الستة، وأفقيا لكل بنك، ثم لكل مجموعة متشابهة من البنوك؛

¹ شريف أحمد يحيى، تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، العدد 2، 2017، ص 596 بتصرف.

- ✓ الاعتماد في التقييم على ستة عناصر رئيسية من أجل اختصار زمن التقييم، وعدم تشتيت الجهود بتقييم بنود غير مؤثرة وغير ضرورية لسلامة الموقف المالي للبنك؛
- ✓ يسهل كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية ويعمل على التقليل من حدتها؛
- ✓ يساعد على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات للعملاء والجمهور؛
- ✓ يساعد هذا النظام على مقارنة أوضاع الدول من خلال المعايير والمؤشرات¹.

أهمية نظام CAMELS: تتبع أهمية نظام الإنذار المبكر من اعتبارها أداة للتوجيه، التحذير والإنذار للمسيرين ومتخذي القرار باحتمال وجود أزمة مالية تهدد الاقتصاد، كما تتبأهم باحتمال الحدوث في وقت مبكر من أجل اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، وهي تساعد عموماً في:

- 1- استمرار تقييم المؤسسات البنكية؛
- 2- تحديد المواقع داخل البنوك خاصة تلك التي تحتوي على أزمات أو يحتمل وقوع المشاكل فيها،
- 3- تعمل على تعيين أولويات الفحص والتخصيص،
- 4- توجيه المشرفين على البنوك نحو كشف مواطن الضعف لتدارك الأمر مبكراً.

عيوب نظام CAMELS: يمكن تلخيصها فيما يلي²

- 1- إن أوزان العناصر المكونة للنظام ثابتة بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا ما قلل من كفاءة النظام ودقته في التحليل، حيث أنه من غير المعقول تثبيت الأوزان طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات؛
- 2- إن متوسط قيم النسب المستخدمة يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك آخر داخل المجموعة فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة، وذلك بسبب أن النظام يعتمد على تقسيم البنوك إلى مجموعات متشابهة حسب حجم الأصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل؛

¹ عاشوري صورية، نظام التقييم المصرفي كآلية للرقابة بالتركيز على المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، 2008، ص75.

² مالك الرشيد أحمد، مرجع سابق، ص5.

3- يستند النظام في قياس الأداء على البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، لذلك في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء المجموعة أو على النظام بأكمله فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وأساسه وفقاً لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المبحث الثاني: كفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل الأولى والثانية

بعد قصور المعايير التقليدية لكفاية رأس المال في الحفاظ على سلامة البنوك ونظراً لأهمية كفاية رأس المال والدور الذي أصبحت تلعبه في الحفاظ على استقرار البنوك وأمانها من المخاطر جاءت لجنة بازل للرقابة الدولية لتتبنى فكرة اصدار معيار موحد لكفاية رأس المال وفق احتياجات البنوك ومتطلباتها.

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية

الفرع الأول: نشأة لجنة بازل

احتدت المنافسة بين البنوك اليابانية والبنوك الأمريكية بسبب نقص رؤوس الأموال، بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتنامى حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية مما سبب لها أزمات، بالإضافة إلى انعكاس عدد من المتغيرات البنكية والدولية الحديثة على العمل البنكي مما أدى لبروز مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية ومخاطر الاحلال.

وفي سنة 1974 تم الإعلان عن افلاس Herstatt Bank في ألمانيا، مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأوروبية والأمريكية المتعاملة معه، لأنه يملك معاملات ضخمة في سوق ما بين البنوك وسوق الصرف الأجنبية، وفي نفس السنة أفلس Franklin – National Bank وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة، وهذا ما دل على أن البنوك الأمريكية ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار¹.

لذلك فقد عمدت السلطات في أرجاء مجموعة الدول الصناعية العشر (بلجيكا، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، السويد، اليابان، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية)² بالإضافة إلى لوكسمبورغ وسويسرا، إلى تشكيل لجنة خبراء في السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه

¹ Shelagh Heffernan, **Modern Banking**, John Wiley and Sons, LTD, England, 2005, p36.

² Basel Committee on Banking Supervision, **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Bank of International Settlements, June, 2006, p01.

الدول تجتمع في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، كما تم الاتفاق على أن تحظى توصيات هذه اللجنة بإجماع الأعضاء¹. ومن هنا يمكن أن نوجز أسباب نشأة لجنة بازل فيما يلي:

- أزمة المديونية لدول العالم الثالث أصبحت متفاقمة؛
- تزايد ونمو كبير في حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تعثر العديد من البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك؛
- شدة المنافسة واحتدامها بين البنوك خاصة العالمية منها؛
- اعتماد سياسة تخفيف القيود في البنوك كما هو الحال في أمريكا وبريطانيا؛
- التطورات التكنولوجية المتسارعة (تطور نظم الاتصال والمعلومات)؛
- التطور في المعاملات البنكية (ظهور تقنيات عصرية كالمشتقات المالية).

تعريف لجنة بازل: "هي لجنة فنية استشارية لا تستند لاتفاقية دولية"²، أعضاؤها ممثلي الدول الصناعية، تسعى إلى توحيد وتحديد معيار كفاية رأس المال في البنوك لمراقبتها والاشراف عليها.

قرارات اللجنة هي نتيجة التشاور والعمل بين الأعضاء من أجل الوصول لأحسن الوسائل التي تحفظ البنوك من الإفلاس وتخفض من المخاطر، أصبحت قرارات هذه اللجنة تتمتع بالزام أدبي معنوي رغم أنها لا تمتلك بأي صفة الزامية أو قانونية.

الفرع الثاني: نطاق تطبيق لجنة اتفاقية بازل

- يطبق هذا الاتفاق على البنوك ذات النشاط العالمي، كما سمح الاتفاق لسلطات الرقابة البنكية الوطنية بتطبيقه على البنوك التجارية لديها إلا أن درجة حرية التصرف فيه تكون محدودة؛
- يمكن لسلطات الرقابة البنكية الوطنية تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الأصول لأن الاتفاق يتميز بمرونة غير أنها محدودة؛
- على ضوء الأعراف المحاسبية السائدة فقد ترك الاتفاق لسلطات الرقابة البنكية الوطنية حرية ادخال أو عدم ادخال بعض العناصر في رأس المال³؛

1 سليمان ناصر، مرجع سابق، ص152.

2 صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2، دراسة مقدمة إلى الاجتماع الثاني والعشرون لمجلي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القاهرة سبتمبر 2004، ص13.

3 لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010، ص46.

- يعتمد على البيانات المحاسبية المجمعة للبنك عند احتساب معدل كفاية رأس المال.

من خلال صياغة معيار جديد يهتم بتعزيز سلامة النظام البنكي واستقراره، ويرمي إلى توحيد أساليب الرقابة وإلغاء المنافسة غير المتكافئة انطلقت لجنة بازل لتعمل على تحقيق توافق دولي حول كفاية رأس المال في البنوك الدولية.

الفرع الثالث: أهداف لجنة بازل

تهدف اللجنة بشكل عام إلى تعزيز فعالية ونوعية الرقابة البنكية من خلال تحديد محاور ثلاث رئيسية¹:

- ✓ وضع حد أدنى للمعايير الاحترازية؛
- ✓ تحديث وتحسين التقنيات والأساليب المستعملة في عمليات الرقابة البنكية؛
- ✓ تبادل المعلومات حول الممارسات الرقابية الوطنية والمعاملات البنكية.

ومنه يمكن تلخيص أهداف لجنة بازل فيما يلي:

- المساهمة في استقرار النظام البنكي الدولي وحمايته من الازمات التي وقعت بسبب توسع البنوك الدولية مثل أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية مثل آسيا وإفريقيا دول أمريكا اللاتينية، الامر الذي ألزم البنوك الدولية بإعادة هيكلة ديونها أو شطبها؛
- إزالة مصادر المنافسة غير المتكافئة بين البنوك، خاصة تلك المتعلقة بالفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي، حيث ركزت لجنة بازل على التأكيد على توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسبة كفاية رأس المال؛
- تسهيل تداول المعلومات بين السلطات الرقابية، والعمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك²؛

¹ ابن مصطفى عبد القادر، البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3 دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقاند، تلمسان، 2018، ص88.

² حياة النجار، حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص95.

- تكيف آليات الرقابة مع التغيرات التكنولوجية والتطورات في البيئة البنكية، حتى لا تكون عائق أمام تطور البنوك، ومن أهم هذه الآليات نجد التشريعات، القوانين واللوائح التنظيمية.

وعليه فقد أنشأت لجنة بازل لتوحيد معيار كفاية رأس المال بين البنوك الدولية، والحفاظ على سلامة واستقرار النظام البنكي العالمي من جهة، وللتقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام البنكي من جهة أخرى، فهي تقدم مساعدات وتسهيلات وحتى استشارات للدول الأعضاء وغير الأعضاء لتتمكن هذه الدول من تطبيق اتفاقيات اللجنة، لأن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بمدى تطبيقه وتماشيه مع التطورات التي تحصل في الأسواق المالية.

المطلب الثاني: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الأولى

الفرع الأول: معيار كوك

قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن معيار كفاية رأس المال سنة 1988م وذلك بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات، لتعرف باتفاقية بازل الأولى (بازل 1) ولتصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وقد وضعت اللجنة نسبة موحدة لكفاية رأس المال تقدر بـ 8% وأوصت على تطبيقها ابتداءً من سنة 1992م، حيث تم التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات ابتداءً من 1990م، وأطلق على هذه النسبة معيار كوك نسبة لرئيس لجنة بازل انداك¹ Peter Cook.

ويحسب معيار كوك وفق العلاقة التالية²:

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2)}}{\text{عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر}} \leq 100\% \leq 8\%$$

حيث:

الشريحة 1 (رأس المال الأساسي): له قدرة عالية على استيعاب الخسائر في العمليات الجارية ويشمل:

¹ Philippe Garsuault et Stephane Preami, La Banque Fonctionnement et stratégies, Ed.economica, Paris, 1995, p170.

² د فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، 2019، ص16.

- 1- الحقوق العادية للمساهمين: كالأسهم العادية المدفوعة بالكامل التي يمكنها أن تستوعب الخسائر؛
 - 2- الاحتياطات المعلنة: تؤخذ من صافي الربح بعد الضريبة وتوزيع الأرباح؛
 - 3- الأسهم الممتازة: أسهم الأفضلية غير التراكمية.
- حتى لا تقوم البنوك بتضخيم رأس المال قامت اللجنة باستبعاد مجموعة من العناصر من رأس المال الأساسي تتمثل في¹:
- القيم المعنوية: الشهرة؛
 - الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك الأخرى؛
 - الاستثمار في المؤسسات المالية والبنوك التابعة غير المندمجة والتي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات البنك الرئيسي.
- الشريحة 2 (رأس المال المساند): وتشمل²
- 1- كل أشكال رأس المال الأخرى كالمكاسب المحققة من الأصول المستثمرة؛
 - 2- الديون طويلة الأجل: تزيد عن 5 سنوات؛
 - 3- الاحتياطات غير المعلنة مثل المخصصات الإضافية لتغطية خسائر القروض والايجار؛
 - 4- احتياطات إعادة تقييم الأصول حيث نتحصل عليها بعد إعادة تقييم الاستثمارات والمباني في الأوراق المالية بقيمتها الحالية بدلا من القيمة الدفترية؛
 - 5- القروض طويلة الأجل والمساندة والتي تكون على شكل سندات محددة الأجل.
- وضعت لجنة بازل مجموعة من القيود على رأس المال المساند لتضمن استخدامه بحرص وعدم اسراف من طرف البنوك وتتمثل هذه القيود في³:

¹ لعراف فائزة، مرجع سابق، ص55.

² زابدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص146.

³ طارق عبد العال حماده، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية القاهرة، مصر، 2001، ص 133، 134.

- بهدف العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي يجب ألا يتعدى مجموع رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي؛
- إن احتياطات إعادة التقييم يجب أن تخضع لخصم 55% من قيمتها للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق مع احتمال خضوع هذه الفروق عند تحققها للضريبة.
- إن الأصول والالتزامات العرضية الخطرة لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين ولكيلا يتم الاعتماد عليها كرأس مال يجب ألا تتعدى المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 12.5% من قيمتها.
- يجب ألا تتجاوز قيمة القروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم التركيز على هذه القروض.

يظهر مما سبق أن اتفاقية بازل الأولى قامت بوضع معيار موحد لحساب كفاية رأس المال في البنوك إضافة إلى اهتمامها أيضا بجوانب أخرى من شأنها أن تؤثر على كفاية رأس المال أو تساعد في قياسها فنجد أنها اتسمت بـ¹:

- 1- الاهتمام بالمخاطر الائتمانية: اعتمدت اللجنة على المخاطر الائتمانية بشكل رئيسي عند حساب الحدود الدنيا لرأس المال بالإضافة إلى مخاطر الدول دون مراعاة المخاطر الأخرى التي يمكن أن يتعرض لها البنك مثل مخاطر سعر الصرف أو مخاطر سعر الفائدة مثلا؛
- 2- التركيز على نوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: على البنوك توفير مخصصات كافية لمجابهة الديون أولا، حيث لا يمكن تصور أن يكون معيار كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى المقرر في أي بنك من البنوك في الوقت الذي مخصصاته لا تكفي لمواجهة ديونه؛
- 3- لقد تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:
 - ✓ المجموعة الأولى: تضم هذه المجموعة الدول التي لها علاقة مع صندوق النقد الدولي والدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي، وتعتبر دول ذات مخاطر أقل من غيرها من الدول. كما وضعت شرطا يتمثل في إذا قامت أي دولة بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها فإنها تستبعد لمدة 05 سنوات؛

¹ هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص 36.

✓ المجموعة الثانية: وتتميز أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، وتضم باقي دول العالم، فهذه الدول والبنوك العاملة بها لا يمكن أن تتمتع بتخفيض في درجة المخاطر.

4- تصنيف الأصول حسب درجة المخاطر: تعتمد طريقة حساب معدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل أساساً على نظام من الأوزان الترجيحية التي تتناسب مع درجة مخاطرة كل أصل من جهة ومع اختلاف الملزم بالأصل من جهة أخرى، حيث أن إعطاء وزن مخاطرة لأصل معين لا يعكس أنه أصل مشكوك تحصيله بتلك الدرجة بل هي أسلوب للفرقة بين الأصول، ولقد استندت هذه الطريقة بالدرجة الأولى على المخاطر الائتمانية للطرف المقرض.

وفي الجدول الموالي تفصيل في مكونات كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 1:

جدول رقم 2-2: مكونات معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1

المكونات	التفصيل	
الشريحة الأولى	حقوق المساهمين، أسهم الأفضلية، الاحتياطات المعلنة	رأس مال البنك
الشريحة الثانية	الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة التقييم، قروض مساندة، مخصصات لمواجهة مخاطر عامة	
أوزان الأصول	داخل ميزانية البنك	النقدية+ القروض الممنوحة للحكومات والبنوك المركزية والقروض الممنوحة بضمانات نقدية وبضمانات مالية صادرة للحكومات المحلية+ القروض الممنوحة أو المضمونة للحكومات والبنوك المركزية لدول OECD
		القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر
		القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD+ النقدية قيد التحصيل
		قروض مضمونة برهن عقاري لأغراض السكن والإيجار
		جميع الأصول المتبقية
		الاعتمادات المستندية (التزامات مرتبطة بمخاطر قصير الأجل تنسم بالنصفية الذاتية)
أوزان الأصول	خارج ميزانية البنك	

التزامات مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)	50%			
التزامات مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)	100%			

المصدر: عباي وسام، بويهي محمد، واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 02، 2018، ص 23 بتصرف.

من الجدول يتضح لنا أن رأس المال المطلوب لحماية الأصل يتناسب عكسيا مع درجة سيولته حيث كلما زادت درجة سيولة الأصول كلما قلت درجة المخاطرة المرجحة له، فجد أن الأصول السائلة درجة مخاطرتها 0%، في حين نجد درجة مخاطرة 100% تخص الأصول التي يحتمل عدم استردادها.

الفرع الثاني: أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل¹

إن تبني الدول النامية لمعايير اتفاقية بازل 1 يفرض توجهات جديدة تتعلق بإجراء بعض التعديلات الأساسية في هيكل الموجودات وكذا هيكل مصادر التمويل وقد يترتب على هذا آثار سلبية يمكن طرحها كما يلي:

- إن تصنيف الدول النامية على أنها دول ذات مخاطر عالية يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لبنوكها في السوق العالمية، مما يؤثر سلبا على ربحيتها سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى الدولي؛
- إن احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض حماية رؤوس الأموال ينعكس سلبا على قدرة البنوك على زيادة رؤوس الأموال وتعزيز مصادر التمويل، ما ينجر عنه عدم توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين وبالتالي لا يمكن تحفيزهم على شراء الأسهم الجديدة المطلوب إصدارها؛
- إن السعي وراء تقليص وتدنية أوزان المخاطر له تأثير على هيكل الودائع خاصة تلك الوافدة من الخارج لاحتفال نقص المودعين وتقليص ودائعهم في هذه البنوك، خوفا من عدم تمكن

¹ هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص 44

تلك البنوك هيكلية من رأس مالها وأصولها، وهذا ما يضطر البنوك بالتوجه نحو الاقراض قصير الأجل بدلا عن الاقراض المتوسط وطويل الأجل؛

- تلجأ الدول النامية إلى تسهيل الموجودات غير السائلة بتخفيض آجال القروض خاصة القروض المشتركة وزيادة الاحتياطات النقدية منها بغرض إحداث التوازن بين متطلبات النسبة وبين استخدامات الأموال مثل تدنية حجم الضمانات والكفالات المتنوعة بسبب تضمينها أوزان جديدة تحسب داخل الميزانية العمومية، إضافة إلى التوجه نحو تصفية بعض الأصول قبل موعد استحقاقها المحدد بهدف زيادة السيولة وتقليل الاستخدامات، لكن هذا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة البنكية نتيجة زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وارتفاع حصول البنك على مصادر التمويل بسبب الوزن العالي للمخاطر¹.

الفرع الثالث: تقييم اتفاقية بازل 01 لكفاية رأس المال

مع بداية تطبيق معيار كفاية رأس المال سنة 1992م وانتشار استعماله بشكل واسع في البنوك الدولية حقق إيجابيات كثيرة وظهرت له مجموعة من السلبيات نوجزها في:

الإيجابيات:

- لقد تمكن المودعين بفضل معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 من التمييز بين البنوك من حيث كفاءة رأس المال وهذا ما يساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة عند استثمار أموالهم²؛
- حسب معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 1 فإنه يجب على البنوك زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة وهذا ما يضاعف من مسؤولية المساهمين في الرقابة على أعمال البنك خلال الجمعيات العامة؛
- لقد عمل معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 على تحديد أوزان للمخاطر وتوزيعها على كافة الأصول وهذا ما يزيد من حرص البنوك على ترشيد قراراتها عند توظيف مواردها، وذلك بالموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها

¹ هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص 44

² لعراف فائزة، مرجع سابق، ص 63.

وبانتقاء الأصول ذات المخاطر الأقل، وقد يتطلب الأمر تصفية الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة عند وجود صعوبات في زيادة رأس المال لاستفاء النسبة المرغوبة من كفاية رأس المال؛

➤ ساهم معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 في إزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة ودعم استقرار النظام البنكي العالمي، وفي تحقيق نوع من العدالة في مجال البنكي¹؛

➤ لقد أدى معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 إلى تنظيم عمليات الرقابة على البنوك وجعلها واقعية بشكل كبير؛

➤ إن ضم معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 للالتزامات العرضية (خارج الميزانية) بعد إخضاعها للقياس في حساب كفاية رأس المال يدل على وجود جزء من رأس المال مخصص لمواجهة مخاطر خارج الميزانية؛

➤ لقد شجع تطبيق هذا المعيار البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بهدف الاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض التكاليف، الأمر الذي ساعد على خلق كيانات بنكية قوية وقادرة على مواجهة المخاطر المحتملة المختلفة²؛

➤ البساطة هي أهم ما ميز معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1، فهي تعتمد على تقسم الأصول إلى فئات أربع ثم يتم ترجيحها بالمخاطر، ومن ثم تطبيق المعادلة المحددة مسبقاً لتحديد كفاية رأس المال.

السلبيات:

➤ لقد ميزت اتفاقية بازل 1 حكومات وبنوك الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية بتخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بها، في حين أخضعت باقي دول العالم لأوزان مخاطر مرتفعة، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق باقي دول العالم مثل اليونان³؛

¹ لعراف فائزة، مرجع سابق، ص 63.

² هاني مريم، حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال 2016، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص 58.

³ مونة يونس، مرجع سابق، ص 36.

- صعوبة الاستدانة الخارجية (القروض البنكية الدولية) لأن عملية منح القروض للبلدان النامية ترتبط بمستوى درجة خطر البلد، الذي يصنف على أنه خطراً عاماً مرتبطاً بالآزمات السياسية والاقتصادية؛
- لم تتمكن من مواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت في الأسواق المالية خاصة تلك التي تتعلق بالابتكارات المالية وإدارة المخاطر¹؛
- تحتاج الدول النامية إلى الاستثمار في المشروعات الكبرى ذات المخاطر المرتفعة مثل المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية وغيرها التي تساعد في التنمية؛ في حين يشجع نظام أوزان المخاطر البنوك على امتلاك الأصول الأقل مخاطرة مثل الأصول السائلة وشبه السائلة وهذا ما يتعارض مع مصالحها؛
- إن عملية فرض نسبة معينة من كفاية رأس المال على البنوك ينجبرُ عليها تقليص منح القروض الذي يؤدي حتماً إلى زيادة أسعار الفائدة للمحافظة على هامش الربح²؛
- لم تتمكن اتفاقية بازل 1 من التفرقة بين المؤسسات متدنية الجودة الائتمانية والمؤسسات عالية الجودة الائتمانية، فنجد أن وزن المخاطرة 100 % في الحالتين، لذلك أصبحت بعض البنوك تستثمر في المؤسسات منخفضة الجودة من أجل تحسين العائد على حقوق المساهمين لأن تلك المؤسسات تحاول تعويض انخفاض جودتها الائتمانية برفع العائد على الاستثمار فيها.

الفرع الرابع: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1

رغم أن معيار كوك ساعد السلطات البنكية كثيراً في الحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي وسلامته، إلا أنه مع التطورات الكبيرة في الساحة البنكية كالتعامل بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية التي أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بات هذا المعيار قاصر عن قياس الصحة المالية البنكية، خاصة أنه اقتصر على مخاطر الائتمان فقط. لذلك فقد اقترحت لجنة بازل تعديل هذه الاتفاقية حسب ما يلي:

- في سنة 1993م تم اقتراح بعض التعديلات على معيار كفاية رأس المال ليتوسع ويشمل مخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر الدول، كما تم اقتراح إدراج شريحة جديدة لرأس

¹ معمري نرجس، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية -أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2020، ص62.

² حياة النجار، مرجع سابق، ص99.

المال تشمل القروض المساندة، وقد عرضت هذه الاقتراحات على الأطراف المشاركة في السوق المالية والبنوك للحصول على ملاحظاتها وآرائها¹؛

- وفي سنة 1995م صرحت لجنة بازل باستخدام طريقتين لقياس مخاطر السوق (تعرف على أنها مخاطر التعرض لخسائر البنود المتعلقة بالميزانية أو خارج الميزانية نتيجة التغيرات في أسعار السوق) الأولى عن طريق صيغة تنظيمية وضعتها اللجنة والثانية طريقة النماذج الداخلية وهي متعلقة بكل بنك، وهذا بغرض تحقيق درجة مثلى من المرونة عند تطبيق معيار كفاية رأس المال وتوفير ضمانات رأسمالية ضد المخاطر الناشئة عن الأنشطة التجارية²؛
- في سنة 1996م قامت لجنة بازل بإصدار تعديل في معيار بازل 1 وذلك بإدراج مخاطر السوق بعدما كان المعيار السابق يقتصر على مخاطر الائتمان، حيث سمح هذا التعديل للبنوك بزيادة شريحة الثالثة لرأس المال تضم القروض المساندة قصيرة الأجل لمجابهة مخاطر السوق، وضعت مجموعة من الضوابط لهذه الشريحة تتمثل في³:

- ✓ أن تكون الشريحة الثالثة في حدود 25% من الشريحة الأولى، وألا تقل مدة ديون هذه الشريحة عن السنتين بالإضافة على أنها تكون في شكل قروض مساندة؛
- ✓ أن يقوم بتغطية المخاطر السوقية فقط على أن تشمل مخاطر الصرف الأجنبي؛
- ✓ أن تفوق أو تساوي الشريحة الأولى من رأس المال مجموع الشريحتين الثانية والثالثة معاً؛
- ✓ يمكن استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد وهو 25%.

إيجاد صلة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عند حساب كفاية رأس المال الاجمالية للبنك وذلك بضرب مخاطر السوق في 12.5% (على أساس قسمة 100 على 8% وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر⁴.

وعليه أصبحت صيغة كفاية رأس المال المعدلة حسب بازل 1 كما يلي:

¹ لعراف فائزة، مرجع سابق، ص 60.

² معمري نرجس، مرجع سابق، ص 60.

³ حياة النجار، مرجع سابق، ص 101.

⁴ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 155.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3 شريحة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + المخاطر السوقية} \times 12.5} \leq 100\% \leq 8\%$$

المطلب الثالث: كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثانية

لقد حققت اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال نتائج إيجابية كثيرة وتركت انطباع جيداً لدى الخبراء البنكيين، إلا أن عجزها عن حماية البنوك من مواجهة جميع المخاطر التي قد تتعرض لها إضافة لعدم قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة البنكية، دفع لجنة بازل إلى دراسة الانتقادات التي وجهت للاتفاقية الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي مثل أزمة المكسيك وأزمة دول جنوب شرق آسيا¹، حيث قامت اللجنة في سنة 1999م بتقديم مقترحات جديدة تهدف إلى تعديل طريقة حساب كفاية رأس المال وتم عرضها على الهيئات الدولية، المختصين والمهنيين من أجل مناقشتها، اثرائها وإبداء آرائهم حولها، وبعد أخذ ورد حول هذه المقترحات دام حتى نهاية سنة 2004م ظهر معيار كفاية رأس المال بحلته الجديدة تحت مسمى بازل 2 على أن يبدأ العمل به مطلع 2005م.

حيث تميز معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 بما يلي:

- الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وهو 8%؛
- إدراج نوع جديد من المخاطر وهو المخاطر التشغيلية؛
- تغيير جذري في نسب ترجيح الأصول فقد أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل بدلا من الأوزان تمنح حسب المقرض (الدولة، المؤسسات، البنوك الأخرى)؛
- وأصبح معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 يقاس وفق العلاقة²:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3 شريحة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + (المخاطر السوقية + المخاطر التشغيلية)} \times 12.5} \leq 100\% \leq 8\%$$

¹ عباي وسام، مرجع سابق، ص24.

² مونة يونس، مرجع سابق، ص41.

أهداف اتفاقية بازل 2: سعت اتفاقية بازل 2 إلى مواصلة تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها لجنة بازل 1 بالإضافة إلى أهداف أخرى نذكر منها:

- العمل على تطوير طرق قياس المخاطر البنكية وإدارتها من خلال تشجيع البنوك على استخدام طرق أكثر رشدا وممارسات أفضل في إدارة المخاطر؛
- محاولة الموازنة بين رأس المال المطلوب والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك¹؛
- إن مبادئ اتفاقية بازل 2 تلائم المستويات المختلفة للبنوك إلا أنها تركز بصفة خاصة على البنوك عالمية النشاط؛
- زيادة المنافسة المتكافئة ورفع متانة وأمان الجهاز المالي.

الفرع الأول: البنية الأساسية المكملة لمقررات اتفاقية بازل 2

إن الانتقال من تطبيق اتفاقية بازل الأولى إلى تطبيق اتفاقية بازل الثانية لا يقتصر على استبدال قوانين وقواعد بأخرى تحل مكانها بل يتعدى ذلك إلى تغير كامل في مفهوم إدارة المخاطر، ويمكن اعتبار أن اتفاقية بازل الثانية هي نظام متكامل لتطوير النظام البنكي، وهذا ما يفرض الكثير من التغيرات في البنية الأساسية للقطاع البنكي وتوفر الكفاءات البشرية المناسبة. لأنه بزيادة المقومات المطلوب توفرها في البنية الأساسية للقطاع البنكي يتقدم البنك أو الدولة في المستوى المحدد ضمن القائمة المتاحة من طرف لجنة بازل، ولهذا سوف نتطرق لأهم البنى الأساسية وهي²:

- 1- تطور النظم المحاسبية: إن اتفاقية بازل 2 تتبنى ضمن مقترحاتها الجديدة الحساسية العالية حول تقدير المخاطر، وهو ضروري إذا تعلق الأمر بضمان كفاءة الإدارة وسلامة البنوك أو تعلق بالعمل على توفير الاستقرار المالي بشكل أشمل، لذلك يكون من الضروري إتاحة المعلومات المالية المناسبة من أجل ترجمة اتجاهات السوق إلى قواعد ومعايير للرقابة على البنوك وإدارتها، لأجل ذلك وجب وجود تنسيق بين متطلبات اتفاقية بازل 2 وما تفرضه

¹ بریش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي المصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 29، 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص34.

² زبير عياش، أ، تأثير تطبيق بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012، ص ص 122، 123 بتصرف.

المعايير المحلية والدولية للنظم المحاسبية، وهذا ما عمدت لجنة بازل لتحقيقه من خلال حرصها على التشاور المستمر مع مجلس معايير المحاسبة الدولية.

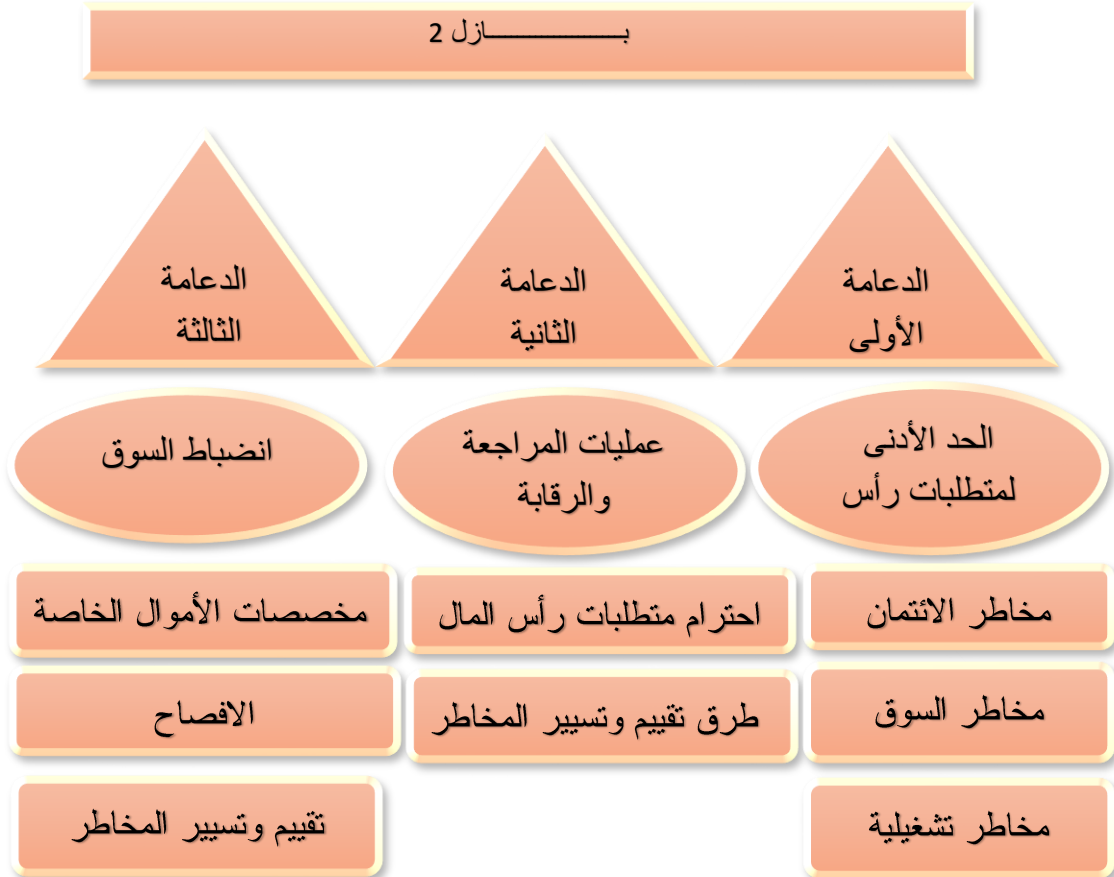
2- تطوير مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية: لقد سمحت لجنة بازل باستخدام طريقتين لقياس مخاطر السوق، الأولى تتمثل في طريقة النماذج الداخلية لتقدير المخاطر وهذه الأخيرة يصعب تطبيقها خاصة في البنوك الصغيرة وأو في البلدان النامية، أما الطريقة الثانية فتعتمد على تقديرات مؤسسات الجدارة الائتمانية لذلك وجب العمل على تطوير هذه المؤسسات والحرص على تقارب مستويات أدائها المهني مع المؤسسات العالمية، فمؤسسات الجدارة الائتمانية في الدول النامية يؤخذ عليها أنها أكثر تساهلاً من المؤسسات العالمية. ونشير إلى وجود عدد من مؤسسات الجدارة الائتمانية في الدول النامية ومن بينها الدول العربية تأسست بها "الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية" تحت رعاية صندوق النقد العربي ولها فروع في دول عربية على غرار مصر وتونس.

3- تطوير الكفاءات البشرية: وجب الحرص على تكوين الكفاءات البشرية وتأهيلها للقيام بهذه المهام وكل حسب تخصصه، خاصة إذا تعلق الأمر بالكفاءات في ميدان تقنيات المعلومات والتكنولوجيا أو بالنظم المحاسبية أوفي التحليل المالي أيضاً¹.

¹ زبير عبّاش، أ، نفس المرجع، ص122.

دعائم اتفاقية بازل 2: تستند هذه الاتفاقية إلى ثلاث دعائم أساسية ممثلة في الشكل التالي

الشكل رقم 2-2: دعائم اتفاقية بازل 02



من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

✓ **الدعامة الأولى (تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال):** كما عرفنا سابقا فإن اتفاقية بازل 2 قد حافظت على نسبة الحد الأدنى من رأس المال 8% كما أبقت على نفس مكونات رأس المال والمتمثلة في الشرائح الثلاث (رأس المال الأساسي، رأس المال التكميلي، القروض المساندة) إلا أنها إضافة للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وقامت بتوسيع مفهوم المخاطر ليشمل المخاطر التشغيلية أيضا، فضلا عن توفير منهجيات وبدائل لحساب أوزان المخاطر يمكن للبنوك المفاضلة بينها والجدول الموالي يفصل ذلك:

جدول رقم 2-3: أساليب قياس أنواع المخاطر

المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر التشغيل	مخاطر السوق
البنوك التي تطبق القياس	المدخل المعياري	مدخل المؤشر الأساسي	المدخل المعياري
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	المدخل المعياري	مدخل النماذج الداخلية
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم	مدخل أساليب القياس المتقدمة	

المصدر: مونة يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر، دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي، خلال الفترة 2008-2013، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015، ص 39 بتصرف.

أولا - مخاطر الائتمان: وتكون عند احتمال عدم رغبة أو قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في أوقات التسديد المحددة مما ينتج عنه خسائر تمتد إلى تكلفة الفرصة البديلة.

إن لجنة بازل بادرت بإدخال تعديلات جذرية على معاملات ترجيح المخاطر الائتمانية فأصبحت متعلقة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف الدولية عوضا عن كونها مرتبطة بطبيعة المقترض أو الدول، وقد اقترحت اللجنة أساليب ثلاث لقياس هذا النوع من المخاطر هي:

1- المدخل المعياري: يتوافق هذا المدخل كثيرا مع اتفاقية بازل 1 لأنه يعتمد أساسا على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر حسب نوع المقرض (مراكز تعرضها للمخاطر)، إلا أنه يركز على ترتيب المخاطر حسب التثقيط المقدم من طرف وكالات التثقيط والتي تتمثل في البنوك المركزية ومؤمني القروض ومؤسسات ضمان قروض الصادات¹.

2- مدخل التصنيف الداخلي: يعكس هذا المدخل طريقة ومنهجية البنك في إدارة المخاطر، ومن أجل تطبيق هذا المدخل تتحصل البنوك على الموافقة من السلطات الرقابية، والتي بدورها تؤهلها للقيام بتقديرات ذاتية لقياس مكونات المخاطر الائتمانية بغية احتساب متطلبات الحد

¹ Pascal Dumontier, Denis Dupré, Pilotage bancaire les normes IAS et la réglementation Bale 2, Revue Banque, Paris 2005, P166.

الأدنى من رأس المال لمواجهة تلك المخاطر، وقد أوجدت اللجنة أسلوبين لاستعمال هذا المدخل هما¹:

2-1- التصنيف الداخلي الأساسي: وفق هذه الطريقة يقوم البنك بتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة للعميل بعد دراسة معمقة حوله، نتيجة تطور أساليب قياس الائتمان عرف هذا التصنيف تطوراً كبيراً في الدول الصناعية، فمن خلاله يتمكن البنك من تقدير الملاءة المالية للطرف المقترض مع تقدير احتمالات العجز عن السداد والتعثر؛

2-2- التصنيف الداخلي المتقدم: يمنح هذا الأسلوب حرية كبيرة للبنوك في استخدام تقديراتها الداخلية فهو منهج لتقدير حالات العجز عن السداد أو الخسائر الممكنة عند عدم السداد، وهذا من خلال الاعتماد على تحديد مكونات وأوزان المخاطر وتعيين فئات الأصول المتعلقة بها².

ثانياً-مخاطر السوق: منذ سنة 1996م تم ادراج مخاطر السوق ضمن حساب متطلبات الحد الأدنى من رأس المال من قبل لجنة بازل، ويقصد بها تلك المخاطر التي تنبثق من حالات عدم التأكد عند حساب العوائد الناتجة عن تغيرات السوق، كما يمكن أن تعبر عن المخاطر الناتجة عن التغير السيء لأسعار المتغيرات المالية، وتضم مخاطر السوق: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر البورصة (السوق المالي).

يتطلب قياس هذا النوع من المخاطر توفر أنظمة قياس متطورة لا تتمكن جميع البنوك من توفيرها وقد عملت لجنة بازل على تحديد أسلوبين لقياس مخاطر السوق هما:

1- المدخل المعياري: يركز هذا الأسلوب على تحليل الخطرين العام (الذي يتعلق بالمحفظة المالية ككل) والخاص (الذي يتعلق بكل سند دين في المحفظة).

فالخطر الخاص ينجم عن تغيير غير ملائم في سعر السند، ويتم ترجيح الخطر وفق أصناف كثيرة حسب مدة القرض.

¹ عاشوري صورية، مهدي ذواي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بشار، 2019، ص 97.

² هاني أحمد محمود ديبك، مرجع سابق، ص 49.

وأما الخطر العام فينجم عن التغير في سعر الفائدة في السوق ويحدد إما بالاعتماد على تواريخ الاستحقاق أو بالاعتماد على قياس حساسية السوق.

2- مدخل النماذج الداخلية¹: بالحصول على موافقة السلطات الرقابية المحلية للبلد يتمكن البنك من تطبيقها وهذا إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- تطور وكفاءة نظام قياس المخاطر المستخدم وشموليته للمخاطر؛
- وجود كفاءات بشرية مؤهلة يمكنها استخدام هذا النوع من النماذج؛
- التأكد من نجاعة وفعالية النماذج المستخدمة.

ثالثا-المخاطر التشغيلية: رغم أن البنوك كانت تعمل وسط مخاطر تشغيلية إلا أنها لم تكن تخصص جزء من رأس المال لمواجهتها، لذلك قامت لجنة بازل بإدراج المخاطر التشغيلية ضمن حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال²، ووضعت اللجنة ثلاث طرق لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة هذه المخاطر تختلف من حيث درجة التعقيد، ومنحت البنك حرية المفاضلة بينها، مع الحرص والتشجيع على استخدام الطريقة الأكثر تقدما والحصول على ترخيص من السلطات الرقابية المحلية.

1- مدخل المؤشر الأساسي: يعد أبسط الطرق لقياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وهو مناسب للبنوك التي لا تملك أنظمة لإدارة المخاطر، حيث يعتمد على الاحتفاظ برأس مال يتوافق مع متوسط نتيجة آخر ثلاث سنوات بنسبة ثابتة α على أن يكون هذا المتوسط موجبا (لذلك وجب استثناء السنة التي يحقق فيها البنك خسارة) ويعبر عنها وفق المعادلة التالية³:

$$KNI=GI \times \alpha$$

حيث:

¹ معمري نرجس، مرجع سابق، 73.

² Sylvie Taccola lapierre, **Le dispositif prudentiel bale 2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français**, thèse de doctorat en science gestion, Université du sud Toulon-var-France, 2008, p 128.

³ Hamza Fkir, **Présentation Du Nouvel Accord De Bele Sur Fonds Propres**, Revue management-information-finance, n°5, 2009, P13

KNI: متطلبات رأس المال حسب المؤشر الأساسي

GI: متوسط نتيجة السنوات الثلاث الأخيرة.

α : 15 % وهي محددة من طرف لجنة بازل.

2- المدخل المعياري: يتم تقسيم أنشطة البنك إلى 08 خطوط رئيسية لكل خط منها معامل ترجيحاً

معين من طرف لجنة بازل يمثل تعرضه للمخاطر التشغيلية.

لابد من توافر الشروط التالية ليتمكن البنك من تطبيق هذا المدخل:

➤ رقابة صارمة وإدارة فعالة؛

➤ يجب توفر نظام لإدارة المخاطر مصمم بطريقة سليمة ويشمل جميع أنشطة البنك؛

➤ توفر موارد كافية على مستوى كل خطوط الأنشطة مع توفر خدمة الرقابة والتدقيق.

وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم 2-4: تقسيم الأنشطة ومعاملات التريج حسب المدخل المعياري للمخاطر التشغيلية

وحدات البنكية	معامل التريج B	الأنشطة
الاستثمار	18%	تمويل المؤسسات
	18%	تمويل التجارة
الأعمال البنكية	12%	الخدمات البنكية بالتجزئة
	15%	الخدمات البنكية التجارية
	18%	الدفع والتسوية
	15%	خدمات الوكالة
	12%	خدمات إدارة الأصول
أخرى	12%	خدمات الوساطة المالية

Source: John hull, **Gestoin des Risk et institutions Financiers**, Pearson Education, Paris, France, 2007, p292

3- مدخل القياس المتقدم: تعد هذه الطريقة ملائمة للبنوك الكبرى التي تملك فروع دولية أو

شركات تابعة وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد، لأنها الطريقة الأكثر تقدماً وتعقيداً ومنحت

لجنة بازل للبنوك الحرة في استعمالها عند حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية لكن وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية.

❖ **الدعامة الثانية (عمليات المراجعة والرقابة):** على الهيئات الرقابية البنكية التأكد من أن جميع البنوك التي تعمل تحت إشرافها قد بدأت في تطوير أنظمة داخلية ترمي إلى تقييم كفاية رأس المال مع أخذ حجم الخسائر التي يتحملها البنك بعين الاعتبار، تركز عمليات المراجعة الرقابية على أسس أربع هي¹:

1- الأساس الأول: يلزم توفير استراتيجية واضحة للمحافظة على مستويات رأس المال، وإطار متكامل يعمل على قياس كل المخاطر المادية مع تخصيص رأس المال الملائم لمواجهتها.

2- الأساس الثاني: على المسؤولين مراقبة التقييمات الخاصة برأس المال، وتقييم قدرة البنوك على الالتزام والتفقد بالنسب الموضوعة لمراقبة رأس المال، من خلال:

- التأكد من شمول التحليل الخاص بالبنك لجميع المخاطر المادية، وسن مراحل لفحص جودة إدارة المخاطر والنظم الرقابية؛
- ملائمة الوضع الحالي للعمليات ومستويات رأس المال مع المستويات المستهدفة والتكوين الذي قام به البنك من أجل اختيار رأس المال؛
- العمل على تحديد درجة معينة لرأس المال يقوم عندها البنك بالاستعداد لأي طارئة غير متوقعة.

3- الأساس الثالث: أن يكون للبنك سلطة إجبارية تقوم على احتجاز رأس المال بنسب أكبر من الحد الأدنى من خلال مجموعة اعتبارات:

- وضع قياسات مضبوطة وشديدة الدقة من خلال اقتراح نسبة مطلقة للصناعة البنكية ككل؛
- بمراعاة حجم المخاطر وقدرت البنك على إدارة هذه المخاطر يجب تحديد نسب مستهدفة خاصة بالبنك؛
- تقييم أهداف البنك عبر مراحل خاصة والتي يجب أن تكون فوق الحدود الدنيا المتعلقة بمتطلبات رأس المال؛
- إلزام البنوك المتخصصة بنسبة معينة تفوق 8%.

¹ تهاني محمود محمد الزعابي، مرجع سابق، ص82.

4- الأساس الرابع: على المراقبين التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن المستويات الدنيا المحددة، والقيام بإجراءات تصحيحية إن لزم الأمر¹.

❖ **الدعامة الثالثة (انضباط السوق):** وهي تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال من أجل المحافظة على قواعد رأس مالية متينة وقوية تعمل على تعزيز إمكانياتها لمجابهة الخسائر المستقبلية المحتملة التي قد تنتج عن تعرضها للمخاطر، فهذه الدعامة تعمل على توفير وإتاحة بيانات للمشاركين في السوق لتعزيز الانضباط السوقي عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية البنكية. ويهدف الانضباط السوقي إلى:

- زيادة أمان وسلامة القطاع البنكي؛

- إلزام البنوك بالإفصاح،

مما سبق نجد أن بازل 2 تعمل على توفير الاستقرار المالي وسلامة البنوك وكفاءة إدارتها، من خلال تشجيع الحساسية العالية لما تقررته السوق حول تقدير المخاطر فتوفر البيانات المالية هو الأساس لترجمة السوق إلى قواعد ومعايير لإدارة البنوك والرقابة عليها.

الفرع الثاني: أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل 2

صدور معايير بازل 2 أثار مجموعة تساؤلات عما إذا كانت أحكامها وقراراتها تلائم مصالح الدول النامية وخاصة ما تعلق بتدفق الأموال إليها، وعن مدى تأثير بيئتها المالية بهذه المعايير وكيفية تعامل بنوك الدول النامية مع هذه القرارات.

تأثير معايير بازل 2 على تكلفة الإقراض الدولي²: يمكن أن يكون الانتقال من بازل 1 (الذي لا يميز في المخاطر بين المقترضين سواء أفراد أو مشروعات من حيث متطلبات رأس المال) إلى النظام المفروض في بازل 2 (الذي يعتمد بدرجة كبيرة على تقدير المخاطر بالنظر إلى السوق) مجحفا وظالما للدول النامية من هذه الناحية. إلا أن هذه النتيجة ليست صحيحة دائما، وهذا لأنها تقوم على فرضية أن البنوك العالمية كانت تقتصر في ضمانات الاقراض على اتباع أحكام بازل 1 إلا أن الحقيقة أن معظم هذه البنوك كانت تعتمد بالفعل في اقراضها للدول على نماذج ونظم داخلية لتقدير المخاطر

¹ تهاني محمود محمد الزعابي، نفس المرجع، ص 82

² أحمد بوراس، عياش زبير، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الدول النامية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، 2007، جامعة قسنطينة ص 175 بتصرف.

الحقيقية في هذه الدول وتمت المعاملة معها على هذا الأساس. لذلك فأحكام بازل 2 ما هي إلا تقنين للممارسات القائمة وليس خلقا لنظام جديد لتقدير المخاطر.

تأثير معايير بازل 2 على التعامل مع الأطراف الدولية: رغم أن الالتزام بمعايير لجنة بازل يعتبر أمرا غير إلزاميا بل اختياريا على البنوك لأن هذه اللجنة لا تملك صفة قانونية، إلا أن حاجة الدول النامية للتعامل مع أطراف دولية يلزمها التقيد بهذه المعايير، لأن بعض الدول والمنظمات الدولية تلجأ إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بقدرة هذه الأخيرة على تطبيق واحترام المعايير والقواعد الدولية، كما أن البرامج الإصلاحية لصندوق النقد والبنك الدوليين تفرض في معظم الأحوال احترام شروط التزام الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالرقابة البنكية. فالمقررات التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الالتزام الأدبي والذي تنجر عن عدم اتباعه تكلفة اقتصادية، وفي معظم الحالات يتعسر على الدول التي لا تراعي القواعد والمعايير الدولية دخول بعض الأسواق للاقتراض وبالتالي الاضطرار إلى الاقتراض بأسعار مرتفعة الفائدة¹.

أثر تطبيق الدعائم الثلاث لبازل 2 على الدول النامية²:

جاءت الدعامة الأولى بالكثير من التغيرات حيث تم الاعتماد بشكل كبير على تقدير السوق للمخاطر، ومن الواضح أن هذه التعديلات تخاطب الدول الصناعية بالدرجة الأولى وخاصة البنوك الكبرى ذات النشاط الدولي، لأن الدول النامية لن تتمكن من استخدام أساليب مناهج التقييم الداخلي وسوف تستمر في اتباع الأسلوب القائم، فتطبيق هذه الدعامة يحتاج إلى إحداث تغيير جذري في كل الأنظمة المحاسبية والمالية إضافة إلى التطور في الأنظمة التكنولوجية.

أما الدعامة الثانية التي تتعلق بصورة مباشرة بملف إدارة المخاطر والرقابة عليها في القطاع البنكي وهو الأمر الذي تشهد فيه الدول النامية قصورا ونقصا فادحا ويتطلب منها الارتقاء بالمهارات التنظيمية والاستعانة بالكفاءات البشرية العالية.

¹ أحمد بوراس، عياش زبير، مرجع سابق، ص 17؛

² عياش زبير، مرجع سابق، ص 129، 130.

الدعامة الثالثة أحكامها تخاطب الدول التي تعمل وفق أساليب ومناهج التقييم الداخلي وبالتالي فهي تعني الدول المتقدمة بالدرجة الأولى.

الفرع الثالث: تقييم اتفاقية بازل 2

أوجب تطبيق بازل 2 تغيير في أساليب الرقابة على البنوك وإدارتها، لأنها تعتبر نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر البنكية وقد أسفر تطبيقها على ظهور مجموعة من السلبيات فضلا عن بعض الإيجابيات.

إيجابيات بازل 2:

- لقد عززت الثقة في متطلبات لجنة بازل لتصبح معيارا عالميا يستوجب التطبيق من خلال كونها نظرة متكاملة للمخاطر إذ لم تقتصر على مخاطر الائتمان فقط بل شملت مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، حيث أنها أكدت على مراعاة مبادئ الإدارة السليمة من خلال زيادة الدعامة الثانية والثالثة للاتفاقية؛
- جاءت هذه الاتفاقية لإضفاء المزيد من الاحتكام لتقدير السوق للمخاطر¹ فهي تعتبر الأكثر حساسية لتقديرات السوق؛
- ساهمت الاتفاقية في تنظيم الرقابة على رأس المال في البنوك وجعل المعايير المعتمدة أكثر واقعية كما ساعدت في دعم استقرار النظام البنكي العالمي؛
- نظرا لأنه بزيادة الأصول الخطرة يزداد رأس المال فقد تضاعفت مسؤولية المساهمين خاصة عند اتخاذ القرارات المالية واختيار مجالس الإدارة²، وهذا ما فعل دور المساهمين في الوظيفة البنكية؛
- منح الأولوية للسلطات الرقابية في إصدار التشريعات والقواعد البنكية الملائمة والسهر على تطبيقها وفقا لتوصيات لجنة بازل؛
- جعلت من إدارة المخاطر البنكية أهم اهتمامات البنوك، كما أعادت تفعيل الدور الأساسي للسوق من خلال تقدير المخاطر وتقييمها؛

¹ حياة النجار، مرجع سابق، ص 109، 108.

² معمر نرجس، مرجع سابق، 77.

- حث وتوجيه البنوك إلى التعامل مع الأصول ذات المخاطر الأقل وهو ما يساعد على رفع درجة أمان الأصول، ويمكن البنك من اضافة تكلفة رأس المال لتكلفة الحياة¹.
- سلبيات بازل 2: تعرض اتفاق بازل 2 للعديد من الانتقادات من قبل المحللين البنكيين إثر ظهور سلبيات عند تطبيقه من بينها:
- الاعتماد على مؤسسات التصنيف الائتماني الدولي لتحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر تعرض للكثير من الانتقادات خاصة أنه لم يتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح بشكل دقيق للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة؛
- إن تطبيق الدعامة الخاصة بانضباط السوق يوجب توفر نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق أو نشاط وهذا ما يتطلب توفير وسائل وتقنيات حديثة؛
- إن صعوبة تطبيق منهج التقييم الداخلي ألزم العديد من البنوك على اتباع المنهج القياسي الذي يعتمد على تصنيفات وكالات التصنيف الائتماني، ما جعل البنوك غير المصنفة ائتمانيا تواجه متطلبات أعلى من رأس المال بسبب أوزان المخاطر²؛
- ضعف الموقف التنافسي للبنوك أمام المؤسسات المالية التي لا تخضع لنفس المعايير، بسبب ارتفاع متطلبات رأس المال؛
- نظرا لأن أحكام اتفاقية بازل 2 تخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة على حساب الدول النامية فهي تعد تحديا صعبا يواجه بنوك الدول النامية وهذا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
- أعطت الاتفاقية للبنوك نظرة رأس مالية فاعتبرتها بنوك تمويل وليست بنوك تنمية³ وهذا بسبب الأوزان الكبيرة التي منحت للاستثمارات؛
- أخذت اللجنة الوجه السياسي للدول بعين الاعتبار حتى ولو لم تصرح بذلك، فمثلا دولة الصين تصنف مع الدول ذات المخاطر المالية وهي رابع دولة في العالم من حيث التقدم الاقتصادي أنداك؛
- لا يمكن أن يعكس أسلوب التصنيف الداخلي الوضعية الحقيقية للبنك خاصة أمام السلطة الرقابية وهذا لعدم وجود ضوابط موحدة في التقييم تتبعها جميع البنوك داخل الدولة؛

¹ معمر نرجس، مرجع سابق، ص 79.

² بن مصطفى عبد القادر، مرجع سابق، ص 115.

³ زايدي مريم، مرجع سابق، ص 164.

- نظرا لاختلاف النظم المحاسبية والأساليب المتبعة من دولة لأخرى فإنه يصعب مقارنة المعايير التي تتبعها البنوك في دول مختلفة؛
- إن توفير البنى التحتية الواجبة لتطبيق بازل 2 تفرض تحديات كبيرة على البنوك، وهذا لعدم توفر الموارد المالية الكافية للاستثمار في أنظمة إدارة المخاطر، التكنولوجيا المتطورة وحجم المعلومات؛

مما سبق يتضح لنا أن اتفاقية بازل 2 تمثل منعرجا في مستقبل العمل البنكي فهي نظرة حديثة للتعامل مع المخاطر، وتطبيقها يستوجب تغيير في أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها، فضلا عن التغيير في الثقافة البنكية والبيئة الاقتصادية التي تعمل بها البنوك.

الفرع الرابع: التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 2

أدت أزمة الرهن العقاري إلى ظهور أزمة مالية عالمية جعلت من اتفاقية بازل 2 عرضة للعديد من الانتقادات، لذلك فقد اضطرت اللجنة لإعادة النظر في هذه الاتفاقية وإدخال بعض التعديلات عليها لتعزز القواعد التي تحدد رأس المال من أجل تغطية المخاطر، فقامت اللجنة بتعديلات تعلقت بالدعامتين الأولى والثالثة في حين تم دعم الدعامات الثانية بدليل مكمل وفق ما يلي:

التعديلات المتعلقة بالدعامات الأولى¹: أظهرت الأزمة المالية العالمية وجود نقص في متطلبات رأس المال المخصص لمجابهة مخاطر التوريق وإعادة التوريق التي تختلف عن مخاطر التوريق التقليدية وظهرت بشكل كبير، لذلك قررت اللجنة تقوية وتعزيز إطار الإحاطة بمفهوم المخاطر وجاءت بالتعديلات التالية:

- رفع أوزان مخاطر إعادة التوريق حتى يعكس مكانة المخاطر المرتبطة بمثل هذه المنتجات؛
- منع البنوك من استخدام التصنيفات التي تعتمد على التصنيف الضمني للبنك أو ما يشابهها سواء في التصنيف الداخلي أو الطريقة المعيارية؛

¹ زبير عياش، اتفاقية بازل كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص453.

- كما اقرت اللجنة بمتطلبات تشغيلية لابد أن تملكها البنوك كي تتمكن من استعمال الأوزان الخاصة بإطار بازل 2 للتوريق، وهذا من أجل التأكد أن البنوك تقوم باجتهد فردي ولا تعتمد على تصنيفات وكالات التصنيف.

الإضافات على الدعامة الثانية¹: بهدف التغلب على عيوب ممارسة إدارة المخاطر التي برزت جراء الأزمة المالية العالمية أضافت اللجنة تكملة للدعامة الثانية تركز على توسيع عملية إدارة المخاطر وتعزيز رأس المال، وذلك بالتأكيد على النقاط التالية:

- تعد عملية التقييم الداخلي لرأس المال عملية جوهرية من أجل ضمان برنامج قوي لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك على أن تقيم من طرف السلطات الرقابية؛
- من الضروري أن تشتمل عملية التقييم الداخلي على اختبار تحمل يحوي تحليلاً دقيقاً لأدوات رأس المال وأدائها خلال الأزمات، هذا ما يعزز من قدرة البنوك على دعم استقرار العمليات البنكية وامتصاص الخسائر؛
- حتى تكون متطلبات رأس المال كافية لابد أن تزيد بالتأكد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المحدد في الدعامة الأولى.
- التعديلات المتعلقة الدعامة الثالثة: بعد تقييم عمليات الإفصاح أوصت اللجنة بضرورة التركيز على ما يلي خلال هذه عملية:
- تعرضات التوريق داخل سجلات المتاجرة؛
- تعرضات عملية إعادة التوريق؛
- ضرورة كفاءة المشاريع المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- الأخذ بعين الاعتبار عملية إعادة التوريق عند التقييم.

وقد قامت اللجنة بإصدار وثيقتين الأولى بعنوان مراجعة (تتقيح) إطار مخاطر السوق ضمن اتفاقية بازل 2، والثانية تحت عنوان دليل احتساب رأس المال للمخاطر الإضافية في سجلات التداول، لأن الإطار الحالي لمتطلبات رأس المال المخصص لمجابهة مخاطر السوق لا يمكن من الإحاطة الكاملة بكل المخاطر الرئيسية.

¹ زبير عباس، اتفاقية بازل كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مرجع سابق، ص 454 بتصرف.

المبحث الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

المطلب الأول: مدخل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل الثالثة

من أجل تعميق الإصلاح في القطاع المالي وتعزيز تنظيم العمل البنكي، واستجابة للإصلاحات التي دعت إليها مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية العالمية، واصلت لجنة بازل جهودها وقامت بإصدار اتفاقية جديدة تضم باقة من التدابير الإصلاحية وتدخل حيز التطبيق وفق برنامج مرحلي يمتد من جانفي 2013 إلى غاية جانفي 2019 اصطلح عليها اتفاقية بازل 3.

الفرع الأول: أسباب اللجوء إلى بازل 3

إن الترابط المالي بين دول العالم ساعد على توسع الأزمة العالمية التي انطلقت من البنوك الأمريكية لتمس مختلف الدول، كما أن التماذي في عملية التوريق وإعادة التوريق أدى إلى انهيار كبرى البنوك والمؤسسات المالية العالمية التي لها علاقات في الأسواق المالية الدولية، ومن أجل أن يظهر أن معدل كفاية رأس المال في إطاره القانوني عمدت البنوك إلى التوسع في منح القروض العقارية وإخراج الأصول عن الميزانية، ومن أجل مصالح شخصية قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح تنقيط مرتفع للأصول المورقة أكبر من قيمتها بكثير لضمان بيع هذه الأصول، كل ذلك كان سببا في تفاقم الأزمة وزيادة انعكاساتها على مختلف الأنظمة المالية والبنكية وهو ما دفع بلجنة بازل لإعادة النظر في بنود الاتفاقية السابقة التي أثبتت فشلها. ولذلك يمكن التطرق لأهم أسباب اللجوء إلى اتفاقية بازل 3 فيما يلي:

- إن اتفاقية بازل 2 أهملت مخاطر المحافظ المالية والمخاطر الكبرى المتعلقة بالعمليات على المشتقات رغم أنها جاءت بمفهوم موسع للمخاطر البنكية وهذا كان سببا في حدوث الأزمة؛
- إن البنوك الكبرى ودون مراعاة لقيمة السيولة تسابقت لتعظيم أرباحها بتوظيف الأموال في فترة رواج السوق، وعند ظهور بؤادر الأزمة المالية العالمية تسابق المودعون لسحب أموالهم من البنوك التي لم تكن قادرة على الإيفاء بطلباتهم؛
- تآكل تدريجي لمستوى قاعدة رأس المال ناجم عن الإفراط في المديونية، حيث قامت البنوك بمديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية؛

- الدعامتين الأولى والثانية من اتفاقية بازل 2 لم تحظيا بالاهتمام الكافي كونهما يتطلبان شفافية كبيرة حول المخاطر ورأس المال¹؛
- لم يكن مستوى كفاية رأس المال في بازل 2 مناسب ولا كاف ولا قادر على امتصاص الخسائر وتحمل الصدمات؛
- لقد كان لتفويض مؤسسات التصنيف الائتماني بتقييم المخاطر البنكية الأثر الكبير في فشل اتفاقية بازل 2 كونها مؤسسات غير بنكية مما أدى إلى تضارب المصالح.
- لقد كان لاتفاقية بازل 2 الدور الكبير في حدوث الأزمة المالية العالمية، وذلك لأنها أهملت جوانب عدة مهمة كانت بمثابة ثغرات استغللتها البنوك من أجل التهرب من متطلبات الرقابة، إضافة إلى قصور وعجز البنوك عن تطبيق بنود الاتفاقية، ومن هنا تولدت الحاجة إلى البحث عن اتفاقية جديدة تعمل على تدارك هذه النقائص، وتحاول حماية النظام البنكي من الأزمات وذلك بتعزيز صلابة البنوك وفق معايير شاملة ومتكاملة.

الفرع الثاني: أهداف اتفاقية بازل 3

- إن اتفاقية بازل 3 هي مجموعة الإصلاحات الشاملة التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة على البنوك والإشراف على إدارة المخاطر فيها على المستويين الجزئي والكلي، وتهدف إلى²:
- تهيئة البنوك لاستيعاب الصدمات الناشئة عن ضغوط مالية كانت أو اقتصادية، مع العمل على تعزيز صلابة القطاع البنكي؛
- تطوير عملية إدارة المخاطر والحرص على تعزيز أنظمة الشفافية والإفصاح؛
- استدراك مواضع فشل اتفاقية بازل 2 والتي كانت سبب فعالا في ظهور لأزمة المالية العالمية؛
- إلى جانب معايير كفاية رأس المال تم اقتراح معايير دولية تحكم سيولة البنوك حتى تعزز من استقرار النظام البنكي ككل؛
- تدعيم السلطات الرقابية باقتراح مجموعة حلول من أجل الإشراف على البنوك ضعيفة المركز المالي أو على البنوك التي توشك على الفشل؛

¹ عباسي طلال، أولاد زاوي عبد الرحمان، واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06 العدد 03، 2019، جامعة أم البواقي، ص468.

² بوشمة عبد الحميد، مقررات بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية -دراسة حالة الأردن-مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، 2018، جامعة علي لونيبي البليدة ص110.

- التأكيد على أهمية الرقابة الاحترازية على الصعيد الكلي في تقصي المخاطر على مستوى النظام، كالعوامل والمسببات التي تتبع منها الأزمات¹.

الفرع الثاني: محاور بازل 3

تستند هذه الاتفاقية الجديدة على محاور خمس تتمثل في:

المحور الأول: ينص هذا المحور على تعزيز بنية ونوعية وشفافية رأس المال بهدف الرفع من المستويين الكمي (الحد الأدنى) والنوعي (امتصاص الخسائر).

1- لقد تم تضيق مفهوم رأس المال الأساسي ليقصر على الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها فقط، وتتمثل في رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة إضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة بفوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق. كما يتوجب على البنوك ما يلي²:

➤ دعم رأس المال الإجمالي ورفعته من 4% إلى 6% مع الغاء الشريحة الثالثة من رأس المال؛

➤ الاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي (يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح غير الموزعة) ما يعادل 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر وهذا يزيد عما كان مقررا في بازل 2 بنسبة 2%؛

➤ تكوين احتياطي حديث لرأس المال الأساسي (الأسهم العادية) بنسبة 2.5% لمجابهة احتمال وجود خسائر مستقبلية، مما يسمح برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي إلى 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر؛

➤ وجب تكوين رأس مال تحوطي تتراوح نسبته بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية؛

➤ وبناء على هذه الزيادات في رأس المال يرتفع معدل كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%.

والجدول الموالي يبين متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط حسب اتفاقية بازل 3:

¹ معمري نرجس، مرجع سابق، ص 85.

² إضاءات مالية ومصرفية، نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2021، السلسلة الخامسة، العدد 05، ص

الجدول رقم 2-5: متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط حسب اتفاقية بازل 3

رأس المال الإجمالي	الشريحة الأولى من رأس المال	حقوق المساهمين الأسهم العادية	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس المال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس المال التحوط
		0%-2.5%	حدود رأس المال التحوط للتقلبات الدورية

Source: Canan Ozkan , **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel 3**, Comcec Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, March 19, 2015,P11.

- 2- أما رأس المال المساند فقد اقتصر هو الآخر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو أي مطلوبات أخرى لغير البنك، حيث أسقطت اتفاقية بازل 3 باقي المكونات التي كانت مقبولة وفق الاتفاقية السابقة. كما فرضت شروط على إدراج عناصر ضمن رأس المال المساند تتمثل في¹:
- في حالة التصفية تمنح الأولوية للودائع والدائنين؛
 - ألا تكون مغطاة بكفالة أو مضمونة من البنك أو الشركات التابعة؛
 - عدم وجود حوافز مقدمة من طرف البنك في حالة التصفية، وألا تقل فترة الاستحقاق الأصلية عن 5 سنوات؛
 - أن تكون قابلة للاستدعاء بناء على طلب من البنك لكن بعد فترة 5 سنوات على الأقل.

وكانت صيغة كفاية رأس المال وفق بازل 3 كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2)}}{100\%}$$

الاصول و التعهدات المرجحة بالمخاطر الائتمانية + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل.

¹ زابدي مريم، مرجع سابق، ص172

المحور الثاني: الرفع المالي وتتمحور هذه الدعامة حول نسبة الرافعة المالية وتهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال الأساسي} \\ \text{إجمالي التعرضات للمخاطر}$$

وتقدم هذه النسبة ضمانات إضافية موثوقة لمتطلبات المخاطر الأساسية، على ألا تزيد عن 3%

المحور الثالث: نسب السيولة ولقد اقترحت لجنة بازل استحداث آلية للتحوط ضد مشكل السيولة الذي ظهر جليا خلال الأزمة المالية، وذلك ببلورة معيار عالمي للسيولة أين تم اقتراح نسبتين¹:

النسبة الأولى: ويطلق عليها نسبة تغطية السيولة LCR وهي خاصة قصيرة المدى تلزم البنوك بالاحتفاظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوم وذلك في ظل ظروف ضاغطة². وتحسب وفق العلاقة³:

$$\text{LCR} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

النسبة الثانية: وهي تتعلق بالمدى المتوسط والطويل ويطلق عليها نسبة صافي التمويل المستقر NSFR، وتشجع على احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل العمليات البنكية، وتعين الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة⁴. وتحسب وفق العلاقة⁵:

$$\text{NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

¹ محبوب علي، سنوسي علي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل 3، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، 2020، جامعة أحمد دراية أدرار، ص 77.

² Luis A. Ksekende, The Relevance of Global Reform of Bank Regulation: A Perspective from Africa, Journal of African Development, (2015), n17, p13

³ Pichaphop Chalermchatvichien, Seksak Jurneomvoong, Pornsit Jiraporn, Basel 3, capital stability, risk-taking, ownership: Evidence from Asia, Journal of Multinational Financial Management, No 28, 2014, p32

⁴ Martin Mikael Lilius, Basel 3: Mapping the effect to stability, output and lending in the Nordics, Thesis, M.SC. Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14/08/2012, p28

⁵ Jean Dermine, Bank Regulation after the Global Financial Crisis: Good Intentions and Unintended Evil, European Financial Management, Vol 9999, No.9999, 2013, p10

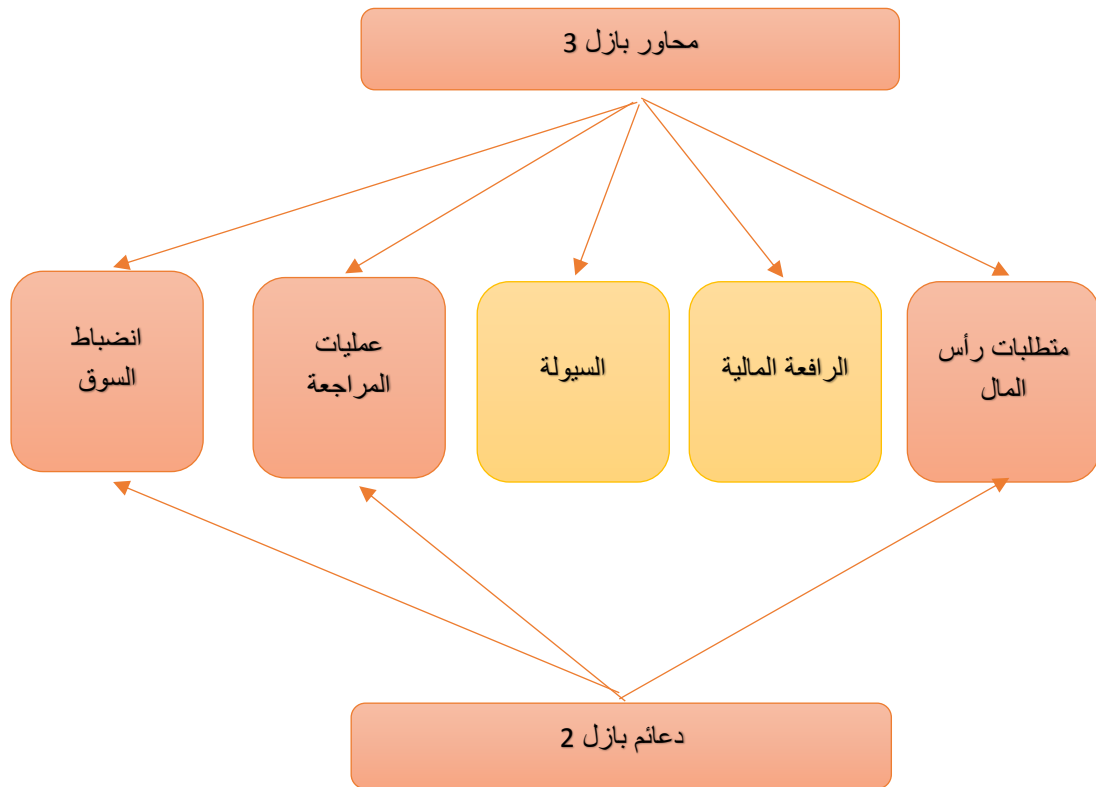
المحور الرابع: عمليات المراجعة

حيث شجعت لجنة بازل البنوك على استخدام أحدث الأساليب والطرق وأفضلها لرقابة وإدارة المخاطر (نداءات الهامش)، كما ينبغي عليها اجراء مراجعة دقيقة ومستقلة لمخاطر الجهات المقترضة بشكل منتظم ومستمر لا يقل عن مرة في السنة.

المحور الخامس: انضباط السوق وهي دعامة مكملة للدعامة الأولى وتحت على الإفصاح عن الأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة.

نلاحظ من خلال محاور اتفاقية بازل 3 أنها حافظت على الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2 وقامت بإضافة محورين الأول يتعلق بالرافع المالي والثاني يتعلق بالسيولة ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

شكل رقم 2-3: محاور اتفاقية بازل 3



المصدر: من إعداد الطالبة

بموجب توصيات اتفاقية بازل 3 أصبحت البنوك مضطرة لتوفير رأس مال إضافي للقدرة على الوفاء بهذه الالتزامات، ولتوفيره وجب على البنوك رفع رأس مالها عبر إيجاد مصادر تمويل بديلة أو التقليل من القروض أو طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، وكل هذه الحالات يحتاج تطبيقها مدة من الزمن لذلك فقد اقترحت اللجنة التطبيق التدريجي لتوصياتها حتى لا تتم عرقلة النظام البنكي والاقتصادي ككل، وذلك عبر مراحل تمتد من بداية 2013 إلى 2019 وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 2-6: مراحل تنفيذ بازل 3

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس المال التحوط				0.625%	1.25%	1.875%	2.5%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط	3.5%	4%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1	4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	8%	8%	8%	8.625%	9.25%	9.825%	10.5%

Source: Abdullah Haron, **Basel 3 Impact on the IIFS and the Role of the IFSB**, Islamic financial Services Board, AAOIFI-Word Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, october24, 2011, P16.

ومن خلال تعرفنا على اتفاقية بازل 3 يمكن أن نلاحظ أن هذه الأخيرة تركز على مقاربتين أساسيتين¹:

مقاربة الاحتراز الجزئي: وتشمل كافة المعايير الاحترازية على مستوى البنك الواحد، وتساعد البنك في مواجهة الصدمات في فترات الضغط وتتمثل في تعزيز مستوى رأس المال كما ونوعا، نسبة الرافعة المالية والسيولة بنوعيهما إضافة إلى إدارة المخاطر والشفافية والافصاح.

مقاربة الاحتراز الكلي: وتشمل مختلف المعايير الاحترازية على مستوى النظام البنكي ككل، على غرار هامش رأس المال لأغراض الحماية وهامش الحماية ضد التقلبات الدورية.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق اتفاقية بازل 3

الفرع الأول: التحديات

لقد حملت هذه الاتفاقية بين طياتها العديد من العقبات والصعاب التي قد تتعرض للبنوك أثناء التطبيق وتحملها مجموعة من التحديات على غرار:

- يصعب على البنوك التي لم تتمكن من تطبيق بازل 2 تنفيذ نصوص هذه الاتفاقية لأنها معقدة أكثر؛
- إن الالتزام بالرافعة المالية المفروضة يؤثر سلبا على الربحية لأنه يعمل على تراجع نسبة الإقراض؛
- إن فرض قيود على عمليات التوريق وزيادة تكلفتها يؤثر على جودة توفير الخدمات البنكية المختلفة؛
- بسبب نسب الترحيح العالية للمخاطر اقتصاديات الدول النامية أصبحت تعاني، وهذا لعدم تمكن البنوك من المساهمة في عمليات التنمية.

¹ بعزیز سعید، مخلوفی طارق، إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية، دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، 2019، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي ص ص 82، 85 بتصرف

الفرع الثاني: آراء الاقتصاديين حول بازل 3

تعتبر اتفاقية بازل 3 سلاحاً ذو حدين فمن جهة هي أداة تحوطية تحمي من المخاطر والأزمات المستقبلية المحتملة وتتأى بالبنوك عن التعرض لمخاطر مالية، ومن جهة أخرى تشكل عبئاً مالي كبير يتقل ويكبل حركة البنوك التي تصبح مضطرة إلى زيادة رأس مالها وضخ نسب سيولة عالية في خزائنها تعادل ثلاث أضعاف ما كانت تطبقه سابقاً. وهذا ما جعل الاقتصاديين والباحثين ينقسمون بين مؤيد، منتقد ومعارض لهذه الاتفاقية.

آراء المؤيدين لاتفاقية بازل 3: من أبرز هذه الآراء نجد:

- تعد قواعد بازل 3 معلماً هاماً للرقابة المالية والبنكية حسب بعض المختصين، لأن البنوك تصبح تعتمد على نفسها أكثر وليس على الدولة وتصبح أقوى عند الخسائر والأزمات وهذا رأي بعض المختصين؛
- أكد البروفيسور مانويل أمان (أستاذ سالت غالن) أن بازل 3 تجعل البنوك أكثر أماناً وحماية، واعتبر أن رفع الحد الأدنى لاحتياجات المؤسسات المالية من 4 إلى 6% هو الاجراء الأهم على الإطلاق في الخطة، لأنه يمكن البنوك من الحصول على السيولة بسرعة في حالة الأزمات¹؛
- كما صرح جوبيك بروفيسور الصيرفة الدولية والاقتصاد المالي بجامعة كنتاكي عن قناعته بأن هذه القواعد قد تنقص من إدرار البنوك للربح، لكنها تنعكس على النظام برمته فتجعله أكثر أماناً وتوفر له حماية أكبر ضد الافلاس، وبالتالي ستتحمل البنوك مزيد من الصدمات دون أن تنهار أو تفلس².

آراء المنتقدين لبازل 3:

إن غالبية المسؤولين الماليين والاقتصاديين في الدول الغربية والمتطورة قد رحبوا بالمعايير الجديدة، في حين رأى بعضهم أن هذه الخطوة تؤدي إلى زيادة الضغوطات المالية على البنوك، حيث

¹ أحمد دعدور. (2013). اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، متاح على: <https://www.facebook.com/DrAhmedDador/posts/130262130470452> تاريخ النشر: 2013/01/08 تاريخ

2021/03/03

² زايدي مريم، مرجع سابق، ص ص 190، 191.

تضطر هذه الأخيرة إلى تقليل حجم القروض التي تمنحها مما سيؤثر سلباً على الربح وعلى النمو الاقتصادي.

- أكد العالم السياسي لدى معهد ماساتشو للتكنولوجيا (ديفيد أندرو سينغر) أن كل الدول ستواجه ضغوطاً ناتجة عن صناعتها البنكية؛
- صرح أستاذ المالية بجامعة وارتن (فرانكلين ألين) أن القواعد المقترحة بإمكانها تحسين سلامة البنوك إلى حد ما، لكن هناك مشكل يطرح إذا ركز المنظمين على القضايا الضيقة بدلاً من دراسة كافية للتعاملات الأكثر تعقيداً وأهمية ما بين الأسواق المالية والقطاع البنكي والاقتصاد العالمي¹.
- يقول فرانكلين ألين أن مقررات بازل 3 تركز على البيانات المحاسبية بدلاً من المعلومات المتوفرة من الأسواق المالية، والتي يمكن أن تحدد إذا ما كان المستثمرون يعتقدون أن البنك هو بصدد خوض مخاطرة كبيرة جداً في حسابات الأسهم، وتقدر قيمة الأسهم عادة من خلال سعر الاصدار بدلاً من السعر الحالي في السوق وهو ما يعكس صحة المؤسسة بشكل أفضل².

الفرع الثالث: تقييم بازل 3

إيجابيات اتفاقية بازل 3: رغم انقسام الاقتصاديين والمختصين في الشأن البنكي بين مؤيد ومعارض لهذه الاتفاقية، ورغم التحديات التي تواجه البنوك في تطبيقها إلا أن لها عدد من الإيجابيات والمزايا الظاهرة جلياً نذكر منها:

- إدارة السيولة والحوكمة الرشيدة: لقد فرضت اللجنة مبادئ للحوكمة ضمن المعايير النوعية التي أقرتها من أجل إدارة فعالة ورشيقة لمخاطر السيولة، فضلاً عن أن هذه الاتفاقية وفرت لدى البنوك قدر من السيولة المفروضة لمواجهة المخاطر؛
- إقرار الشفافية في البنوك: أكدت اللجنة على ضرورة وأهمية توفر الشفافية والافصاح بشكل منتظم حتى يتمكن مستخدمو الأسواق المالية من اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة؛

¹ مونة يونس، مرجع سابق، ص 47 بتصرف

² زابدي مريم، مرجع سابق، ص 191.

- استقرار النظام البنكي العالمي نظرا لانخفاض عدد البنوك التي قد تتعرض إلى الإفلاس وهذا ما يساعد على الاستقرار المالي على المدى الطويل؛
- أصبح النظام البنكي العالمي أكثر صلابة ومتانة.

سلبيات اتفاقية بازل 3: لا يكاد يخلو تطبيق أي معيار وضعي في الواقع من ظهور سلبيات، كذلك الأمر بالنسبة لمعايير بازل 3:

- تنحصر إمكانية تطبيقه على البنوك ذات الرأس مال الكبير والتقنيات المتطورة فقط؛
- تواجه بنوك الدول النامية تحديا حقيقيا عند تطبيق الاتفاقية كونها لا تتوفر على البيئة الملائمة؛
- إن اجبار البنوك على احتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين المخصصات يؤثر على المساهمين¹؛
- لم تأخذ بعين الاعتبار الحالات الخاصة كالبنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: اتفاقية بازل 4 وأثر جائحة كورونا على تطبيقها

الفرع الأول: اتفاقية بازل الرابعة (بازل 4)

نظرا لأن نصوص اتفاقية بازل 3 غير نهائية وقابلة للتغيير فقد حاولت اللجنة العمل على تدارك بعض النقائص في الاتفاقية مع الحرص على تحقيق الأهداف التي لم تتمكن من الوصول إليها من خلال مواصلة جهودها في تحديث المعايير وتجديد الاتفاقيات وفقا لمستجدات الساحة المالية والبنكية:

ففي يناير 2016 نشرت لجنة بازل معيار رأس المال المنقح لمخاطر السوق وهو من بين أهم العناصر الأساسية ضمن جملة الاصلاحات الرقابية التي أدرجت بعد أزمة القروض منقوصة الضمان².

عملا على زيادة كفاءة الأساليب والأطر الرقابية لرأس المال، قامت لجنة بازل للرقابة البنكية في ديسمبر 2017 بنشر حزمة من الاصلاحات والتعديلات المقترحة من أجل تطوير الإطار التنظيمي

¹ مونة يونس، مرجع سابق، ص 48 بتصرف.

² فريد حبيب ليان، مرجع سابق ص 36.

لمقررات بازل 3. وهذا بهدف تحقيق الاتساق والتمكن من التحكم وإدارة طرق حساب كفاية رأس المال للمؤسسات البنكية ضمن ما يسمى ببازل 4.

إن مراجعة الإطار التنظيمي في بازل تهدف إلى العمل على استعادة المصادقية لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر وذلك بتعزيز صلابة وحساسية الأسلوب القياسي، لحساب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، ما يساعد على المقارنة بين نسب رؤوس أموال البنوك، إضافة إلى وضع قيود على تطبيق أسلوب النماذج الداخلية وتحقيق التوازن بين نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر وبين الحدود النهائية لنسبة الرفع المالي وكذا الحد الأدنى المعدل لكفاية رأس المال¹.

وقد كان من المقرر أن يدخل هذا الإطار الرقابي المعدل بالإضافة إلى المعيار المنقح لسنة 2016 حيز التطبيق اعتباراً من 01 يناير 2022 لكن نتيجة للظروف الصحية التي مر بها العالم نتيجة جائحة كورونا لم يطبق في هذا التاريخ.

الفرع الثاني: أثر جائحة كورونا على تطبيق مقررات لجنة بازل

إن أزمة كورونا ألقت بظلالها على كل جوانب الاقتصاد حيث نجد أن المؤسسات أضحت تعاني ضغطاً في الملاءة المالية وفي السيولة أيضاً، ومن المؤكد أن معظم الدائنين الرئيسيين للمؤسسات هم البنوك، الذين وجب عليهم بناء مخصصات لمواجهة خسائر القروض، وهذا ما يجعل البنوك تعاني من تدهور في كفاية رأس المال فضلاً عن مواجهة عدد كبير من العملاء المتعثرين، وهذا ما يؤثر على التدفقات النقدية وعلى معدلات الربحية. من أجل ذلك أعلنت لجنة بازل عن جملة من الإجراءات لتخفيف تداعيات جائحة كورونا على البنوك، شملت بشكل أساسي تأجيل تنفيذ معايير بازل 4 وخاصة ما تعلق بمتطلبات رأس المال حتى يناير 2023. كما منحت تمديداً مماثلاً لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق².

¹ د فريد حبيب ليان، مرجع سابق ص ص 39، 40.

² محبوب علي، مرجع سابق، ص 80.

ومن المتوقع أن يمنح القرار بتأجيل تنفيذ بازل 4 البنوك والجهات الرقابية وقتاً ومساحة كافية لتجاوز الأزمة المترتبة عن فيروس كورونا. وهو الأمر الذي يقلص من قيود رأس المال التي يمكن أن تواجه بعض البنوك وتحكم قدرتها التشغيلية.

إن لجنة بازل قد جاءت من أجل توحيد معيار لقياس كفاية رأس المال البنكي بغية الحصول على نظام بنكي عالمي مستقر ومتوازن، لكن وفي كل مرة تواجه اللجنة انتقادات وأزمات تضطرها لإعادة صياغة معايير جديدة لتدارك الأمر، كي تتماشى مع التطورات والمتغيرات في البيئة الاقتصادية. لذلك يمكن القول إن لجنة بازل لا تملك نظرة استباقية لمواجهة الأخطار والصعوبات وإنما تقوم بتصحيح الأخطاء بعد وقوع الأزمات. رغم كل هذا القصور الذي شهدته المعايير التي صدرت عن لجنة بازل إلا أنها تشهد رواجاً كبيراً وانتشاراً عالمياً واسعاً فقد أصبحت ملزمة على جميع البنوك بصفة غير مباشرة نظراً لفرض المؤسسات الدولية والبنوك العالمية هذه المعايير كشرط للتعامل معها.

خلاصة الفصل

تعتبر كفاية رأس المال من أهم مداخل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تعد بمثابة صمام الأمان الذي يجنب البنوك الوقوع في الأزمات وتمثل مصدر ثقة للمودعين، ونظرا لما لها من أهمية بالغة فقد اهتم بها الاقتصاديون منذ زمن، ومرتّ بعدد المحطات، أبرزها كفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل للرقابة البنكية والتي عمدت إلى توحيد معيار كفاية رأس المال وتطويره تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

قد شهد مدخل كفاية رأس المال تطورا وفق معايير بازل الأولى والثانية وكذلك الثالثة ليصبح بذلك معيارا عالميا تفرضه الساحة الدولية، وتم ادراج جميع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك عند حسابه عبر مراحل.

الفصل الثالث

تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل
كفاية رأس المال

تمهيد:

يسعى النظام البنكي الجزائري كغيره من الأنظمة البنكية إلى تطوير أداءه والمحافظة على صحته المالية، لذلك فقد حاول اتباع خطى النظم البنكية المتطورة في تبني المعايير الدولية للنهوض بالقطاع وعمل على الالتزام بمدخل كفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل للرقابة البنكية.

سنحاول التعرف على مدى تبني النظام المصرفي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من خلال دراسة المباحث التالية:

- النظام البنكي الجزائري؛
- تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحية القانونية؛
- تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحية التطبيقية.

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري

سعيًا منها لمواكبة التطورات العالمية وعملا على النهوض بالقطاع البنكي تجد البنوك الجزائرية نفسها أمام خيار تبني المعايير الدولية، على غرار اتفاقيات لجنة بازل، ويكون هذا تماشيا مع ما تفرضه البيئة البنكية الجزائرية والقوانين الصادرة عن السلطات المحلية المختصة، لذلك سنحاول التعرف على مدى تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل من المنظور القانوني ومن المنظور التطبيقي.

المطلب الأول: بناء النظام البنكي الجزائري

الفرع الأول: النشأة النظام البنكي الجزائري

حاولت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية انشاء نظام بنكي خاص بها عوضا عما ورثته من بنوك أجنبية عن الاستعمار الفرنسي والتي لا تخدم التطلعات الحالية للدولة، لذلك فقد مر النظام البنكي الجزائري بعدة محطات تعتبر كلبئات لبنائه ومراحل لتكوينه.

كأول خطوة فقد قامت السلطات الجزائرية بإنشاء أربع بنوك وطنية تتمثل في:

1- الخزينة العمومية: تأسست بتاريخ 1962/08/29 وذلك بعزلها عن الخزينة الفرنسية¹، على أن تقوم بممارسة الأنشطة التقليدية للخزينة بالإضافة إلى الاشراف على منح قروض الاستثمار في القطاع الاقتصادي وقروض التجهيز الفلاحي²، كما سخر قانون المالية 1965 البنك المركزي لخدمة الخزينة العمومية وذلك بتقديم تسبيقات وقروض غير منتهية ودون قيود أو شروط، من أجل العمل على بناء الدولة وتمويل الاقتصاد وفقا للظروف السائدة آنذاك. تجدر الإشارة إلى أن الخزينة العمومية هي في الأصل مؤسسة تابعة للنظام المالي وليس البنكي، لكن طبيعة المنظومة البنكية والتوجهات الاقتصادية خلال هذه الفترة منحتها دورا متعاظما جعلها جزء من النظام البنكي؛

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص29.

² هاني مريم، مرجع سابق، ص 125.

2- البنك المركزي: أنشأ بتاريخ 13/12/1962 بموجب القانون 62-144، كأول مؤسسة نقدية جزائرية وبنك مملوك بالكامل للدولة، وتولى مهمة الإصدار النقدي وتسيير الشؤون النقدية للدولة والإشراف على البنوك التجارية¹، إلا أنه لم يتمكن من هذا الإشراف في الواقع لأن البنوك التجارية كانت كلها أجنبية؛

3- بنك الجزائر للتنمية: تأسس بتاريخ 07/05/1963 بموجب القانون 63-165 تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية ثم تم تحويل اسمه إلى بنك الجزائر للتنمية سنة 1972، وكانت مهمته تعبئة الادخار متوسط وطويل الأجل ومنح القروض متوسطة وطويلة الأجل من أجل تنفيذ المخططات التنموية². وقد حل محل البنوك الفرنسية التي تتعامل بالائتمان متوسط وطويل الأجل مثل القرض العقاري لفرنسا والقرض الوطني وصندوق الودائع والأمانات، صندوق صفقات الدولة؛

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: نشأ بتاريخ 10/08/1964 بموجب القانون 64-227 وكانت مهمته جمع الادخارات الصغيرة للأفراد والعائلات.

الفرع الثاني: تأميم البنوك الأجنبية

إلى غاية سنة 1966 كان النظام البنكي الجزائري قائما على الليبرالية ويتشكل من باقة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها 20 بنكا، والتي كانت ترفض تمويل القطاع العام بحجة عدم القدرة على الوفاء وغياب الأمن، فاضطرت الخزينة العمومية للقيام بدور ممول للاقتصاد الوطني بالاستعانة بالتسبيقات الممنوحة من البنك المركزي، وهذا ما أدى إلى ظهور اختلالات نقدية. ونتج عن ذلك ازدواجية في النظام البنكي الذي كان قائما على شقين، الشق الأول يعتمد على النظام الرأس مالي تحكمه البنوك الخاصة، أما الشق الثاني فيعتمد على النظام الاشتراكي تحت سيطرة الدولة، هذا ما عرقل وأخر توجه الجزائر المستقلة نحو بناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة، ومن هنا تولدت فكرة تأميم البنوك الأجنبية. فكان هذا القرار بداية تشكيل نظام بنكي جزائري حقيقي حيث نتج عنه

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الطبعة السابعة،

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص186.

² الطاهر لطرش، نفس المرجع، ص187.

ميلاد بنوك تجارية ترجع ملكيتها للدولة وتهدف إلى تقديم مساهمات جادة وفعالة في عملية التنمية الاقتصادية للدولة، وكلف كل بنك بتمويل تخصص معين. وتتمثل هذه البنوك في:

1- البنك الوطني الجزائري (BNA): أسس بتاريخ 13/06/1966 بموجب المرسوم 66-178 ليكون ركيزة للفكر الاشتراكي وأداة للتخطيط المالي¹، على أن يحل محل البنوك الأجنبية التالية²:

✓ القرض العقاري التونسي؛

✓ القرض الصناعي التجاري؛

✓ البنك الوطني للصناعة والتجارة لإفريقيا؛

✓ بنك باريس وهولاندا؛

✓ بنك الخصم لمعسكر.

ويهتم بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي، التجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

2- القرض الشعبي الجزائري (CPA): أسس بتاريخ 29/12/1966 بموجب المرسوم 66-36 على أنقاض البنوك الشعبية المتواجدة آنذاك³ (القرض الشعبي الصناعي والتجاري لكل من الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة) ثم أدمجت فيه البنوك الأجنبية التالية⁴:

✓ البنك الجزائري المصري؛

✓ الشركة المارسلية للبنوك؛

✓ الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك

ليشرف على تمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة، بالإضافة إلى تمويل القطاع العمومي خاصة السياحة والأشغال العمومية.

¹ هاني مريم، مرجع سابق، ص 126.

² علي بطاهر، مرجع سابق، ص 35.

³ انظر الأمر 66-36 المؤرخ ف 29/12/1966 المعدل والمتمم بالأمر 67-75 المؤرخ في 11/05/1967.

⁴ علي بطاهر، مرجع سابق، ص 36.

3- البنك الخارجي الجزائري (BEA): أنشأ بتاريخ 10/01/1967 بموجب الأمر 67-204 ليعوض البنوك التالية¹:

- ✓ القرض الليوني،
- ✓ قرض الشمال،
- ✓ الشركة العامة،
- ✓ بنك باركلين،
- ✓ البنك الصناعي للجزائر،
- ✓ بنك البحر الأبيض المتوسط.

ليتولى تمويل التجارة الخارجية مع ممارسة جميع العمليات البنكية التقليدية كأى بنك آخر.

بعد الانتهاء من عملية تأميم البنوك الأجنبية تكون الجزائر قد استكملت بناء وتشكيل نظام بنكي وطني وتمكنت من بسط سيادتها على أحد أهم القطاعات الاقتصادية. لذلك كان من الضروري إعادة تأهيل للنظام البنكي بغرض تخفيف العبء على الخزينة العمومية وإعادتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة، ودعم وتفعيل دور البنوك في الاقتصاد الوطني، فتم إعادة هيكلة بعض البنوك وإنشاء بنوك أخرى جديدة تتمثل في:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): تأسس بتاريخ 13/03/1982 بمقتضى المرسوم 82-106 بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري²، وأسند إليه القيام بكافة العمليات البنكية التقليدية بالإضافة إلى تمويل:

- ✓ أنشطة الانتاج الفلاحي وهياكله وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع؛
- ✓ هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية؛
- ✓ هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرفية.

¹ شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص156

² شاعر القزويني، مرجع سابق، ص 156؛

2- بنك التنمية المحلية (BDL): أنشأ بتاريخ 1985/04/30 بموجب المرسوم 85-85 بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي ليتولى تمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية بالإضافة إلى القيام بكافة العمليات البنكية التقليدية¹.

الفرع الثالث: هيكل النظام البنكي الجزائري

بعد المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري بدءاً بالنشأة والتكوين ثم مروراً بتأميم البنوك الأجنبية ليعبر مرحلة إعادة الهيكلة ثم ليستقر في شكل نظام بنكي متكامل يعبر عن الدولة الجزائرية ويحرص على تنميتها وتدعيم اقتصادها.

ويمثل الشكل الموالي رسماً توضيحياً لهيكل النظام البنكي الجزائري بعد إعادة هيكلة البنوك:

الشكل رقم 3-1: هيكل النظام البنكي الجزائري بعد إعادة الهيكلة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 191.

المطلب الثاني: إصلاحات النظام البنكي الجزائري

استنادا لعدد المتغيرات التي عرفت الساحة الاقتصادية العالمية والتي أدت إلى تعزيز الاتجاه نحو التخلص من القيود المفروضة على الأسواق المالية وتبني سياسات التحرير الاقتصادي والأخذ بنظام آليات السوق خاصة في الدول النامية، وبُغية النهوض بالنظام البنكي الجزائري وتطويره ليطماشى مع المتغيرات العالمية توالى عليه الإصلاحات تباعا لتنظيمه وإعادة ضبط نشاطه ونجد من أهم وأبرز هذه الإصلاحات:

الفرع الأول: إصلاح سنة 1986

بموجب القانون 86-12 الصادر في 19/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض تم وضع إصلاح جذري شامل للوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات البنكية وأهم ما جاء فيه¹:

- وجب الفصل بين نشاط البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- أضحى البنك المركزي يتكفل بالأدوار التقليدية للبنوك المركزية كالرقابة والإشراف واستعداد دوره كبنك البنوك؛
- تغيب الطابع المركزي في إدارة الموارد المالية، والتحجيم من دور الخزينة العمومية في نظام التمويل؛
- عادت البنوك والمؤسسات المالية إلى دورها في توزيع القروض وتعبئة الادخار في إطار المخطط الوطني للقرض، حيث تمكنت من خلق الائتمان دون تحديد شروط لمدته أو أشكاله، كما كلفت البنوك بمتابعة القروض وطرق استرجاعها والحد من أخطارها؛

¹ سليمان ناصر، ب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص ص 267-، 268.

➤ إنشاء هيئة رقابة بنكية وهيئات استشارية أخرى، حيث تم إنشاء مجلس أعلى للقرض يضمن ضبط التطور في ميدان النقود والقروض، ويضع خطة وطنية في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أن إصلاح 1986 اعتمد على مقاييس الربحية والمردودية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة فيما تعلق بمنح القروض بأنواعها، ومن هنا انبثق مفهوم الخطر البنكي كمفهوم حديث في عالم إدارة البنوك الجزائرية.

الفرع الثاني: إصلاح سنة 1988

انطلاقاً من المتاجرة التي تفرضها قواعد اقتصاد السوق، تم منح استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، حيث صدر القانون 88-11 بتاريخ 12/01/1988 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية. وأهم ما ورد في هذا الإصلاح نجد¹:

- يخضع البنك لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وله شخصية معنوية تجارية؛
- تستطيع المؤسسات المالية غير البنكية أن تستثمر في عمليات التوظيف المالي مثل الحصول على الأسهم والسندات؛
- تقديم الدعم للبنك المركزي من أجل تسيير السياسة البنكية؛
- المؤسسات غير مجبرة بالقيام بعملية التوطين البنكي.

ومن ثم أصبحت البنوك عبارة عن شركات مساهمة تملك الاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التجاري بالإضافة إلى توجيهات البنك المركزي.

الفرع الثالث: إصلاح 1990 قانون النقد والقرض

رغم كل الإصلاحات التي مرت على البنوك العمومية إلا أنها لم ترقى إلى القيام بالدور الجديد المنوط بها ، حيث لم يتعدى دورها كونها أصبحت مجرد أداة لمرور ومحاسبة التدفقات النقدية التي

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 195.

تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، ولهذا جاء القانون 90-10 بتاريخ 04/1990 ليصدر قانون النقد والقرض ليكون نقلة نوعية في تاريخ النظام البنكي الجزائري ويضع الأسس العامة لممارسة المهنة البنكية، وأنشأ هيئات تسهر على احترام هذه الأسس، فقانون النقد والقرض قد حمل في طياته نظرة جديدة للنظام البنكي فيما يتعلق بالتنظيم والأداء بالإضافة إلى أنه اعتمد على أهم ما جاء في إصلاحات 1986 و1988.

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض

لقد عمل هذا القانون على استعادت البنوك لدور الوساطة المالية من خلال جمع الودائع ومنح القروض وتمويل مختلف الاستثمارات، بالإضافة إلى¹:

- أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومُنح الاستقلالية، واعتبر سلطة نقدية مستقلة عن السلطات المالية، يشرف على إدارة وتوجيه السياسة النقدية للبلاد، وهذا من خلال إعادة تنظيم هيكل البنك المركزي واستحداث هيئات جديدة تعمل على مراقبة وإدارة البنك وتسيير شؤونه؛
- تفعيل دور البنوك التجارية العمومية بتعديل مهامها، وذلك من خلال قيامها بدور الوساطة المالية وتشجيعها على تحديث المنتجات والخدمات البنكية ودخول الأسواق المالية؛
- فتح الباب أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها داخل الوطن مع تفعيل دور السوق البنكية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني.

أهداف قانون النقد والقرض²:

- منع التدخل الإداري في القطاع المالي؛
- تفعيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، وخصه بامتياز الإصدار النقدي؛
- إدارة البنك المركزي من طرف مجلس النقد والقرض؛

¹ معمري نرجس، مرجع سابق، ص 23، 24.

² محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 44.

- العمل على إقامة نظام بنكي قادر على جذب مصادر التمويل وتوجيهها، والعمل على التقليل من حجم المديونية، إضافة إلى تنظيم آليات إنشاء النقود؛
- إلغاء تخصص البنوك وتحديد النشاطات المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- تحديث المنتجات مالية، وترقية الاستثمار الأجنبي.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض

1- فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية: كانت هيئة التخطيط تتخذ القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية أي على أساس كمي حقيقي تحدده دون مراعاة الاعتبارات النقدية، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة من قبل هيئة التخطيط بغض النظر عن الوضعية النقدية، جاء قانون النقد والقرض للفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تكون القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية¹.

وهذا ما من شأنه أن يحقق الأهداف التالية²:

- ✓ تفعيل دور البنك المركزي في قمة النظام النقدي والمشرف الأول على الجهاز البنكي؛
- ✓ استردت السياسة النقدية مكانتها باعتبارها وسيلة لضبط الاقتصاد الوطني؛
- ✓ إن سعر الفائدة أصبح يتمتع بمرونة أكسبته دورا مهما في سياسة القرض؛
- ✓ استرجاع الدينار وظائفه التقليدية.

2- فصل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية: بصور قانون النقد والقرض لم تعد الخزينة حرة في عملية تدبير الأموال عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لطبع النقود المطلوبة، ولكن أصبحت عملية الإصدار النقدي تخضع لشروط وقواعد مضبوطة لتحقيق الأهداف المرجوة منها على غرار:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن دور الخزينة المتعاضم؛
- ✓ تسديد الديون المتراكمة للخزينة اتجاه البنك المركزي والتقليص منها؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

¹ سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 262 بتصرف.

² معمر نرجس، مرجع سابق، ص 24.

3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت البنوك مجرد قناة لنقل الأموال بين الخزينة والمؤسسات العمومية، ثم جاء قانون النقد والقرض ليبعد الخزينة عن تمويل الاقتصاد حيث اقتصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ويفعل دور البنوك في منح القروض عبر أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

بعد صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع البنكي الجزائري اتجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي بتسارع خاصة بعد سنة 1998 التي تعد سنة انتهاء برنامج التعديل الهيكلي وبعدها أصبح النظام البنكي الجزائري يتكون من 26 بنكا ومؤسسة مالية عمومية وخاصة وحتى مختلطة معتمدة من طرف مجلس النقد والقرض، يمكن عرضها وفق الجدول أدناه:

جدول رقم 3-1: البنوك الخاصة المعتمدة من طرف مجلس النقد والقرض

البنوك الوطنية الخاصة		البنوك الأجنبية الخاصة		المؤسسات المالية	
البنك	تاريخ الاعتماد	البنك	تاريخ الاعتماد	البنك	تاريخ الاعتماد
بنك الخليفة	1998/07/27	سيتي بنك	1998/05/18	البنك الاتحادي	1995/05/07
البنك التجاري والصناعي الجزائري	1998/09/24	البنك العربي التعاوني	1998/09/24	السلام	1997/06/28
المجمع الجزائري البنكي	1999/10/28	ناتكسي أمانة بنك	1998/10/27	فينالاب	1998/04/06
البنك العام للبحر الأبيض المتوسط	2000/04/30	الشركة العامة	1998/11/04	مونا بنك	1998/08/08
		بنك الريان الجزائري	2000/11/08	البنك الدولي الجزائري	2000/02/21
		البنك العربي	2001/10/15	سوفي ناس بنك	2001/01/09
		البنك الوطني لباريس	2002/10/31	القرض الايجاري العربي للتعاون	2002/02/20
		بنك البركة المختلط	1990/11/03		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بظاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 44، 45.

الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض

لقد شهد قانون النقد والقرض مجموعة من التعديلات ليتماشى مع المتغيرات التي تطرأ على المحيط الاقتصادي ولإخضاع النظام البنكي للقواعد والمعايير الدولية ومن أهم هذه التعديلات نجد:

- 1- الأمر 01-01 المؤرخ في 28/02/2001 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10: بعد بداية تطبيق قانون النقد والقرض اتضح عدم فاعلية بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المرجوة فجاء هذا الأمر للفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، فأصبح تسيير بنك الجزائر بإدارة يتولاها محافظ بمساعدة نواب ثلاث ومجلس الإدارة ومراقبان، أما مجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر بالإضافة إلى ثلاث أشخاص يختارون على أساس الكفاءة في المسائل الاقتصادية والنقدية¹؛
- 2- الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003: جاء هذا الأمر في مرحلة ضعف الجهاز البنكي الجزائري خاصة بعد فضيحة خليفة بنك وإفلاس البنك الصناعي والتجاري، فهذا يدل على قلة فاعلية الأدوات التي يعتمد عليها البنك المركزي في عملية الرقابة والإشراف من أجل تنفيذ السياسات المخطط لها من طرف الحكومة²، فجاء هذا الأمر ليعكس أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي الجزائري وليؤكد ما جاء به الأمر 01-01 من فصل بين إدارة بنك الجزائر عن إدارة مجلس النقد والقرض من حيث الهيكل التنظيمي، مع التفصيل في تشكيل إدارة بنك الجزائر ووظائف مجلس الإدارة الذي يعتبر السلطة التشريعية التي تقوم بإصدار النصوص والقواعد التنظيمية، كما تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية فهو من يقوم بتحديد السياسة النقدية ويشرف على المتابعة والتقييم. ومن أهم ما رود في هذا الأمر نجد:

✓ يمارس بنك الجزائر صلاحياته بعد الفصل بين مجلس إدارته ومجلس النقد والقرض؛

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 226

² علي بظاهر، مرجع سابق، ص 50.

- ✓ تأسيس لجنة مراقبة تقوم على حراسة بنك الجزائر وتدعم استقلالية اللجنة المصرفية،
- ✓ ضرورة التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في الشؤون المالية، وذلك بإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير المداخل، الدين الخارجي وتبادل المعلومات المالية؛
- ✓ وضع شروط ومعايير لمنح الاعتماد للبنوك ومسيريهم ما يضمن توفير حماية أفضل بالنسبة للبنوك.

- 3- الأمر 04-10 المؤرخ في 26/08/2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11: جاء هذا الأمر بغرض رفع مستويات الكفاءة في النظام البنكي الجزائري بما يلائم التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني ويهدف هذا الأمر إلى¹:
- ✓ تعزيز وتقوية الإطار التشريعي للرقابة البنكية؛
 - ✓ تولي بنك الجزائر مهمة الاشراف على الاستقرار المالي واستقرار الأسعار؛
 - ✓ التأكيد على الإفصاح وتوفير المعلومات.
 - ✓ الحرص على سلامة وفعالية نظم الدفع وحسن سيرها؛
 - ✓ اهتم الأمر بخصوصية البنوك العمومية على ألا تقل نسبة المساهمة الوطنية 51%.

¹ المادة 52 والمادة 83 من الأمر 04-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26/08/2010

المبحث الثاني: تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحية القانونية

إن المتتبع لعمليات الإصلاح في النظام البنكي الجزائري يجدها لا تركز على خطة مرحلية مضبوطة أو منهجية واضحة، بل يكون الإصلاح دائما إما استجابة لظروف خاصة أو استثنائية داخلية كانت أو خارجية، تحركها الإرادة السياسية عادة بدلا عن الحرية الاقتصادية.

لذلك فعملية تقصي مدى تبني النظام البنكي الجزائري لاتفاقيات لجنة بازل ما هي إلا عملية بحث وتتبع ملامح الاتفاقية في مختلف الأنظمة والتشريعات والتعليمات البنكية، لأن بنك الجزائر فضل التلميح الضمني عن هذه المبادئ بدل الإفصاح عنها¹.

المطلب الأول: الأطر التشريعية لتبني اتفاقية بازل الأولى

إن قانون النقد والقرض كان بمثابة التشريع للنظام البنكي الجزائري، فقد ورد في طياته أن بنك الجزائر هو من يقوم بفرض كل النسب على البنوك والمؤسسات المالية وفقا لـ "المادة 92"، كما نصت "المادة 44" منه على أن مجلس النقد والقرض يخول له تحديد الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية خاصة ما تعلق بتغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة.

الفرع الأول: قوانين تبني بازل الأولى

فبعد الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري توالى القوانين والأنظمة التي من شأنها تحسين أداء البنوك ومسايرة المعايير الدولية تماشيا مع توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق:

- 1- صدور التنظيم رقم 90-01 بتاريخ 04/07/1990 والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية كأول بادرة نحو تبني معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 1 حيث جاء في "المادة 04" منه أنه ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة المحددة على هذا النحو، نسبة تغطية الأخطار لا تقل عن 8%.

¹ فضيلة بوطورة، سمالي نوفل، مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، 2019، المركز الجامعي ميلة ص 334.

2- ثم جاء التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 14/08/1991 المحدد لقواعد الحيلة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية¹.

3- ليتم اصدار التعليمات 74-94 بتاريخ 29/11/94 التي تولت تحديد برنامج الانطلاق في تطبيق نسبة كفاية رأس المال البنكية مع تقديم نموذج لاحتسابها، كما حددت معاملات ترجيح المخاطر التي تواجهها البنوك أثناء ممارسة أنشطتها.

الفرع الثاني: برنامج كفاية رأس المال

تضمنت التعليمات 74-94 إلزام البنوك بضرورة احترام نسبة كفاية رأس المال 8% بصفة دائمة، حيث تمثل النسبة بين قيمة الأموال الخاصة الصافية ومجموع المخاطر الائتمانية التي تتحملها.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان}} \times 100\% \leq 8\%$$

ونظرا للمرحلة الانتقالية التي كانت تعيشها الجزائر فقد منحت السلطة البنوك مهلة للتطبيق التدريجي والالتزام بهذه النسبة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 3-2: مراحل تطبيق الجرائر لمعايير بازل 01



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث

مكونات الأموال الخاصة: يقسم النظام الجزائري الأموال الخاصة إلى قسمين رأس مال أساسي

(قاعدي) ورأس مال تكميلي (مساند) وهذا ما يساير ما جاءت به بازل 1.

¹ سليمان ناصر، ج، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، جامعة سطيف 1 ص51.

- رأس المال الأساسي: يتكون من¹

- ✓ رأس المال الاجتماعي؛
- ✓ احتياطات أخرى غير احتياطات إعادة التقييم؛
- ✓ الرصيد المرحل الدائن؛
- ✓ نتيجة السنة الأخيرة التي لم يتم تخصيصها مطروح منها الأرباح المنتظر توزيعها؛
- ✓ مؤونات المخاطر البنكية العامة المتعلقة بالديون الجارية؛
- ✓ كما يمكن أن يدرج ضمن رأس المال الأساسي صافي الأرباح المحددة قبل تاريخ اغلاق الدورة على أن يتوفر فيها ما يلي:

- أن يكون محددًا بعد حساب كل الأعباء المتعلقة بالفترة ومخصصات الاهتلاك والمؤونات؛
- أن يتم مراجعته من طرف محافظي الحسابات وتصادق عليه اللجنة المصرفية؛
- أن يكون محسوب على أساس صافي الضرائب المتوقعة وتقديرات الأرباح المتوقع توزيعها.

- العناصر الواجب تخفيضها من رأس المال الأساسي:

- ✓ الحصة غير المحررة من رأس المال؛
- ✓ الأسهم الخاصة الموقوفة؛
- ✓ الرصيد المرحل المدين؛
- ✓ الأصول غير المادية بما في ذلك مصاريف التأسيس؛
- ✓ النتيجة إذا كانت سالبة ومحددة قبل تاريخ الدورة؛
- ✓ النقص في المؤونات الخاصة بالمخاطر الائتمانية حسب تقدير بنك الجزائر.

¹ Article n°05, instruction n°74-94 du 29/11/1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers.

- رأس المال التكميلي: ويتضمن¹

✓ احتياطات إعادة التقييم،

✓ العناصر التي تتوفر على الشروط التالية:

➤ يمكن استخدامها من طرف البنك والمؤسسات المالية المعنية من أجل التغطية

العادية للمخاطر المرتبطة بنتيجة النشاط البنكي في حالة عدم تحديد

الخسائر والانخفاض في القيمة؛

➤ أن تظهر في محاسبة البنوك أو المؤسسات المالية،

➤ أن تكون قيمتها ثابتة ومحددة من طرف مديرية البنك أو المؤسسة المالية

وتتم مراجعتها من طرف محافظي الحسابات مع إبلاغ اللجنة المصرفية

بذلك؛

✓ الأموال المتأتية من اصدار السندات خاصة غير محددة المدة والناجمة عن الاقتراض

على أن تتوفر فيها الشروط:

➤ ألا يتم تعويضها إلا بمبادرة المقترض وبموافقة مسبقة من اللجنة المصرفية،

➤ القروض التي لا يكون للمقترض فيها الخيار في تأجيل الدفع؛

➤ حقوق المقرض على البنك مرتبطة بديون باقي الدائنين.

وعلى البنوك القيام بحساب الأموال الخاصة كل ثلاث أشهر والتصريح بها وفق النموذج المحدد من

طرف بنك الجزائر.

¹ Article n°06 et 07, instruction n°74-94 du 29/11/1994, op.cit

الفرع الثالث: معاملات (أوزان) ترجيح المخاطر

لقد حدد بنك الجزائر أوزان لترجيح استخدامات والتزامات البنوك سواء داخل أو خارج الميزانية.

أوزان ترجيح المخاطر داخل الميزانية: يتم ذلك وفق نسب محددة حسب درجة المخاطرة ومدى سلامة الوضعية المالية للأطراف المقابلة في المعاملات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 3-2: أوزان ترجيح عناصر الميزانية

أوزان الترجيح	الاستخدامات
0%	- حقوق على الدولة؛ - حقوق أخرى على الدولة؛ - سندات حكومية؛ - ودائع لدى البنك المركزي.
05%	- قروض للبنوك والمؤسسات المالية المتواجدة بالجزائر؛ - سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالجزائر.
20%	- قروض للبنوك والمؤسسات المالية والبنوك المتواجدة بالخارج؛ - سندات المساهمة والتوظيف في مؤسسات مالية متواجدة بالخارج.
100%	- القروض للزبائن؛ - المحفظة المخصصة؛ - التمويل التأجيري، - قروض للأشخاص؛ - سندات مساهمة، توظيف، إذا لم تكن خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية؛ - التثمينات.

المصدر: أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا

لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2013، ص 118.

أوزان ترجيح المخاطر خارج الميزانية: وهي موضحة وفق الجدول الآتي

جدول رقم 3-3: ترجيح مخاطر الالتزامات خارج الميزانية

صنف الخطر	نسبة الخطر المقابل	طبيعة المدين
خطر مرتفع	100%	زبائن آخري
خطر متوسط	50%	مؤسسات بنكية مقيمة بالخارج
خطر متواضع	20%	مؤسسات بنكية مقيمة بالجزائر
خطر ضعيف	0%	دولة، مركز الحساب البريدي الجاري، بنك مركزي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعليمات 74-94 المحددة لقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

إن النظام البنكي الجزائري قد وفق ولحد كبير في تبني مدخل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 1 فقد التزم بمعدل 8% لنسبة كفاية رأس المال وتقاربت معاملات الترجيح التي تبناها للمخاطر مع تلك المحددة وفق الاتفاقية، إلا أن النظام البنكي الجزائري قد تأخر في ذلك حتى نهاية 1995 ومنح البنوك مهلة 05 سنوات للتقيد بنسبة كفاية رأس المال في الوقت الذي حددت لجنة بازل سنة 1992 كآخر أجل لتطبيق هذه الاتفاقية مع منح البنوك مهلة 03 سنوات فقط للتقيد بها.

أما بالنسبة للتعديلات التي طرأت على اتفاقية بازل 1 فإن النظام البنكي الجزائري لم يسايرها لا بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة ولا بإدراج مخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان في مقام النسبة.

المطلب الثاني: الأطر التشريعية لتبني اتفاقية بازل الثانية

بعد نجاح التعليمات 74-94 في تبني النظام البنكي الجزائري لمعايير اتفاقية بازل 1 اتجهت جهود السلطات نحو تبني معايير اتفاقية بازل 2 لمواصلة تطوير القطاع البنكي ومسايرة المعايير الدولية، ونظرا لأن النظام البنكي الجزائري تأخر في تطبيق معايير اتفاقية بازل 1 فقد نتج عن ذلك تأخر مماثل في تبني معايير اتفاقية بازل 2.

من خلال الفصل السابق تبين لنا أن اتفاقية بازل 2 تقوم على دعائم ثلاث، واحتفظت بنسبة 8% لكفاية رأس المال مع التغيير في طريقة حساب هذه النسبة بإدراج مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في مقام النسبة والاقرار بالشريحة الثالثة لرأس المال في بسط النسبة، بالإضافة إلى إدراج طرق جديدة لترجيح المخاطر وقياسها.

الفرع الأول: قوانين تبني بازل الثانية

وعند البحث عن ملامح اتفاقية بازل 2 في القوانين والأنظمة الجزائرية نجد:

1- اصدار النظام 02-03 المؤرخ في 14/11/2002 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، كان كخطوة تمهيدية أولى نحو تبني معايير اتفاقية بازل 2 من طرف النظام البنكي الجزائري، وتضمن النظام ما يلي:

✓ التعريف بالمخاطر التي يجب أن تأخذها البنوك بعين الاعتبار: خطر معدل الفائدة،

خطر عمليات الصرف، خطر عملياتي، خطر قانوني. ونعرف بعضها كما يلي¹:

مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر الناتجة عن تغير معدل الفائدة الخاص بكل عمليات الميزانية وخارج الميزانية باستثناء المخاطر التي تدرج ضمن المخاطر السوقية.

المخاطر السوقية: هي مخاطر الخسارة نتيجة تغير أسعار السوق خاصة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة وسعر الصرف.

¹ أحمد قارون، مرجع سابق، ص 106.

مخاطر السيولة: هي مخاطر عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته بسبب وضعية السوق خلال فترة معينة وبتكلفة معقولة.

المخاطر القانونية: هي تلك المخاطر الناجمة عن النزاع مع أحد الأطراف، أو الناتجة عن حالات عدم الدقة والنقائص مهما كانت طبيعتها والتي يتحملها البنك.

المخاطر التشغيلية: هي المخاطر الناجمة عن عدم ملائمة أو عجز الإجراءات، الأشخاص، والأنظمة الداخلية أو بسبب أحداث خارجية، كما تضم أيضا مخاطر الاحتيال الخارجية والداخلية.

✓ المراقبة الداخلية للبنوك من خلال انشاء¹:

- نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية،
- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج؛
- أنظمة للرقابة والتحكم في المخاطر؛
- نظام التوثيق والإعلام.

2- اصدار النظام 01-04 بتاريخ 14/03/2004 الذي يقضي برفع رأس مال البنوك من 500 مليون دينار إلى 2.5 مليار دينار والمؤسسات المالية من 100 مليون دينار إلى 500 مليون دينار، حيث تتكفل الدولة بتوفير رأس المال الإضافي للبنوك العمومية أما البنوك الخاصة فتتولى البنوك الأم توفير الأموال لفروعها².

3- اصدار التنظيم 03-11 بتاريخ 24/05/2004 والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك خاصة تلك التي تمت في السوق النقدية³.

4- اصدار التنظيم 08-11 بتاريخ 28/11/2008 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، ويمكن اعتبار هذا التنظيم بمثابة تكملة لما ورد في النظام 02-03 لأنه يوضح ويفصل في أنواع المخاطر وطرق قياسها، فيعتبر مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق

¹ حياة النجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، جامعة سطيف 1، ص 288.

² المادة 2 من النظام 01-04 المؤرخ في 12 محرم 1425 الموافق لـ 4 مارس 2004 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

³ سليمان ناصر، ب، مرجع سابق، ص 53.

والأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، لكن دون اصدار تعليمية لإدراج هذه المخاطر ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال.

5- اصدار التنظيم 01-14 بتاريخ 2014/02/16 والذي أدرج مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في مقام نسبة كفاية رأس المال.

الفرع الثاني: مسايرة النظام البنكي الجزائري للمبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة

لقد أصدرت لجنة بازل 2 مجموعة من المبادئ الأساسية كمساهمة منها في تقوية النظام المالي العالمي، حيث ترى اللجنة أن تطبيق هذه المبادئ يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الاستقرار المالي على الصعيد المحلي والدولي معا، وبلغ عدد هذه المبادئ 29 مبدأ منقسم إلى مجموعتين:

- ✓ المبادئ من 01 إلى 13 تركز على صلاحيات السلطات الرقابية ومسؤولياتها ومهامها؛
- ✓ والمبادئ من 14 إلى 29 تركز على الأنظمة والمتطلبات الاحترازية للبنوك.

والجدول الموالي يبين مدى مسايرة النظام البنكي الجزائري لهذه المبادئ:

جدول رقم 3-4: مسايرة النظام البنكي الجزائري للمبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعالة

مبادئ الرقابة البنكية حسب لجنة بازل	مجهودات بنك الجزائر
المبادئ 1-8-9-10: المسؤوليات، الأهداف والصلاحيات، أساليب الرقابة وآلياتها، التقارير الرقابية على التوالي.	إصدار النظام 08-11 في 2008/11/28 الذي يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
المبادئ 2-3: الاستقلالية، المسائلة وتوفر الموارد، والحماية القانونية للمراقبين والتنسيق على التوالي.	إصدار النظام 05-92 في 1992/03/22 المتعلق بالشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي البنوك والمؤسسات المالية ومسيريها وممثليها.
المبدأ 4: الأنشطة المسموح بها.	إصدار النظام 01-13 في 2013/04/08 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية.
المبدأ 5: معايير الترخيص	إصدار نظام 01-02 في 2002/02/20 يحدد شروط تكوين ملف خاص بطلب الترخيص بالاستثمار و/أو إقامة مكتب تمثيل في الخارج للمتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.

المبدأ 13: العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة	الفقرة 2 من المادة 110 من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.
المبادئ: 14-17-22-23-25-26 حوكمة الشركات، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، المخاطر التشغيلية، التدقيق والرقابة الداخلية على التوالي.	إصدار النظام 08-11.
المبدأ 15: عملية إدارة المخاطر	النظام 03-11 في 24/05/2011 يتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك.
المبدأ 16: كفاية رأس المال	تم تحديد معدل الملاءة في النظام 09-91 النظام 04-95 والنظام 01-14.
المبادئ 17-21: مخاطر الائتمان، مخاطر البلدان، مخاطر التحويل.	المادة 02 من النظام 08-11.
المبدأ 18: أصول بشأنها ملاحظات، المخصصات والاحتياطات.	حدد التنظيم الجزائري تصنيف ومخصصات الديون من خلال التعليمتين 34-91 و 74-94.

المصدر: هاني مريم، حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل،

أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، 2018، ص 147.

لقد سعى النظام البنكي الجزائري لتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة التي اقترحتها لجنة بازل 2 فتمكن من اصدار قوانين لتطبيق ما يقرب 69% من مبادئ المجموعة التي تتعلق بالسلطات الرقابية ومسؤولياتها، و87% من مبادئ المجموعة الثانية التي تتعلق بالأنظمة والإجراءات الاحترازية. إلا أنه لم يتطرق للمبادئ 6-7-11-12-20-29 وهي ما يشكل نسبة 20% من إجمالي المبادئ لأن النظام البنكي الجزائري غير منفتح على العالم الخارجي بشكل كبير¹.

لقد توقفت مساعي النظام البنكي الجزائري في تبني مدخل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2 عند اصدار بعض الأنظمة التي تساير جزئيا دعائم اتفاقية بازل 2 كما هو الأمر بالنسبة لفرض أنظمة الرقابة الداخلية التي تساير الدعامة الثانية من الاتفاقية ورفع رأس مال البنوك والحفاظ على نسبة 8% لكفاية رأس المال الذي يساير الدعامة الأولى بالإضافة إلى إدراج مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

¹ مريم هاني، مرجع سابق، ص 148 بتصرف.

فالنظام الجزائري لم يقدّم بترجيح المخاطر وفق ما جاءت به بازل 2 ولا بتطوير أنظمة لقياس هذه المخاطر، لأن هذه الأخيرة تتميز بالتعقيد وبالتالي صعوبة التطبيق خاصة مع غياب التقنيات العالمية المتطورة في البنوك الجزائرية.

بالإضافة إلى أن الجزائر غير مصنفة ائتمانيا من طرف وكالات التصنيف العالمية ما يؤدي إلى رفع درجة المخاطر إلى 100% بشكل تلقائي وفق ما تنص عليه اتفاقية بازل 2 وهذا ما يضعف من قدرتها التنافسية، فالنظام البنكي الجزائري يقوم بحساب كفاية رأس المال وفق نموذج أصدره بنك الجزائر وابتاع الطريقة المعيارية البسيطة نظرا لتعقيد الطرق الأخرى، ويعتمد على تصنيف هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية COFACE كمرجع لترجيح مخاطر البلد من جميع النواحي بالإضافة إلى وكالات تصنيف أوروبية أخرى مثل: SACE الإيطالية، HERMES الألمانية DUCROIRE البلجيكية¹، ويلزم بنك الجزائر البنوك بالتصريح بنسبة كفاية رأس المال كل ثلاث أشهر وفق التواريخ التالية:

✓ 31 مارس من كل سنة؛

✓ 30 جوان من كل سنة؛

✓ 30 سبتمبر من كل سنة؛

✓ 31 ديسمبر من كل سنة.

المطلب الثالث: الأطر التشريعية لتبني اتفاقية بازل الثالثة

يواصل النظام البنكي مسيرته نحو تطوير القطاع بخطى متتالية، ففي الوقت الذي لم يتمكن فيه بعد من تطبيق اتفاقية بازل 2 يجد نفسه أمام حتمية تبني اتفاقية بازل 3 ليتمكن من مسايرة التغيرات العالمية ومن التعامل مع الأطراف الدولية التي تعتبر تطبيق هذه الاتفاقية شرطا للتعامل معها.

ومن خلال دراستنا لاتفاقية بازل 3 عرفنا أنها جاءت لتعزيز صلاية البنوك من خلال:

➤ تعزيز نوعية وكمية رأس المال؛

¹ لعراف فائزة، مرجع سابق، ص 133.

- تكوين هامش حماية من التقلبات الدورية،
- اعتماد نسبة الرافعة المالية ونسب السيولة،
- إدارة المخاطر والإشراف عليها.

الفرع الأول: قوانين تبني بازل الثالثة وعند تقصي هذه النقاط في النظام البنكي الجزائري نجد:

1- إصدار النظام 04-08 بتاريخ 2008/12/23 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، لقد عمد المشرع الجزائري في كل مرة إلى الرفع من رأس المال لما له من أهمية بالغة في مواجهة الصدمات، وقد مر رأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر بعدة مراحل نبرزها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-5: تطور الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية

النظام	التاريخ	الحد الأدنى لرأس مال البنوك	الحد الأدنى لرأس مال المؤسسات المالية
01-90	1990/07/04	500 مليون دينار جزائري	100 مليون دينار جزائري
01-04	2004/03/14	2.5 مليار دينار جزائري	500 مليون دينار جزائري
04-08	2008/12/23	10 مليار دينار جزائري	03 مليار دينار جزائري
03-18	2018/11/04	20 مليار دينار جزائري	6.5 مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين الجزائرية.

2- من أجل تعزيز الناحية النوعية لرأس المال فقد جاء النظام 01-14 بتاريخ 2014/02/16 ليحدد مكونات الأموال الخاصة وفق ما يلي:

جدول رقم 3-6: تركيبة الأموال الخاصة في البنوك الجزائرية

الشرائح	العناصر المكونة	العناصر المستبعدة
رأس المال الأساسي (القاعدي)	رأس المال الاجتماعي أو من التخصيص؛ العلاوات ذات صلة برأس المال؛ الاحتياطات خارج فوارق إعادة التقييم أو التقييم؛ الأرصدة الدائنة المرحلة من جديد؛ المؤونات القانونية؛ ناتج السنة الأخيرة المقفلة صاف من الضرائب والأرباح المرتقب توزيعها.	الأسهم الذاتية الخاصة المعاد شراؤها؛ الأرصدة المدينة المرحلة من جديد، الناتج العاجزة قيد التخصيص، الأصول الثابتة غير المادية الصافية؛ المبالغ التي تتجاوز الحدود الخاصة للمساهمات؛ المؤونات التكميلية المفروضة من اللجنة المصرفية؛ 50% من المساهمات في البنوك والمؤسسات المالية.
رأس المال التكميلي	50% من مبلغ إعادة التقييم؛ 50% من مبلغ فوائض القيمة الكامنة؛ مؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة في حدود 1.25% من الأصول المرجحة لخطر القرض؛ سندات المساهمة وسندات أخرى ذات مدة غير محددة؛ الأموال المتأتية من إصدار سندات أو اقتراضات؛ الأموال المتأتية من إصدار سندات أو قروض مشروطة.	50% من مبلغ المساهمات ومن كل مستحق آخر مماثل للأموال الخاصة المحجوزة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة 09 والمادة 10 من النظام 01-14 المؤرخ

في 16/02/2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

3- اصدار النظام 04-11 بتاريخ 2011/05/24 الذي حدد تعريف، قياس وتسيير ورقابة خطر السيولة حيث تعد البنوك ملزمة بتبليغ نسبة السيولة لبنك الجزائر نهاية كل ثلاثي ابتداءً من جانفي 2012

ونشير إلى أن النظام البنكي الجزائري يستعمل نسبة السيولة قصيرة الأجل واعتمد على معاملات تتناسب مع درجة سيولة الأصل تماشياً مع اتفاقية بازل 3.

حيث جاء في "المادة 02" من النظام بأنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية:

- ✓ أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها. في قدر استحقاق أدائها بواسطة مخزون من الأصول السائلة؛
- ✓ وأن تسهر على تأمين تنويع كاف لمصادرهما من التمويل حسب مبالغ وأجال الاستحقاق والطرف المقابل؛
- ✓ وأن تختبر دوريا إمكانيات الاقتراض المتاحة لهم لدى الأطراف المقابلة إن كان ذلك في ظروف عادية أو حالة أزمة، كما يجب أيضا على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي 100%.
- ✓ أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة؛ ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات الممنوحة¹.

وقد استعان النظام البنكي الجزائري ببعض المؤشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي نسبتي لقياس نسبة السيولة القصيرة هما²:

الأصول السائلة

خصوم قصيرة الأصل

الأصول السائلة

إجمالي الأصول

4- صدور النظام 08-11 المؤرخ في 2011/11/28 المتعلق بنظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وأهم ما جاء فيه:

¹ المادة 2 والمادة 3 من النظام 04-11 المؤرخ في 2011/05/24 يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

² عباسي طلال، مرجع سابق، ص 472.

✓ تعريف الرقابة الداخلية: حيث نصت "المادة 3" منه على أن الرقابة الداخلية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى التحكم في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية. الأخذ بجميع المخاطر بما في ذلك المخاطر التشغيلية واحترام الإجراءات الداخلية والمطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات البنكية.

✓ توسيع قاعدة المخاطر: قام النظام بإدماج مخاطر السوق والمخاطر ما بين البنوك، مخاطر الأطراف المقابلة في عمليات منح القروض.... وغيرها، باعتبار أن للرقابة الداخلية أهمية بالغة تستطيع من خلالها تقدير وتقييم المخاطر، فقد جاء هذا النظام لإلزام البنوك بتكوين أنظمة للرقابة الداخلية.

5- اصدار النظام 01-14 بتاريخ 2014/02/16 المتعلق بنسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فبعدما كانت نسبة كفاية رأس المال المفروضة على البنوك الجزائرية 8 % بموجب التعليم 74-94 تم رفعها لتبلغ 9.5¹ %، تماشيا مع التطورات الحاصلة في الساحة الدولية. فقد ألزم المشرع البنوك بالالتزام بنسبة 9.5% بين مجموع الأموال الخاصة القانونية (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي) ومجموع مخاطر القرض ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق وفق العلاقة²:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض مرجحة} + (\text{مخاطر السوق مرجحة} + \text{مخاطر التشغيل مرجحة}) \times 12.5} \leq 9.5\%$$

مع ضرورة تغطية رأس المال الأساسي لنسبة 7% على الأقل من مجمل المخاطر (مخاطر القرض، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل).

كما تم استحداث وسادة أمان تتكون من الأموال الخاصة القاعدية (رأس المال الأساسي) وتغطي نسبة 2.5% من المخاطر المرجحة³. وبفرض وسادة الأمان نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال ترتفع

¹ المادة 02 من النظام 01-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 2014/02/16 المتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.

² المادة 05 من النظام 01-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 2014/02/16 المتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.

³ المادة 04 من النظام 01-14 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 2014/02/16 المتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.

إلى 12% بدل من 10.5% التي تفرضها اتفاقية بازل 3. وحتى تتمكن البنوك من الالتزام بهذه النسب فقد منحت اللجنة المصرفية البنوك والمؤسسات المالية مهلة على أن تفرض نسب تدريجية في مجال توزيع الأرباح.

الفرع الثاني: ترجيح المخاطر

كان النظام البنكي الجزائري يعتمد في تصنيف المخاطر على تصنيف هيئة تأمين التجارة الخارجية الفرنسية COFACE لكن وتماشيا مع التطورات العالمية في اتفاقيتي بازل 2 وبازل 3 قام المشرع الجزائري باتباع التصنيف الذي تصدره الهيئات العالمية كمؤسسة ستندار آند بورز أو ما يعادلها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 3-7: تصنيف الهيئات العالمية الذي تتبعه الجزائر

التنقيط الخارجي للقرض	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB- إلى BB+	B+ إلى B-	أقل من B-	لا يوجد تنقيط
الترجيح للدول والبنوك المركزية	0%	20%	50%	100%	100%	150%	100%
الترجيح للهيئات العمومية	20%	50%	50%	100%	100%	150%	50%
ترجيح المستحقات ذات الأجل يفوق 3 أشهر للبنوك والمؤسسات المالية	20%	50%	50%	100%	100%	150%	50%
ترجيح المستحقات ذات الأجل ابتدائي أو يساوي 3 أشهر	20%	20%	20%	50%	50%	150%	20%
الترجيح الخارجي للمؤسسات الكبيرة والمتوسطة	20%	50%	100%	100%	150%	150%	100%

المصدر: النظام 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 16/02/2014 المتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.

المبحث الثالث: تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحية التطبيقية

لقد قام المشرع الجزائري بإصدار منظومة من الأطر التشريعية التي تحكم إدارة المخاطر والمستوحاة من اتفاقية بازل وهذا ما يعكس التوجه نحو تبني المعايير الدولية وتطوير القطاع البنكي الجزائري. ولهذا سنحاول اسقاط هذه الأنظمة والقوانين على الجانب التطبيقي للبنوك الجزائرية.

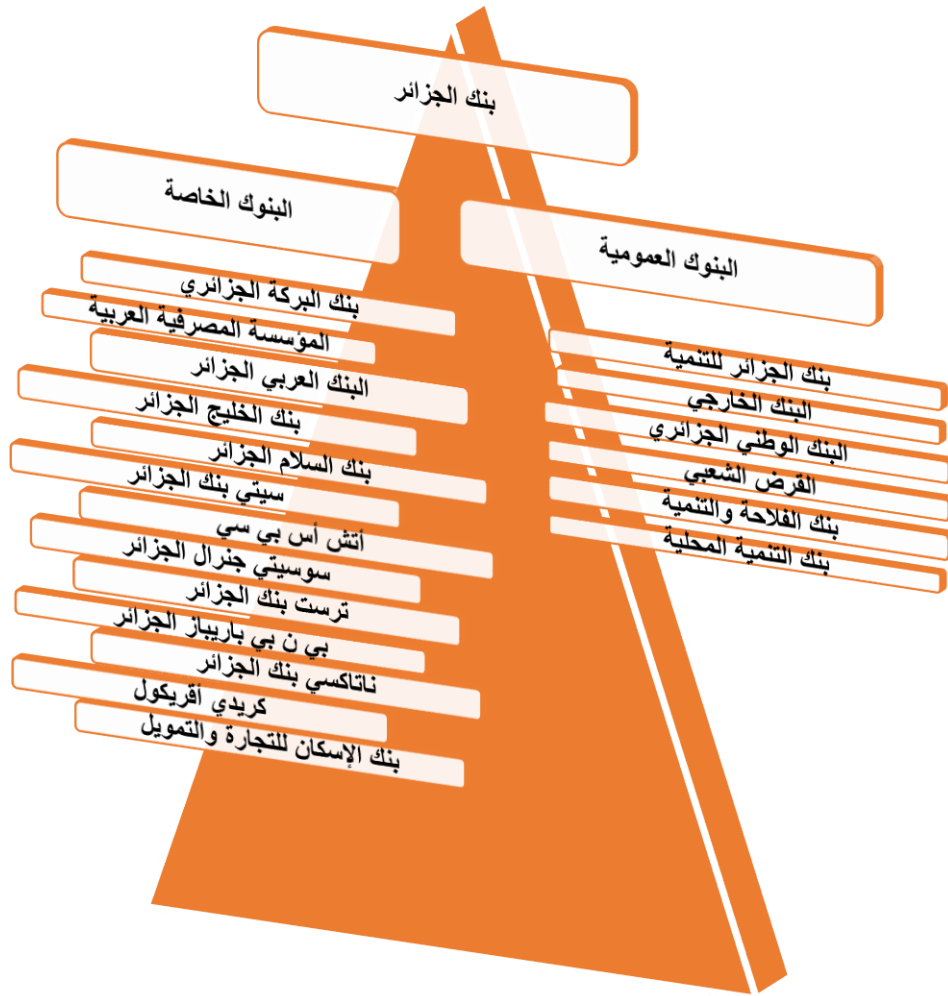
المطلب الأول: هيكل النظام البنكي الجزائري

بعد أن تعرفنا عن النظام البنكي الجزائري والإصلاحات التي مر بها وبعد البحث عن معالم اتفاقيات لجنة بازل ضمن القوانين والأنظمة الجزائرية، نحاول التعرف على مدى تطبيق هذه القوانين في البنوك الجزائرية لدى وجب علينا أولاً التعرف على هيكل البنوك الجزائرية الحالي وكمية ونوعية الودائع والقروض التي تمنحها وطبيعة عمل هذه البنوك.

الفرع الأول: هيكل البنوك الجزائرية الحالي

يوضح الشكل أدناه هيكل البنوك الجزائرية الحالي

الشكل رقم 3-3: هيكل البنوك الجزائرية الحالي



المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية

تعد الودائع المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك من أجل القيام بنشاطها، وتتعدد أنواع الودائع وتختلف إلا أننا سوف ندرس أهم الودائع التي تتعامل بها البنوك الجزائرية وهي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وفق الجدول التالي:

جدول رقم 3-8: تطور هيكل الودائع في البنوك الجزائرية

الوحدة: مليار دينار

السنة	عدد البنوك		ودائع تحت الطلب		ودائع لأجل	
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2009	06	14	2241.9	261	2079	149.9
2010	06	14	2462.5	301.2	2333.5	190.8
2011	06	14	3095.8	400	2552.3	235.2
2012	06	14	2823.6	533.2	3053.6	280
2013	06	14	2942.2	595.3	3380.4	311
2014	06	14	3712.1	722.7	3793.6	290.1
2015	06	14	3297.7	594	4075.8	367
2016	06	14	3060.5	671.7	4010.8	398.6
2017	06	14	3765.5	733.5	4233	475.5
2018	06	14	4054.7	825.8	4738	494.3
2019	06	14	3456.3	856.8	4986	545.5
2020	06	14	3270.4	888.7	5150.6	607.3
2021	06	13	4166.8	1064.1	5769.3	687.9

من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات: 2011، 2013، 2018، 2021.

من خلال الجدول نلاحظ أن البنوك العمومية ورغم قلتها تهيمن على هيكل الودائع بنوعيه وتستحوذ على ما يفوق 80% منها، على حساب البنوك الخاصة رغم ارتفاع عددها ونسبتها تدريجيا.

ويعود سبب هيمنة البنوك العمومية لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني والذي بدوره يودع أمواله لدى البنوك العمومية (مؤسسات الدولة تودع أموالها لدى بنوك الدولة)، إضافة إلى أن البنوك العمومية تملك فروعاً في كل ربوع الوطن عكس البنوك الخاصة التي تنحصر في مناطق معينة فقط، كما نلمس نقص ثقة المودعين في البنوك الخاصة خاصة نظراً لحدائثها مقارنة مع خبرة البنوك العمومية إضافة إلى فضيحة بنك الخليفة وافلاس البنك التجاري الجزائري.

كما يبين الجدول أن حجم الودائع في تزايد مستمر نتيجة لتوسع نشاط البنوك وزيادة عدد فروعها وانتشارها، وهذا ما يساهم في تعزيز رؤوس الأموال القابلة للإقراض ويحسن من نسبة السيولة، إلا أننا نلاحظ انخفاض في الودائع تحت الطلب سنة 2009 كنتيجة لانكماش موارد قطاع المحروقات الذي تأثر بأزمة الرهن العقاري العالمية (الأزمة العالمية أدت إلى انخفاض سعر البرميل من البترول والذي أدى بدوره إلى انخفاض قيمة الدولار فانخفاض العائدات البترولية التي حتما تأثر على قيمة الودائع)، ثم بدأت هذه الودائع في الارتفاع لتعرف انخفاضا آخر سنتي 2019 و 2020 تأثرا بجائحة كورونا.

الفرع الثاني: هيكل القروض في البنوك الجزائرية

تعتبر القروض الاستخدام الأمثل للودائع البنكية والمصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد، وسنحاول التعرف على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك العمومية والخاصة لتمويل القطاع العمومي والقطاع الخاص من خلال الجدول التالي:

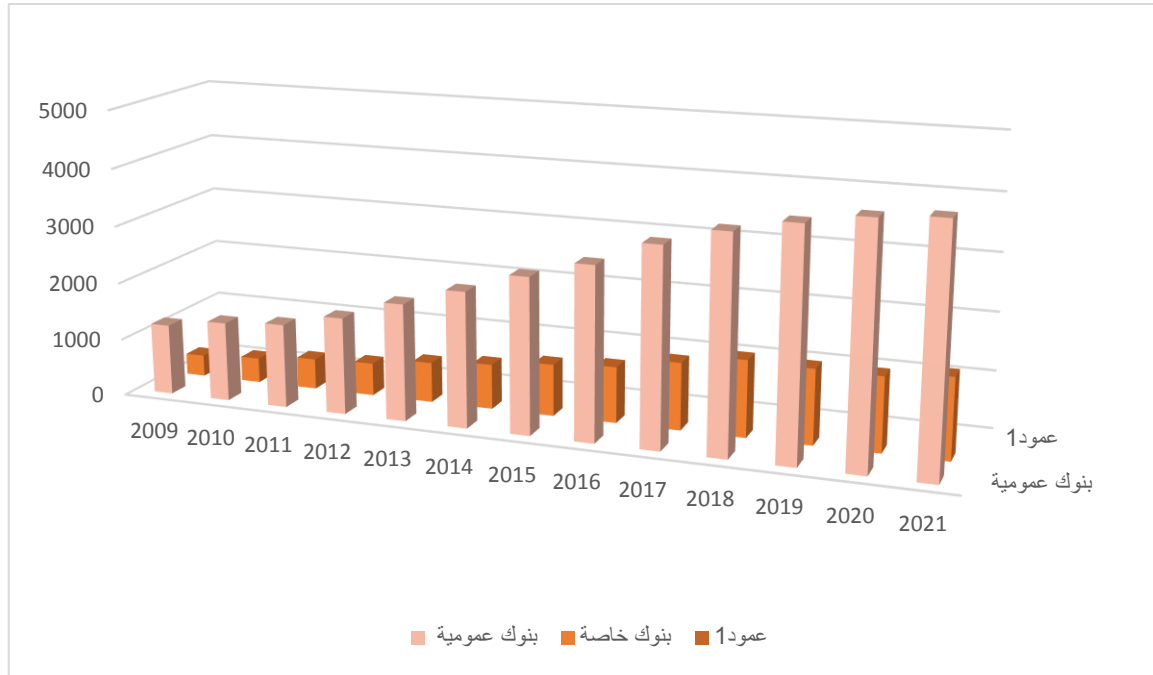
جدول رقم 3-9: هيكل القروض الموجهة للقطاع العمومي والخاص

الوحدة: مليار دينار

السنة	القروض الموجهة للقطاع العمومي		القروض الموجهة للقطاع الخاص	
	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2009	1484.9	1.0	1227.1	372.1
2010	1461.3	0.1	1374.5	430.8
2011	1742.3	00	1451.7	530.7
2012	2040.7	00	1675.4	569.5
2013	2434.3	00	2023.2	697.0
2014	3373.4	9.5	2338.7	781.3
2015	3679.5	9.5	2687.1	899.5
2016	3943.3	9.5	2982.0	973.0
2017	4302.3	9.5	3401.7	1164.4
2018	4934.7	9.5	3701.4	1328.5
2019	5627.1	9.5	3918.7	1300.4
2020	5778.5	14.8	4093.6	1293.3
2021	4243.2	19.4	4169.8	1404.2

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2013، 2018، 2021.

الشكل رقم 3-4: هيكل القروض الموجهة للقطاع الخاص



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-9

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع العمومي في تزايد مستمر كما أن المسؤول الأول عن تمويلها هو البنوك العمومية التي تضمن تمويلها بالكامل وهذا ما يترجم مشاركة البنوك العمومية في تمويل الاستثمارات الكبرى للمؤسسات العمومية خاصة في قطاعي الطاقة والمياه، وتساهم في تمويل القطاع الخاص بنسبة تزيد عن 70%. كما نلاحظ أن نسبة القروض التي تقدمها البنوك العمومية للقطاع العمومي تفوق تلك التي تقدمها للقطاع الخاص.

في حين نجد أن القروض التي تمنحها البنوك الخاصة تعرف تزايد مستمر نسبيا رغم أن نسبة مساهمتها في تمويل القطاع العمومي تكاد تنعدم، ومشاركتها في تمويل القطاع الخاص لا تكاد تتجاوز 30% تستثمر في تمويل المؤسسات الخاصة والأسر.

لذلك يمكن القول ان البنوك العمومية هي من تدير النظام البنكي والاقتصاد ككل في الجزائر من خلال أنها تضمن تمويل القطاع العمومي وتهيمن عليه بالإضافة إلى تمويل القطاع الخاص بنسبة تفوق 70% رغم الانفتاح الذي يعرفه السوق الجزائري، فالبنوك الخاصة ماهي إلا مكمل للبنوك العمومية.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن القوائم الإجمالية للودائع المجمعة لدى القطاعين العام والخاص يفوق بشكل واضح القوائم الإجمالية للقروض الموزعة على القطاعين العام والخاص وهذا ما يغذي فائض لسيولة في السوق النقدية.

المطلب الثاني: تقييم الربحية في البنوك الجزائرية

تعد مؤشرات تقييم الربحية من أهم مؤشرات تقييم الأداء البنكي وتعتمد البنوك الجزائرية على مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال)، مردودية الأصول (العائد على الأصول)، نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي، ونتعرف عليها وفق الجدول التالي:

جدول رقم 3-10: الربحية في البنوك الجزائرية

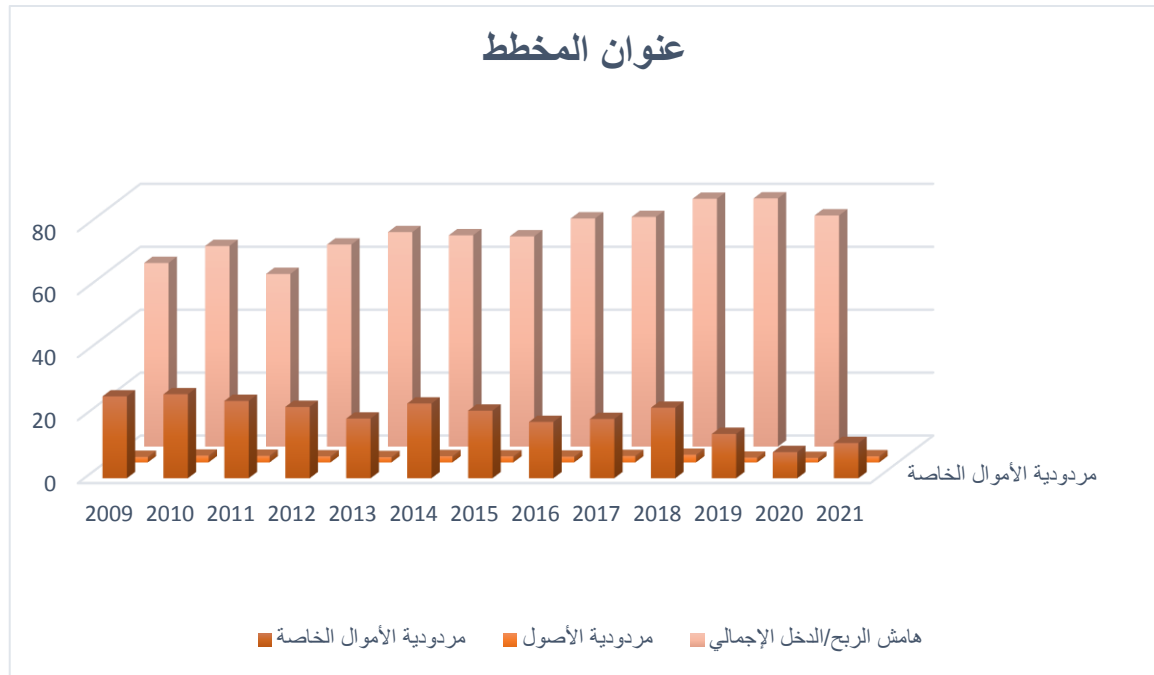
الوحدة: مليار دينار

السنة	مردودية الأموال الخاصة	مردودية الأصول	هامش الربح/ الدخل الإجمالي
2009	26.01	1.75	58.37
2010	26.70	2.16	63.76
2011	24.58	2.10	54.89
2012	22.67	1.93	64.23
2013	18.97	1.67	68.17
2014	23.75	1.99	67.19
2015	21.48	1.92	66.81
2016	17.89	1.83	72.51
2017	18.84	2.05	73.00
2018	22.41	2.42	78.78
2019	14.08	1.51	78.89
2020	8.31	1.43	73.47
2021	11.18	1.95	78.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2013، 2018،

2021.

الشكل رقم 3-5: الربحية في البنوك الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-10

من خلال قراءة أرقام الجدول وملاحظة الشكل أعلاه يتضح لنا تذبذب في مردودية الأموال الخاصة وهذا يدل على اضطراب البنوك في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويظهر لنا أن نسبة هذه الأخيرة عرفت ارتفاعا خاصة سنتي 2009، 2010 وحسب تقرير بنك الجزائر فالسبب يعود إلى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة في البنوك العمومية التي تعرف عملية تطهير واسعة، وبعد ذلك بدأت نسبة مردودية الأموال الخاصة في الانخفاض نتيجة ارتفاع متوسط حقوق الملكية بمعدل يزيد عن ارتفاع صافي الربح حتى نهاية 2013 لتعود النسبة للارتفاع من جديد كنتيجة لتحسن إيرادات البنوك العمومية واستقرار إيرادات البنوك الخاصة.

أما مردودية الأصول فقد كانت مقبولة عموما أخذت قيما مختلفة بين الارتفاع والانخفاض وكان الانخفاض حتى سنة 2013 بسبب زيادة معدل الأصول بمعدل أكبر من الزيادة في الأرباح، ثم عاد ليرتفع من جديد في سنة 2014 نتيجة تحسن الربح الصافي بسبب ارتفاع الإيرادات البنكية.

كما يتضح من الجدول أعلاه تذبذب في هامش الربح في السنوات الأولى من فترة الدراسة ثم بدأ بالارتفاع شيئا فشيئا مما يعكس تحسن تدريجي في تقييم مخاطر القروض وتسييرها.

المطلب الثالث: تقييم كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

تهدف البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك لتحقيق نسبة كفاية رأس المال تمكنها من الحفاظ على سلامتها وتعكس قوة مركزها المالي والتي تقاس بالمقارنة بين حجم الأموال الخاصة ومجموع المخاطر المرجحة بالأوزان.

الفرع الأول: تقييم كفاية رأس المال

والجدول الموالي يوضح كفاية رأس المال الكلية للبنوك الجزائرية وكفاية رأس المال الأساسي (القاعدي):

جدول رقم 3-11: كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

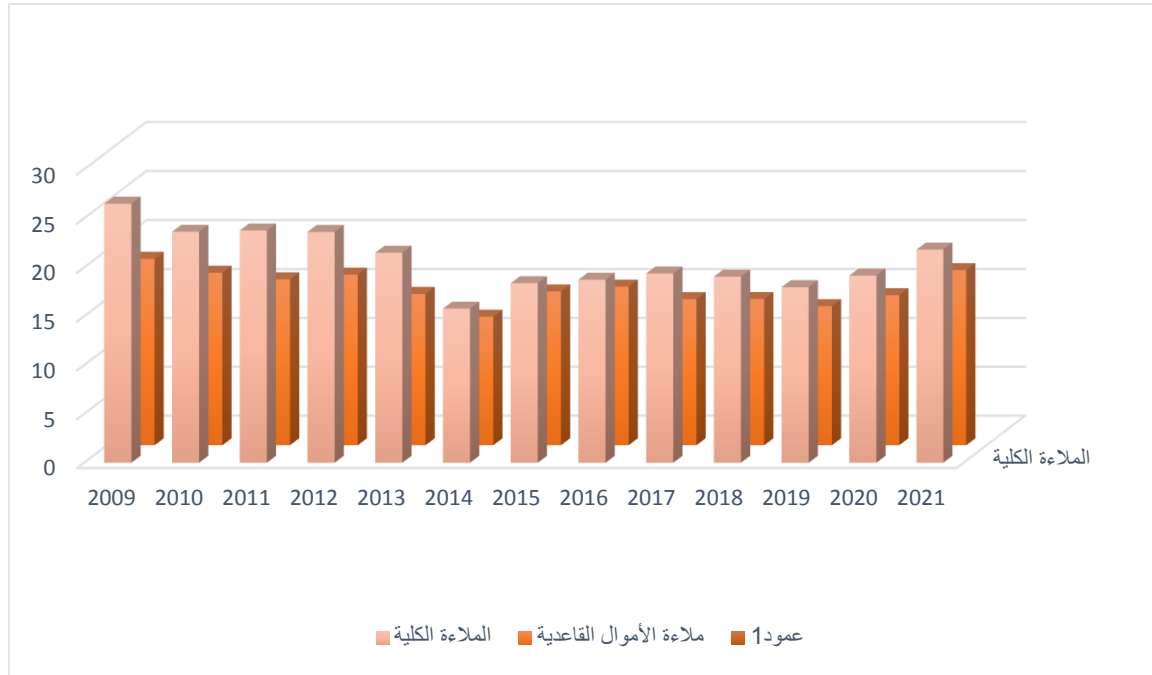
الوحدة: مليار دينار

السنة	الملاءة الكلية	ملاءة الأموال القاعدية
2009	26.5	19.09
2010	23.64	17.67
2011	23.77	17.00
2012	23.62	17.48
2013	21.5	15.51
2014	15.79	13.18
2015	18.4	15.76
2016	18.75	16.25
2017	19.38	14.97
2018	19.06	14.99
2019	17.99	14.26
2020	19.17	15.38
2021	21.82	17.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2013، 2018،

2021.

الشكل رقم 3-6: كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3-11

من خلال الجدول والشكل يتضح لنا أن كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية تشهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2009 ويعود السبب لرفع رأس مال البنوك وفق النظام 04-08 وسجلت أقل نسبة سنة 2014 نظرا لتغيير طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال وذلك بإدراج مخاطر السوق ومخاطر التشغيل إضافة إلى مخاطر الائتمان في مقام النسبة وفقا للنظام 01-14.

كما نلاحظ أن البنوك الجزائرية تحقق نسبة كفاية رأس المال تفوق تلك المطلوبة منها سواء وفقا لتعليمات بنك الجزائر أو المفروضة وفق لمعايير اتفاقية بازل، ففي الفترة 2009-2013 وفقا للتعليمات 74-94 يجب ألا تقل النسبة عن 8% وفي الفترة 2013-2018 ووفقا للنظام 01-14 يجب ألا تقل النسبة عن 9.5% وفي الحالتين نجد المعدلات التي تحقها البنوك الجزائرية تتجاوز النسب المحددة بكثير مما يقدم حماية أفضل لأموال المودعين ويعمل على الاستقرار البنكي.

كما يتبن من الجدول أن البنوك الجزائرية تلتزم بالحد الأدنى من رأس المال القاعدي اللازم لتغطية المخاطر المحدد من قبل لجنة بازل أو المحدد من طرف بنك الجزائر، ففي المرحلة 2009-2013 تتجاوز كفاية رأس المال القاعدي 4.5% وفي الفترة 2014-2018 تجاوزت 7%.

وعليه فالبنوك الجزائرية تلتزم بتحقيق معدل كفاية رأس المال المفروضة من قبل بنك الجزائر وكذلك تلك التي وردت في اتفاقيات بازل، إلا أن طريقة حسابها في البنوك الجزائرية تختلف عن طريقة حسابها وفق لاتفاقيات بازل وهذا نظرا لطبيعة البنوك الجزائرية والبيئة البنكية الجزائرية إضافة إلى الصعوبات التي تحول بين البنوك الجزائرية وتطبيق اتفاقيات بازل.

الفرع الثاني: تقييم السيولة في البنوك الجزائرية

من خلال الفصل السابق عرفنا أن النظام البنكي الجزائري اعتمد السيولة قصيرة الأجل فقط لقياس السيولة في البنوك الجزائرية، ولذلك نحاول معرفة معدلات السيولة وفق الجدول التالي:

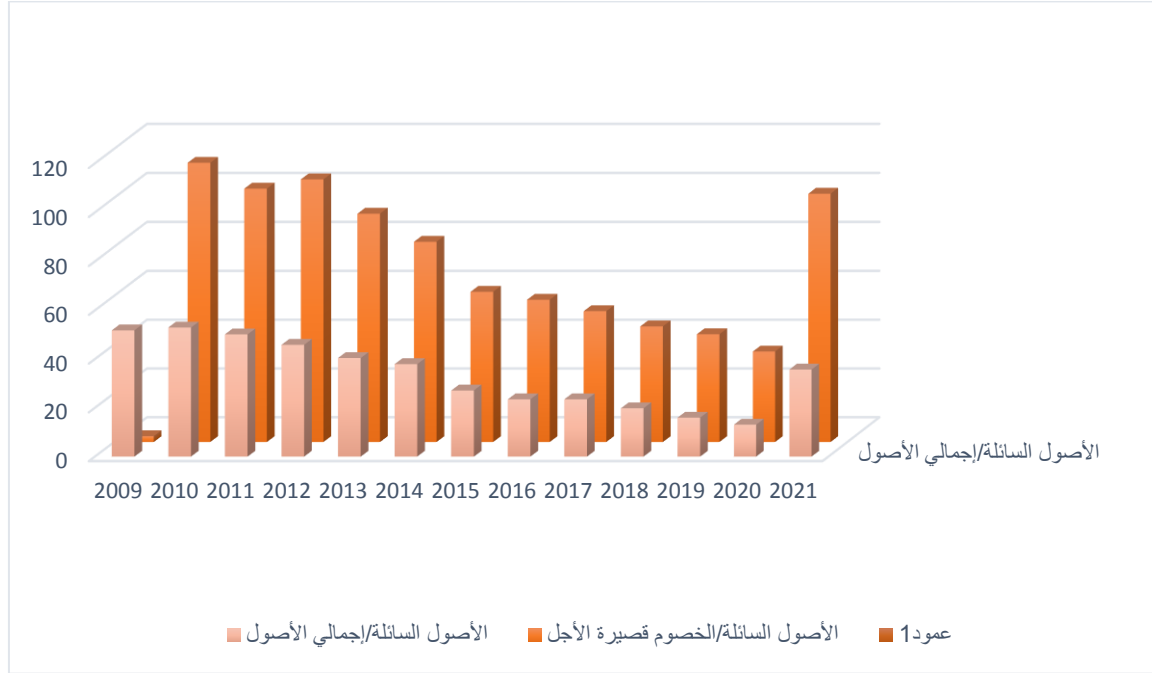
جدول رقم 3-12: السيولة في البنوك الجزائرية

الوحدة: مليار دينار

السنة	الأصول السائلة إجمالي الأصول	الأصول السائلة خصوم قصيرة الأجل
2009	51.82	114.52
2010	52.98	114.29
2011	50.16	103.73
2012	45.87	107.51
2013	40.46	93.52
2014	37.96	82.06
2015	27.14	61.64
2016	23.52	58.39
2017	23.51	53.70
2018	19.84	47.45
2019	15.97	44.23
2020	14.11	37.14
2021	35.74	101.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنتين 2013، 2018، 2021.

الشكل رقم 3-7: السيولة في البنوك الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 3-12

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تشهد ارتفاعا يفوق 50% في السنوات 2009-2011 وهذا ما يعكس توفر سيولة في البنوك تمكنها من مجابهة التزاماتها قصيرة الأجل كما يعتبر تجميد لأموال كان من الممكن استثمارها وتحقيق عوائد منها، ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض ابتداء من سنة 2012 نتيجة تزايد كمية القروض الممنوحة إلى أن بلغت ذروة الانخفاض سنة 2020 متأثرا بجائحة كورونا.

بينما نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل عرفت ارتفاعا في الفترة 2009-2012 وهذا يدل على أن حجم الأصول السائلة يتجاوز حجم الاستحقاقات وبالتالي توفر سيولة في البنوك تمكنها من مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والبنوك الجزائرية في هذه المرحلة تلتزم بالحد الأدنى من معامل السيولة المفروض وفق القانون 11-04، أما في الفترة 2013-2018 فشهدت

انخفاض في معدلات السيولة بشكل ملحوظ نظرا لتزايد الخصوم قصيرة الأجل وتراجع الأصول السائلة مما يعرض البنوك لمشكل عدم السداد.

خلاصة الفصل

عملت الجزائر بعد الاستقلال على انشاء نظام بنكي وطني خاص، فبدأت بإنشاء الخزينة العمومية والبنك المركزي ثم عمدت إلى تأميم البنوك الأجنبية لتتخلص من بقايا الاستعمار الفرنسي، وقامت بإعادة هيكلة البنوك التي عرفت بعد ذلك مجموعة من الإصلاحات أهمها اصدار قانون النقد والقرض الذي يعتبر أساس النظام البنكي الجزائري.

وعن معالم اتفاقيات بازل فإن البنوك الجزائرية تحقق مستويات أعلى من المطلوبة بالنسبة لكفاية رأس المال وتتقارب في طريقة حساب الأموال الخاصة مع تلك المقترحة من طرف لجنة بازل وتحاول الالتزام ببعض المعايير الاحترازية وتقتصر على السيولة قصيرة الأجل في قياس سيولة البنوك، غير أنها لا تلتزم بطريقة حساب كفاية رأس المال الواردة في الاتفاقية ولا تعتمد على الطرق المتطورة في تقدير المخاطر ولا في الرقابة الداخلية المفروضة على البنوك نظرا لطبيعة البيئة البنكية الجزائرية ونظرا لتعقيد طرق تطبيق هذه الأخيرة، رغم أن المشرع الجزائري قام بإصدار منظومة من الأطر التشريعية لتساعد على تطبيق الاتفاقيات إلا أن البنوك الجزائرية لم تتمكن من تطبيق أغلبيتها لأن تبني معايير اتفاقيات بازل يتجاوز اصدار نظم وتعليمات إلى خلق ثقافة جديدة لإدارة العمل البنكي.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري مدخل كفاية رأس المال في البنوك التجارية وفق لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبعد تطرقنا لتبني النظام المصرفي الجزائري لهذا المدخل، سنحاول من خلال هذا الفصل قياس أثر تبني البنوك الجزائرية لمدخل كفاية رأس المال على ربحية هذه الأخيرة، وذلك من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمجتمع وعينة ومتغيرات الدراسة؛

المبحث الثاني: تطور أداء البنوك محل الدراسة؛

المبحث الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك محل الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بمجتمع وعينة، ومتغيرات الدراسة

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

هيكل القطاع المصرفي الجزائري: يبلغ عدد البنوك الجزائرية 19 بنك منها 06 بنوك عمومية و 13 بنك خاص، وتتنوع بين 16 بنك تجاري و 03 بنوك إسلامية، كما يمكن تقسيمها إلى بنوك محلية وأخرى عربية وأجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الخاصة العاملة في الجزائر ماهي إلا فروع لبنوك أجنبية أي أنه لا تتوفر في الجزائر بنوك وطنية ذات ملكية خاصة.

يتسم الجهاز البنكي الجزائري بسيطرة البنوك العمومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي، فهي تستحوذ على 80% من موجودات القطاع وعلى أزيد من 80% من القروض والودائع.

ويمكن توضيح هيكل القطاع البنكي الجزائري من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 4-1: هيكل القطاع البنكي الجزائري

بنوك عمومية	بنوك عربية		بنوك أجنبية
تجارية	تجارية	إسلامية	تجارية
بنك الجزائر الخارجي	البنك العربي	بنك البركة	سيتي بنك
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	المؤسسة العربية المصرفية	بنك ناتاكسيس
البنك الوطني الجزائري	بنك الخليج	بنك السلام	سوسيتي جنرال
بنك التنمية المحلية	ترست بنك		كريدي أفريكو
القرض الشعبي الجزائري			أنش أس بي سي
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط			بي أن بي باريناز

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

المطلب الثاني: عينة الدراسة

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا باختيار عينة تتكون من 08 بنوك تجارية جزائرية منها 03 بنوك عمومية و 05 بنوك خاصة للفترة الممتدة من 2012 إلى 2020 وهذا من خلال مناقشة البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للبنوك محل الدراسة، تتمثل هذه البنوك في:

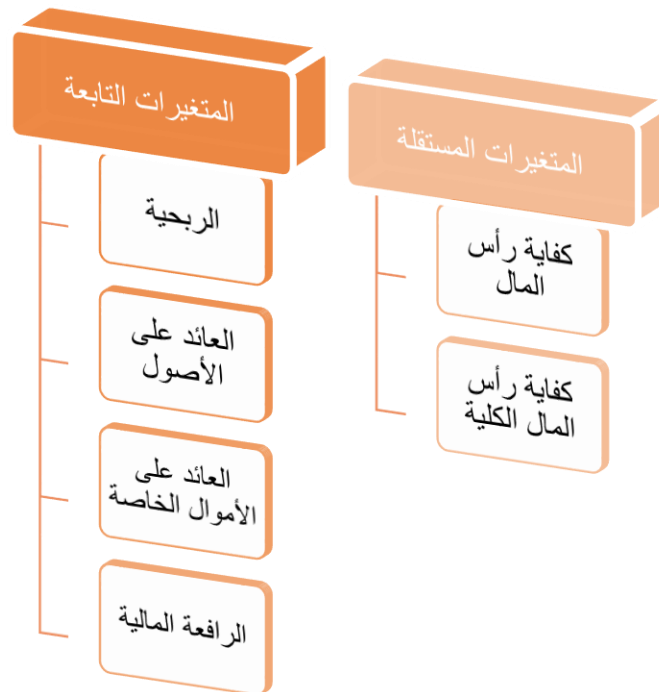
الجدول رقم 4-2: البنوك محل الدراسة

البنك	سنة التأسيس	الملكية
البنك الخارجي الجزائري	1967	ملك للدولة الجزائرية
القرض الشعبي الجزائري	1966	ملك للدولة الجزائرية
بنك التنمية المحلية	1966	ملك للدولة الجزائرية
المؤسسة العربية المصرفية	1998	بحريني-جزائري
بنك خليج الجزائر	2004	كويتي-جزائري
ترست بنك	2002	كويتي-جزائري
سوسيتي جنرال	1999	فرنسي
بي أن بي باريبا	2002	فرنسي

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: متغيرات الدراسة

الشكل رقم 4-1: متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة

تعتمد هذه الدراسة على كفاية رأس المال كمتغير مستقل معبر عنه بكفاية رأس المال الكلية وعلى ربحية البنوك التجارية كمتغير تابع معبر عنها بكل من العائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة بالإضافة إلى الرافعة المالية التي استحدثتها بازل 3 باعتبارها وسيلة لزيادة العائد على حقوق الملكية مقابل الزيادة في المخاطر، وتحسب هذه النسب وفق العلاقات التالية:

كفاية رأس المال الكلية = (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي) / مجموع الالتزامات والتعرضات المرجحة

العائد على الأصول = صافي الدخل / مجموع الأصول

العائد على الأموال الخاصة = صافي الدخل / الأموال الخاصة

الرافعة المالية = مجموع الأصول/ الأموال الخاصة.

حيث يتم حساب معدل كفاية رأس المال وفق النظام 01-14 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، ويفصل في مكونات رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي. أما عن مجموع الالتزامات والتعرضات المرجحة المدرجة في حساب كفاية رأس المال فنفسلها كالآتي:

1- خطر التشغيل: لقد اقرت لجنة بازل طرق ثلاث لاحتساب مخاطر التشغيل يمكن للبنوك الاختيار بينها، وتتمثل في الأسلوب المعياري الأسلوب القياسي المتقدم بالإضافة لأسلوب المؤشر الأساسي الذي يعتمد بنك الجزائر، فوفق هذا الأسلوب يتم حساب متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية بضرب المعامل $\alpha = 0.15$ في اجمالي الإيرادات لآخر ثلاث سنوات يحقق فيها البنك أرباحاً¹.

2- خطر السوق: اعتمد بنك الجزائر على الطريقة المعيارية لتغطية خطر السوق والتي يتم فيها تغطية خطر وضعية محفظة التداول وخطر الصرف.

✓ حيث تجدر الإشارة إلى أن البنوك التي تكون فيها القيمة المتوسطة لمحفظة التداول أقل من 06% من إجمالي الميزانية وخارج الميزانية خلال السداسيين الأخيرين لا تخضع لإلزامية تغطية خطر وضعية محفظة التداول وفي هذه الحالة ترجح سندات محفظة التداول بموجب خطر القرض.

✓ أما خطر الصرف يساوي نسبة 10% من الرصيد بين مجموع صافي الوضعية القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة، وحسب المادة 28 من النظام 01-14 يجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق الرصيد 2% من إجمالي الميزانية.

وبما أن القيمة المتوسطة لمحفظة التداول أقل من 06% من اجمالي الميزانية وخارج الميزانية للبنوك محل الدراسة تم ترجيح سندات محفظة التداول بموجب خطر القرض. ونظرا لعدم توفر بيانات

¹ François Desmicht, Pratique de l'activité bancaire, 2ème édition, Dunod, Paris, 2007, p 272.

خاصة بصافي الوضعية القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملية الصعبة لم يتم حساب المتطلب من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف.

3- خطر القرض: لقد اعتمد بنك الجزائر على الأسلوب المعياري في حساب خطر القرض وهذا لسهولة تطبيقه، فهو يعتمد على التعرضات لمخاطر القرض داخل وخارج الميزانية حيث يجب على البنوك أن تعطي أوزان لترجيح مخاطر أصولها وفق الجهة المقرضة اعتمادا على التنقيط الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية.

المبحث الثاني: تطور أداء البنوك محل الدراسة

المطلب الأول: تطور الموجودات

سنحاول التعرف على مختلف التطورات التي شهدتها كل من رأس المال والنتيجة وكذلك مجموع الميزانية للبنوك محل الدراسة في الفترة الممتدة بين 2012 و 2020.

الفرع الأول: تطور رأس المال

ندرس ذلك من خلال الجدول الذي يرصد التغيرات والرسم البياني الذي يوضحها.

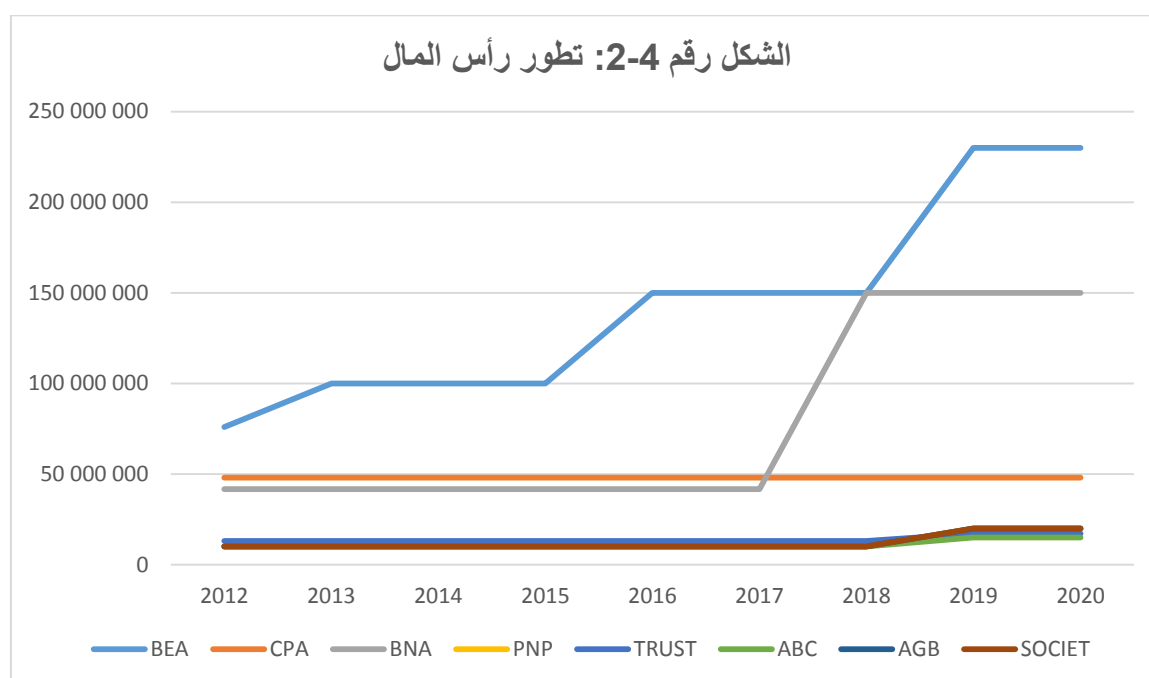
الجدول رقم 4-3: تطور رأس المال

الوحدة: مليار دينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	76 000 000	100 000 000	100 000 000	100 000 000	150 000 000	150 000 000	150 000 000	230 000 000	230 000 000
CPA	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000	48 000 000
BNA	41 600 000	41 600 000	41 600 000	41 600 000	41 600 000	41 600 000	150 000 000	150 000 000	150 000 000
BNP	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	20 000 000	20 000 000
TRUST	13 000 000	13 000 000	13 000 000	13 000 000	13 000 000	13 000 000	13 000 000	17 194 000	17 194 000

15 000 000	15 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	ABC
20 000 000	20 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	AGB
20 000 000	20 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	SOCIET

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3-4.

من خلال قراءة أرقام الجدول ومشاهدة الشكل يتضح لنا استقرار رأس مال البنوك الجزائرية مع وجود زيادة في 2019 وهذا استجابة لأوامر البنك المركزي الذي قام بإصدار النظام 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 في العدد 73 من الجريدة الرسمية والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية، حيث نص النظام على ألا يقل رأس مال البنوك عن 20 مليار دينار. باستثناء البنك الخارجي الجزائري الذي عرف توسعا في رأس ماله في كل من: سنة 2013 بنسبة

31.57%، وفي سنة 2016 بنسبة 50 وزيادة بنسبة 34.78 سنة 2019. كما نلاحظ أن رأس المال في البنوك العمومية أعلى منه في البنوك الخاصة وهذا ما يؤكد هيمنة البنوك العامة على القطاع البنكي ككل.

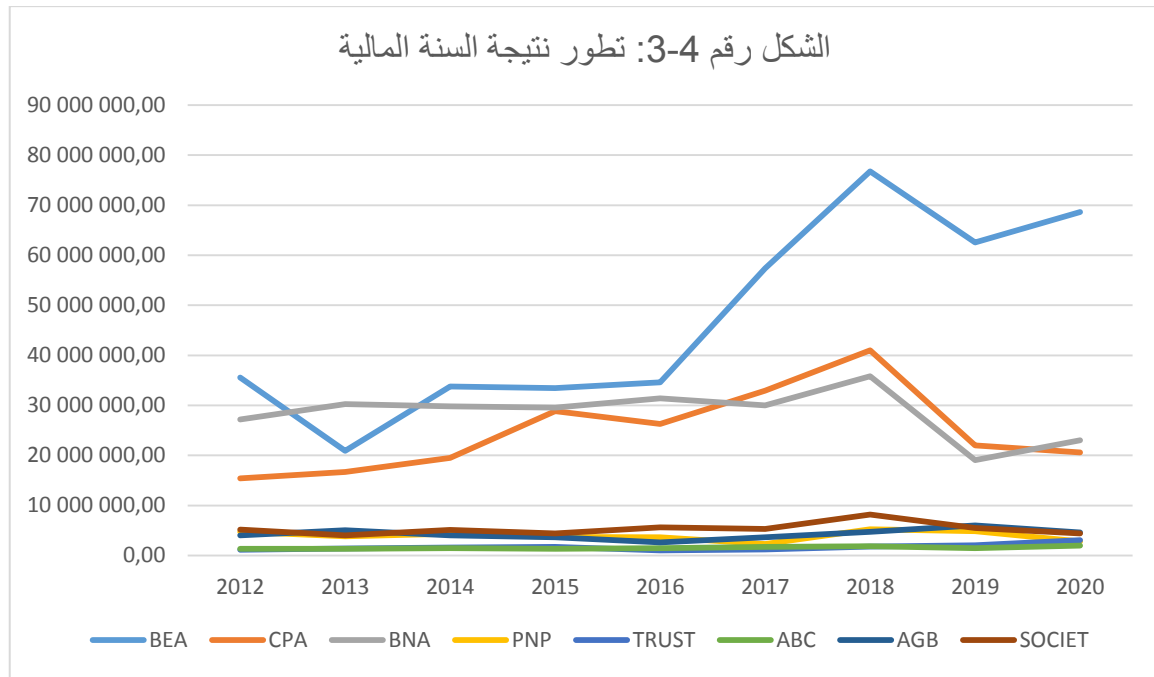
الفرع الثاني: تطور نتيجة السنة المالية ويظهر في الجدول التالي

الجدول رقم 4-4: تطور نتيجة السنة المالية

الوحدة: مليار دينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	35 557 303	20 931 942	33 742 785	33 418 665	34 572 413	57 365 644	76 775 609	62 548 353	68 620 094
CPA	27 180 499	30 238 400	29 784 475	29 537 515	31 419 896	29 986 747	35 832 184	19 064 195	23 047 665
BNA	27 180 499	30 238 400	29 784 475	29 537 515	31 419 896	29 986 747	35 832 184	19 064 195	23 047 665
BNP	4 723 456	3 825 349	4 336 739	3 723 465	3 653 962	2 301 448	5 257 319	4 846 154	2 800 387
TRUST	1 129 802	1 407 554	1 610 102	1 713 118	1 000 304	1 181 168	1 755 103	2 053 552	3 091 519
ABC	1 336 284	1 345 841	1 473 495	1 319 901	1 472 887	1 743 507	1 832 347	1 464 524	2 004 444
AGB	3 999 100	5 035 072	4 010 423	3 628 435	2 631 179	3 637 975	4 737 168	6 018 180	4 624 416
SOCIET	5 169 254	4 020 080	5 137 029	4 416 399	5 596 279	5 258 872	8 207 538	5 491 971	4 430 502

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-4.

الجدول أعلاه يبين تذبذب في نتيجة السنة المالية في البنوك التجارية محل الدراسة حيث لا تعكس اتباع سياسة معينة أو الهدف للوصول إلى مستوى معين، فالبنوك الجزائرية تسعى للاستمرار ولا نلمس المنافسة فيما بينها. ورغم الزيادة الملموسة في رأس مال البنوك محل الدراسة سنة 2019 إلا أن جل هذه البنوك عرفت تراجعاً في نتيجة السنة المالية لهذه السنة وقد يكون هذا التراجع بسبب آثار جائحة كورونا على القطاع البنكي.

أما البنك الخارجي ورغم زيادة رأس ماله سنة 2013 إلا أن نتيجة السنة المالية لديه تقلصت بنسبة 58.86% أما بالنسبة لزيادة رأس المال سنة 2016 فقد نتج عنها زيادة في النتيجة بنسبة 3.45% وزيادة 2019 نتج عنها نقص في النتيجة بنسبة 18.53%.

ويبين الشكل بصورة واضحة استقرار نتيجة السنة المالية للبنوك الخاصة في مستوى أقل من 10 000 000 دج في حين تتفرد البنوك العمومية بمستوى أعلى من ذلك مع عدم استقرار النتيجة.

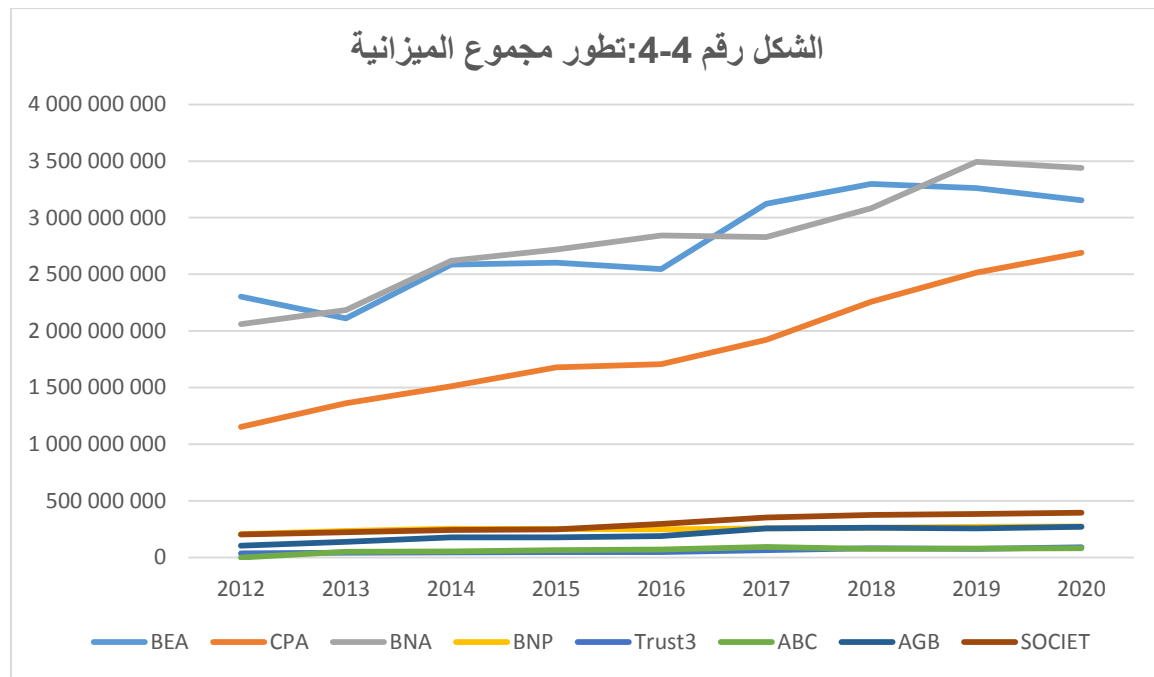
الفرع الثالث: تطور مجموع الميزانية يبين الجول والشكل الموالين هذا التطور

جدول رقم 4-5: تطور مجموع الميزانية

الوحدة: مليار دينار

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	2 302 931 528	2 111 443 454	2 586 504 053	2 602 811 618	2 547 006 188	3 122 177 721	3 297 324 991	3 262 369 201	3 154 689 248
CPA	1 152 000 000	1 362 400 000	1 512 053 000	1 678 125 000	1 706 566 640	1 922 533 685	2 258 543 699	2 514 424 453	2 689 134 000
BNA	2 060 079 716	2 185 130 565	2 620 619 286	2 719 081 219	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350	3 491 982 968	3 440 270 872
BNP	207 164 708	233 868 797	254 285 383	252 587 536	248 913 031	255 812 988	262 007 545	270 264 154	275 206 397
TRUST	36 295 091	40 989 758	44 701 959	48 500 618	48 802 057	65 178 879	80 400 258	75 597 550	90 186 910
ABC	47 312 797	50 755 751	54 227 823	63 367 387	70 948 252	91 563 184	74 905 737	79 785 697	82 796 147
AGB	105 239 300	138 962 534	176 819 451	177 377 511	189 382 793	256 860 824	263 014 799	257 068 083	270 118 830
SOCIET	202 485 482	222 605 512	243 338 316	248 731 962	297 136 807	353 324 248	376 390 494	384 808 750	396 029 710

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-5.

يعكس مجموع الميزانية تعزيز المركز المالي للبنوك العمومية بشكل مستمر خلال سنوات الدراسة، في حين يظهر استقرار أو تطور طفيف في المراكز المالية للبنوك الخاصة. وهذا ما يؤكد هيمنة البنوك العمومية على القطاع البنكي وغياب روح المنافسة بين البنوك.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الربحية في البنوك محل الدراسة

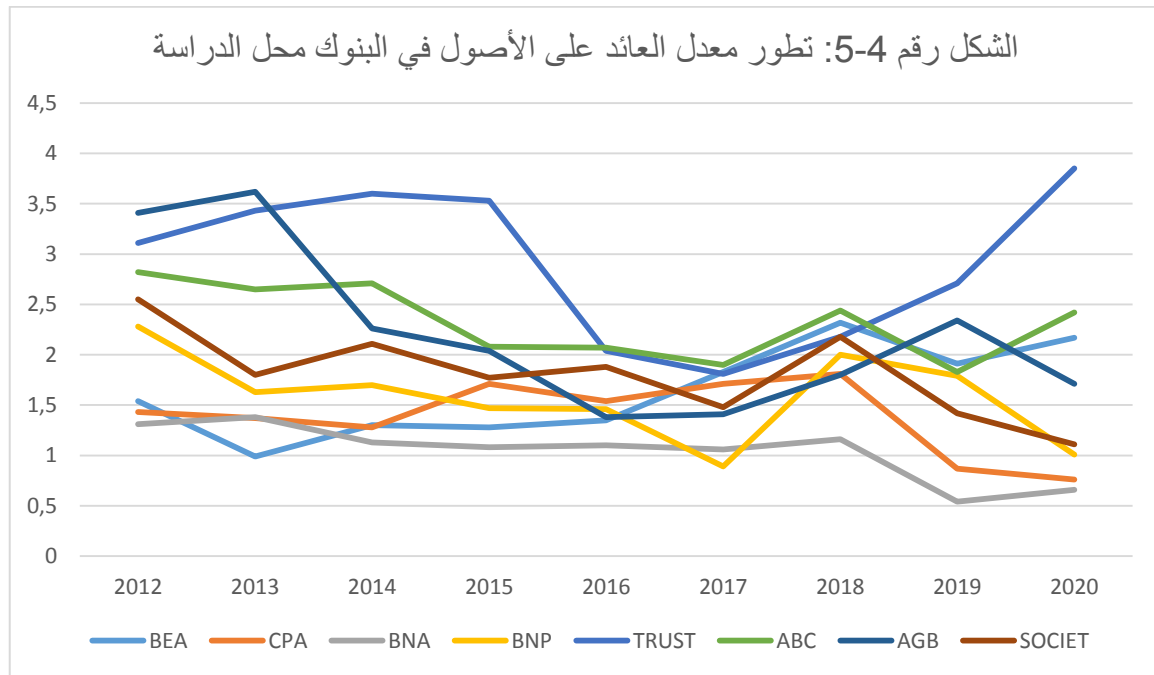
الفرع الأول: معدل العائد على الأصول

يعد هذا المعدل من المؤشرات ذات الدلالة على فعالية الأداء بالبنوك وربحيته، فهو يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة ويعبر عنه بالمردودية الاقتصادية. وفيما يلي تطور معدل العائد على الأصول في البنوك محل الدراسة:

جدول رقم 4-6: تطور معدل العائد على الأصول

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	1.54	0.99	1.3	1.28	1.35	1.83	2.32	1.91	2.17
CPA	1.43	1.37	1.28	1.71	1.54	1.71	1.81	0.87	0.76
BNA	1.31	1.38	1.13	1.08	1.1	1.06	1.16	0.54	0.66
BNP	2.28	1.63	1.7	1.47	1.46	0.89	2	1.79	1.01
TRUST	3.11	3.43	3.6	3.53	2.04	1.81	2.18	2.71	3.85
ABC	2.82	2.65	2.71	2.08	2.07	1.9	2.44	1.83	2.42
AGB	3.41	3.62	2.26	2.04	1.38	1.41	1.8	2.34	1.71
SOCIET	2.55	1.8	2.11	1.77	1.88	1.48	2.18	1.42	1.11

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-6

تحدد المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر معدل العائد على الأصول بمعدل مرجعي يقدر بـ 1.2%. وكلما ارتفع كان ذلك أكثر أمانا.

ومن خلال الجدول رقم نلاحظ تذبذب مستوى معدل العائد على الأصول في أغلب البنوك إلا أنه يفوق في الغالب المعدل المرجعي الذي حدده بنك الجزائر، كما يتبين من الجدول أن البنوك الخاصة تحقق معدلات أعلى من البنوك العمومية وهذا راجع إلى عدم امتلاك البنوك العمومية مستوى عال من الأصول الإنتاجية الذي يسمح بخلق صافي ناتج بنكي معتبر.

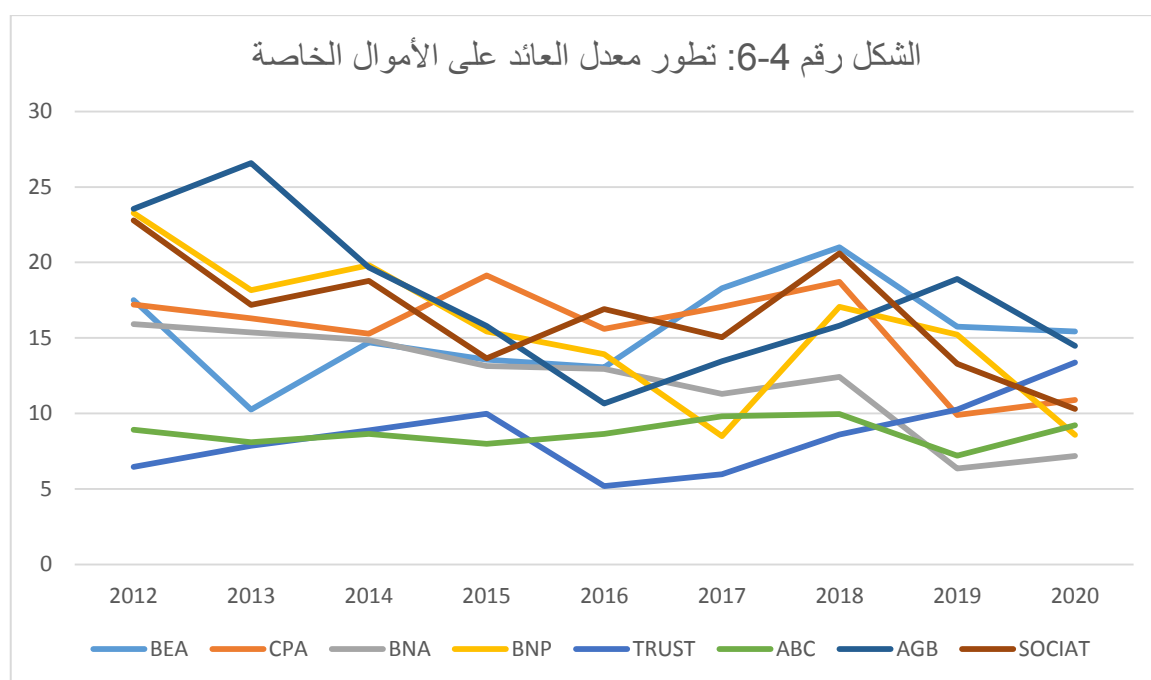
الفرع الثاني: معدل العائد على الأموال الخاصة

يمثل قيمة العائد الذي يتحصل عليه البنك عند استثمار واحدة نقدية واحدة من الأموال الخاصة، ويحدد له معدل مرجعي يقدر بـ 8% وكلما ارتفع كان ذلك أفضل للبنك.

جدول رقم 4-7: تطور معدل العائد على الأموال الخاصة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	17.5	10.25	14.71	13.56	13.06	18.29	21.01	15.74	15.44
CPA	17.2	16.3	15.29	19.13	15.61	17.06	18.71	9.89	10.9
BNA	15.92	15.36	14.86	13.15	12.96	11.03	12.43	6.36	7.18
BNP	23.28	18.16	19.82	15.44	13.92	8.5	17.06	15.22	8.58
TRUST	6.74	7.87	8.87	9.98	5.2	5.98	8.61	10.25	13.37
ABC	8.93	8.1	8.65	7.99	8.64	9.82	9.97	7.21	9.22
AGB	23.54	26.58	19.68	15.8	10.65	13.46	15.82	18.9	14.47
SOCIET	22.79	17.18	18.77	13.65	16.91	15.05	20.61	13.29	10.31

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-7.

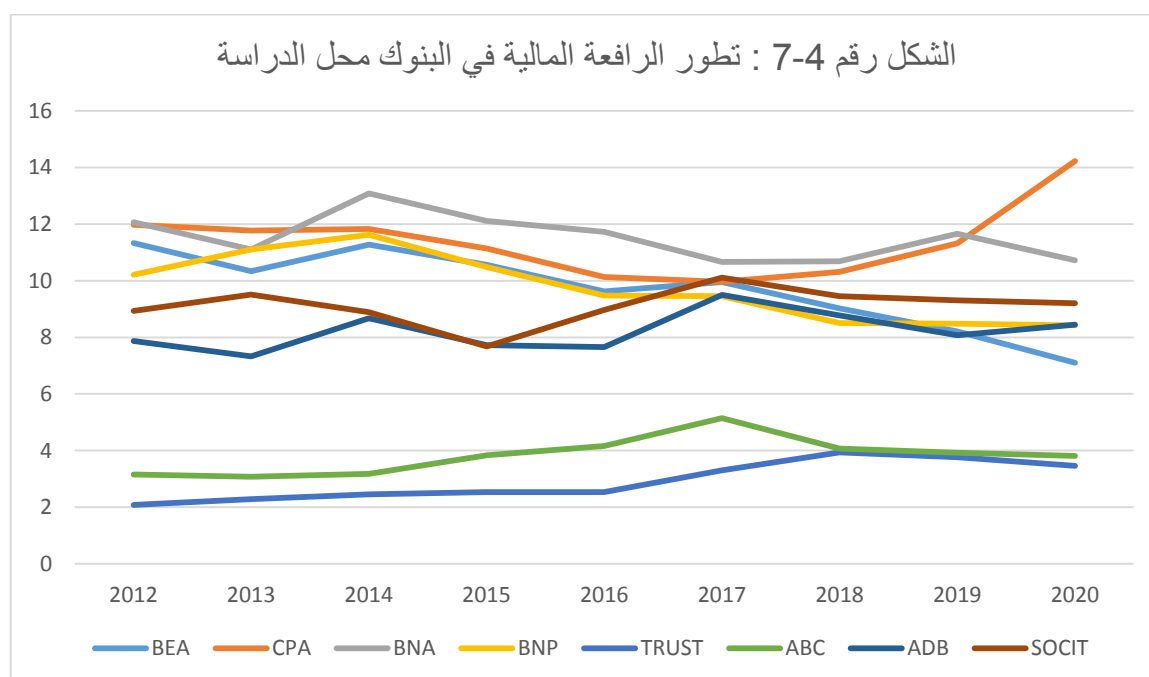
يتضح لنا أن نسبة معدل العائد على الأموال الخاصة في البنوك محل الدراسة تتجاوز النسبة المرجعية في أغلب السنوات إلا أن هذه النسبة غير مستقرة بين الصعود والنزول في كل البنوك، في حين سجلت أعلى المعدلات في البنوك الخاصة.

الفرع الثالث: تطور الرافعة المالية

جدول رقم 4-8: تطور الرافعة المالية

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	11.33	10.34	11.27	10.56	9.62	9.95	9.02	8.21	7.1
CPA	11.98	11.77	11.83	11.14	10.13	9.96	10.31	11.32	14.23
BNA	12.07	11.1	13.08	12.11	11.73	10.66	10.69	11.66	10.72
BNP	10.21	11.1	11.62	10.48	9.48	9.45	8.5	8.48	8.43
TRUST	2.08	2.29	2.46	2.54	2.53	3.3	3.94	3.77	3.46
ABC	3.16	3.08	3.18	3.84	4.16	5.15	4.07	3.93	3.81
AGB	7.87	7.33	8.67	7.72	7.66	9.5	8.78	8.07	8.45
SOCIET	8.93	9.51	8.89	7.68	8.97	10.11	9.45	9.31	9.21

المصدر: من أعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-8.

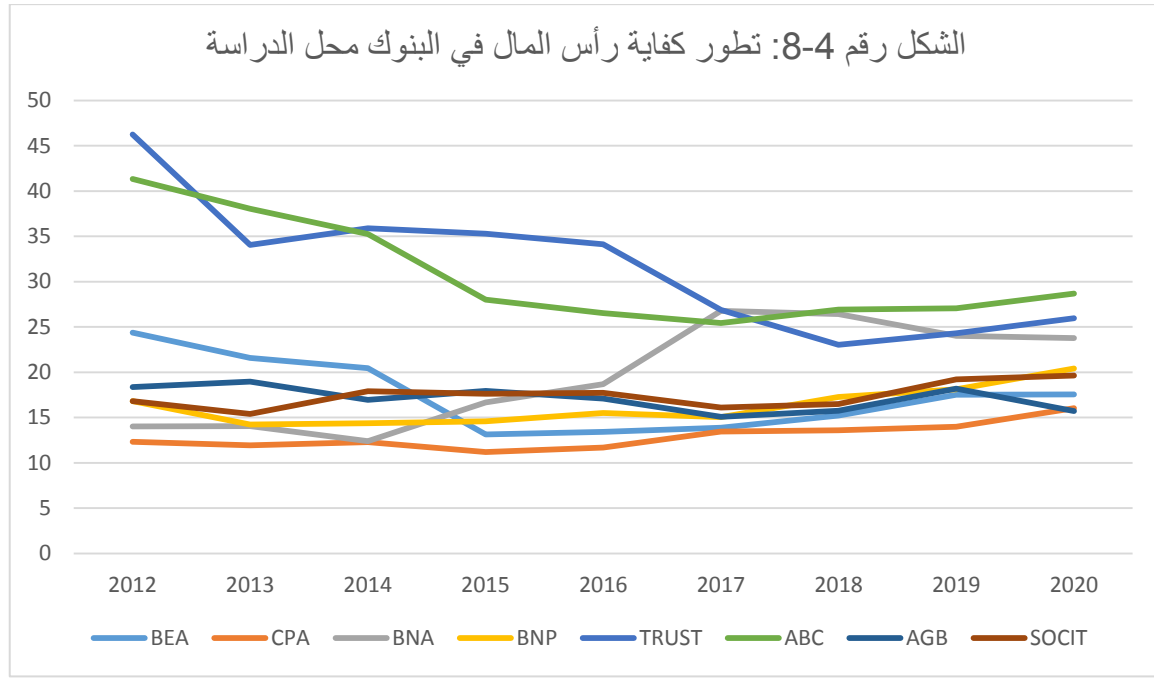
إن نسبة الرافعة المالية المسجلة في البنوك محل الدراسة تعد مرتفعة خاصة في البنوك العمومية مقارنة بالمعدل المعمول به حسب اتفاقية بازل 3 ألا يفوق 3%، ولأن الرفع المالي يعد سيف ذو حدين فإن ارتفاع هذا المعدل يسمح أيضا بمضاعفة التعرض للمخاطر المالية التي تؤثر حتما على الأرباح.

المطلب الثالث: تطور كفاية رأس المال

جدول رقم 4-9: تطور كفاية رأس المال

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
BEA	24.36	21.57	20.45	13.13	13.43	13.88	15.23	17.53	17.57
CPA	12.32	11.93	12.29	11.2	11.68	13.47	13.59	14	16.02
BNA	14.01	14.06	12.41	16.66	18.7	26.78	26.44	24.03	23.77
BNP	16.8	14.24	14.38	14.59	15.5	15.04	17.26	18.13	20.42
TRUST	46.26	34.06	35.9	35.28	34.12	26.87	23.03	24.3	25.97
ABC	41.33	38.03	35.26	28.02	26.52	25.43	26.9	27.26	28.67
AGB	18.36	18.96	16.95	17.93	17.09	15.07	15.74	18.19	15.71
SOCIET	16.81	15.4	17.92	17.64	17.72	16.1	16.51	19.2	19.63

المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 4-9.

تفوق مستويات معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية المعدل المفروض من طرف البنك المركزي المتمثل في 9.5% وتتجاوز أيضا ذلك التي تنص عليه لجنة بازل 3 المقدّر بـ 10.5% وهذا ما يوفر أمانا للمودعين والمساهمين على حد سواء، غير أننا نلاحظ مبالغة في هذه المعدلات خاصة في البنوك الخاصة حيث يصل المعدل إلى مستوى 45% أو يفوق وهذا ما يترجم وجود أموال غير مستغلة يجب استثمارها، ويمكن أن يكون السبب الرئيسي لهذا هيمنة القطاع العمومي على القروض.

المبحث الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك محل الدراسة

خطوات الدراسة:

- تم جمع البيانات المالية للبنوك محل لدراسة من خلال القوائم المالية متمثلة في (الميزانية، قائمة خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج) للفترة الممتدة بين 2012-2020؛
- تم استخدام برنامج Gretel لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج باستخدام نموذج بيانات بانل (Panel data) الذي يعتمد على بيانات ثنائية البعد، البعد المقطعي (09 بنوك تجارية جزائرية) والبعد الزمني (2012-2020) وهي بيانات متوازنة؛
- وتعتمد بيانات البانل على ثلاث أساليب أساسية لتحليل بيانات السلاسل المقطعية تتمثل في:
 - نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Régression Model)؛
 - نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)؛
 - نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model).

ولاختيار الأسلوب المناسب من بين الأساليب الثلاثة نقوم بإجراء اختبارات المفاضلة:

- اختبار فيشر المقيدة (Fischer) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا كان نموذج الانحدار التجميعي هو المفضل نتوقف عند هذا الحد وأما إذا كان نموذج التأثيرات الثابتة هو المفضل ننتقل إلى الخطوة الموالية؛

اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

المطلب الأول: دراسة أثر كفاية رأس المال على العائد على الأصول (ROA)

1- تقدير الأساليب الأساسية الثلاث لبيانات البائل:

الجدول رقم 4-10: تقدير نماذج البائل ROA

نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	
الثابت C	0.82*** (3.82)	1.51*** (17.82)	1.22*** (4.05)
كفاية رأس المال Car	0.051*** (5.20)	0.17 (1.12)	0.03** (2.43)
إحصائية فيشر F	27.03***	10.53***	17.50**
معامل التحديد R	0.27	0.57	0.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات البائل أنظر الملحق رقم 09

المفاضلة بين النماذج:

الجدول رقم 4-11: نتائج اختبارات المفاضلة ROA

المفاضلة بين	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	المعنوية	القرار
النموذج التجميعي والنموذج الثابت	فيشر المقيدة Ficher	6.17	0.000	النموذج الثابت
النموذج اثابت والنموذج العشوائي	هوسمان Hausman	3.06	0.08	النموذج العشوائي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات البائل أنظر الملحق رقم 09

1- الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

الفرضية الصفرية: H_0 نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم؛

الفرضية البديلة: H_1 نموذج التأثيرات الثابتة النموذج الملائم.

من خلال الجدول رقم 4-11 نلاحظ أنه عند استخدام اختبار فيشر كان مستوى المعنوية (0.000) وهي أقل من 5% لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

2- الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

للمفاضلة بين النموذجين نستخدم اختبار هوسمان Hausman:

الفرضية الصفرية: H_0 نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

الفرضية البديلة: H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

من خلال مخرجات الجدول رقم 4-11 يتضح أن مستوى المعنوية عند اختبار هوسمان Hausman يقدر بـ (0.08) وهو أكبر من 5% أي نقبل فرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، ومنه فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لدراسة تأثير كفاية رأس المال (car) على معدل العائد على الأصول (ROA).

اختبار الفرضية 01: وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع العائد على الأصول

بالرجوع إلى تقدير نموذج التأثيرات العشوائية في الجدول رقم 4-10 نلاحظ:

- الإشارة الموجبة لمعامل مؤشر كفاية رأس المال (+1.22) تدل على العلاقة الايجابية وهي معنوية وبالتالي فهناك علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول؛
- نلاحظ أن إحصائية فيشر بلغت 5.93 وهي معنوية عند 1% مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج؛
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.27 فإنها تعني أن للنموذج قدرة تفسيرية متوسطة أي أن كفاية رأس المال تفسر 27% من قيمة معدل العائد على الأصول؛
- ومنه فإن لكفاية رأس المال علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية مع العائد على الأصول فكلما زادت قيمة كفاية رأس المال بوحدة واحدة زاد معدل العائد على الأصول بمقدار 0.03.

المطلب الثاني: دراسة أثر كفاية رأس المال على العائد على الأموال الخاصة (ROE)

1- تقدير الأساليب الأساسية الثلاث لبيانات البائل:

الجدول رقم 4-12: تقدير نماذج البائل ROE

نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	
الثابت C	21.76*** (17.46)	17.83*** (8.36)	21.10*** (14.43)
كفاية رأس المال Car	0.39- (6.84-)	0.19- (1.94-)	0.35-*** (5.42-)
إحصائية فيشر F	46.88***	8.45***	29.46
معامل التحديد R	0.401	0.517	0.401

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات البائل أنظر الملحق رقم 10

2- المفاضلة بين النماذج:

الجدول رقم 4-13: نتائج اختبارات المفاضلة ROE

المفاضلة بين	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	المعنوية	القرار
النموذج التجميعي والنموذج الثابت	فيشر المقيدة Ficher	2.17	0.04	النموذج الثابت
النموذج اثابت والنموذج العشوائي	هوسمان Hausman	4.26	0.038	النموذج الثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات البائل أنظر الملحق رقم 10

1.2- الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

تقودنا نتائج الجدول رقم 4-13 إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

2.2- الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

في حين يتضح من الجدول رقم 4-13 رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة تأثير كفاية رأس المال (car) على العائد على الأموال الخاصة (ROE)

اختبار الفرضية 02: وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع العائد على الأموال الخاصة

بالرجوع إلى تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في الجدول رقم 4-10 نلاحظ:

- الإشارة السالبة لمعامل مؤشر كفاية رأس المال (-0.019) تدل على العلاقة السلبية وهي معنوية عند مستوى 10% وبالتالي فهناك علاقة سلبية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال على العائد على الأموال الخاصة؛
- نلاحظ أن إحصائية فيشر بلغت 8.45 وهي معنوية عند 1% مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج؛
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.517 فإنها تعني أن للنموذج قدرة تفسيرية مقبولة أي أن كفاية رأس المال تفسر 51.7% من قيمة العائد على الأموال الخاصة، والنسبة الباقية 48.3% تعود لعوامل أخرى

ومنه فإن لكفاية رأس المال علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى 10% مع العائد على الأموال الخاصة فكلما زادت قيمة كفاية رأس المال بوحدة واحدة نقص العائد على الأموال الخاصة بمقدار 0.19.

المطلب الثالث: دراسة أثر كفاية رأس المال على الرافعة المالية (EM):

3- تقدير الأساليب الأساسية الثلاث لبيانات البائل:

الجدول رقم 4-14: تقدير نماذج البائل EM

نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	
الثابت C	*** 15.088 (23.36)	*** 9.91 (17.82)	*** 10.73 (13.50)
كفاية رأس المال Car	*** 0.33- (11.20-)	*** 0.078- (2.93-)	*** 0.118- (4.18-)
إحصائية فيشر F	*** 125.48	*** 99.72	*** 17.50
معامل التحديد R	0.64	0.926	0.841

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات البائل أنظر الملحق رقم 11

4- المفاضلة بين النماذج:

الجدول رقم 4-15: نتائج اختبارات المفاضلة EM

المفاضلة بين	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	المعنوية	القرار
النموذج التجميعي والنموذج الثابت	فيشر المقيدة Fucher	35.035	0.000	النموذج الثابت
النموذج اثابت والنموذج العشوائي	هوسمان Hausman	20.55	0.000	النموذج الثابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقديرات البائل أنظر الملحق رقم 11

1.3- الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:

بالنظر في مخرجات الجدول رقم 4-15 يتضح لنا رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، أي أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

2.3- الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

للمفاضلة بين النموذجين نستخدم اختبار هوسمان Hausman:

من خلال الجدول رقم 4-15 نرفض فرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، ومنه فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة تأثير كفاية رأس المال (car) على الرافعة المالية (EM). اختبار الفرضية 02: وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع العائد على الرافعة المالية

بالرجوع إلى تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في الجدول رقم 34-14 نلاحظ:

- الإشارة السالبة لمعامل مؤشر كفاية رأس المال (-0.078) تدل على العلاقة السلبية وهي معنوية وبالتالي فهناك علاقة سلبية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال على الرافعة المالية؛
- نلاحظ أن إحصائية فيشر بلغت 99.72 وهي معنوية عند 1% مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج؛
- وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد التي بلغت 0.926 فإنها تعني أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية أي أن كفاية رأس المال تفسر 92.6% من قيمة الرافعة المالية، والنسبة الباقية 7.4% تعود لعوامل أخرى

ومنه فإن لكفاية رأس المال علاقة عكسية ذات دلالة معنوية مع الرافعة المالية فكلما زادت قيمة كفاية رأس المال بوحدة واحدة نقصت الرافعة المالية بمقدار 0.078.

خلاصة الفصل

تم إجراء الدراسة على عينة من 08 بنوك من البنوك التجارية الجزائرية منها 03 بنوك عمومية و 05 بنوك خاصة، بهدف دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية هذه الأخيرة.

من خلال دراسة القوائم المالية لهذه البنوك يظهر لنا وجود تذبذب في النتائج المالية لها ما يدل على عدم وجود سياسة واضحة للنهوض بالقطاع البنكي، مع غياب التطلع لبلوغ أهداف تمكن من التطور والتقدم. فالبنوك الجزائرية تحافظ على الاستمرارية والاستقرار فقط، ويعود هذا لعدم وجود سوق مالي نشط يمكن من التحفيز على المنافسة ويشجع على التطور.

أبرزت الدراسة وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع العائد على الأصول، في حين توجد علاقة عكسية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع كل من العائد على الأموال الخاصة والرافعة المالية.

خاتمة

خاتمة:

لقد تعددت مداخل تقييم الأداء المالي البنكي وتباينت نظرا لدورها الفعال في حماية البنوك وقدرتها على اكتشاف مواطن القوة والضعف إن وجد، وقد اكتست هذه الأخيرة مكانتها من أهمية البنوك البالغة في تطوير الاقتصاد والنهوض بالتنمية، ونظرا لتوالي الأزمات المالية التي تعصف بالقطاع البنكي فقد لجأ المسؤولون عن القطاع للبحث عن طرق لحمايته من الأخطار وضمان سلامته، فعملوا على تبني معايير تساعد على الوصول إلى هذه الغاية، لهذا جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية لتصدر معيارا موحدًا لكفاية رأس المال ليكون مساعد للبنوك على مواجهة المخاطر.

لقد واجه معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل الكثير من الانتقادات نظرا للسلبات التي ظهرت بعد التطبيق واسع النطاق الذي عرفه، لذلك عملت اللجنة على تطويره في كل مرة حسب الظروف السائدة وذلك بمحاولة إدراج جل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك ضمن حساب كفاية رأس المال فكانت بازل الثانية والثالثة.

يعد النظام البنكي الجزائري جزءا من النظام البنكي العالمي لذلك فقد تأثر بالمعايير الصادرة عن لجنة بازل وحاول تبنيها من أجل الحماية ومواكبة التطورات، من أجل هذا حاول هذا البحث دراسة أثر تبني البنوك الجزائرية لمدخل كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية.

ومن أجل مناقشة إشكالية هذا البحث انطلقنا من مجموعة دراسات سابقة مختلفة بين عربية وأجنبية تناولت هذا الموضوع أو جزء منه، ثم لنقوم بتقسيم البحث إلى فصول أربع ناقش الفصل الأول والثاني منها تقييم الأداء المالي في البنوك ومدخل كفاية رأس المال في البنوك التجارية أما الفصل الثالث فقد تناول تبني النظام البنكي الجزائري لمدخل كفاية رأس المال من الناحيتين القانونية والتطبيقية، وفي الأخير الدراسة الميدانية مثلت الفصل الرابع بقياس أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية وذلك باختيار عينة من 08 بنوك منها 05 بنوك عمومية و03 بنوك خاصة وتم استعمال أسلوب التحليل الإحصائي Panel Data.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة ومناقشة محاور البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نقسمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية كما يلي:

➤ النتائج النظرية:

- إن لتقييم الأداء المالي البنكي أهمية كبيرة تساعد على ضمان الاستمرارية وتحقيق الربحية؛
- يعتبر مدخل كفاية رأس المال من أهم مداخل التقييم المالي البنكي على الإطلاق لذلك عمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية على تبنيه والعمل على تطويره بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الدولية؛
- أصدر النظام البنكي الجزائري منظومة من الأطر التشريعية تساعد على تبني معايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية؛
- لم تتمكن البنوك الجزائرية من التطبيق الكلي لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية نظرا لاختلاف البيئة البنكية الجزائرية عن البيئة البنكية العالمية، إضافة إلى أن تبني هذه المعايير يتجاوز اصدار نظم وتعليمات إلى خلق ثقافة بنكية جديدة.

➤ النتائج التطبيقية:

- من خلال دراستنا الميدانية حاولنا دراسة أثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية الجزائرية فكانت النتائج كالآتي:
- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع العائد على الأصول فكلما زادت قيمة كفاية رأس المال بوحدة واحدة زاد معدل العائد على الأصول بمقدار 0.03.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى 10% لكفاية رأس المال مع العائد على الأموال الخاصة فكلما زادت قيمة كفاية رأس المال بوحدة واحدة نقص العائد على الأموال الخاصة بمقدار 0.19.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية لكفاية رأس المال مع الرافعة المالية فكلما زادت قيمة كفاية رأس المال بوحدة واحدة نقصت الرافعة المالية بمقدار 0.078.

التوصيات:

بناء على دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم التوصيات

التالية:

- محاولة التبنّي الفعلي للمعايير الدولية وذلك بالخروج من دائرة سن القوانين والأنظمة إلى دائرة التطبيق والممارسة؛
- توفير النظم الفعالة والوسائل الكافية لتقدير المخاطر البنكية؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بما يتلاءم مع تطبيق المعايير الدولية؛
- ضرورة نشر معدلات كفاية رأس المال ضمن التقارير النهائية للبنوك تماشيا مع متطلبات الإفصاح؛
- ضرورة الموازنة بين متطلبات كفاية رأس المال والربحية مما يوفر فرصا أوسع للاستثمار،
- عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال؛
- العمل على خلق جو المنافسة بين البنوك وتنشيط السوق المالي الجزائري.

آفاق الدراسة:

رغم محاولتنا الاطلاع بجوانب الموضوع إلا أنه ما تزال بعض النقاط تستوجب التعمق والتحليل لذلك نقترحها في شكل مواضيع نلخصها في:

- دراسة ملائمة تبني مدخل كفاية رأس المال للقطاع البنكي الجزائري؛
- تحديات قياس المخاطر في البنوك الجزائرية؛
- أساليب عصرنه وتطوير القطاع البنكي الجزائري؛
- كيفية تفعيل وتنشيط السوق المالي الجزائري.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

- جميل الزيداني السعودي، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999؛
- جميل حسين البديري، البنوك: مدخل إداري ومحاسبي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003؛
- حامد أبو زيد الدسوقي، إدارة البنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1994؛
- خالد عبد الرحيم الهيتي، إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي - دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 1999؛
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض 2000.
- سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018؛
- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، الطبعة الأولى، مكتبة الريام، الجزائر، 2006؛
- شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992؛
- طارق عبد العال حماده، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية القاهرة، مصر، 2001؛
- طارق عبد العال حماده، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " الدار الجامعية الاسكندرية مصر 1999؛
- طارق عبد العال حماده، تقييم أداء البنوك العائد والمخاطرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001؛
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010؛
- عبد الفتاح أحمد، الاجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات بازل، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1993؛

- علي بن قدور، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018؛
- فريد حبيب ليان، مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت، 2019؛
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدور، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة 1، 2003؛
- الكرخي مجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014؛
- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2018؛
- مسلم علاوي السعد وآخرون، بطاقة العلامات المتوازنة: مدخل للإدارة المستدامة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012؛
- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1998؛
- نصر حمود، مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانياً: المجالات

- أحمد بوراس، عياش زبير، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الدول النامية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، جامعة قسنطينة 2007؛
- الأمين الزين عمر الزين، تسعير الخدمات المصرفية وأثره على ربحية المصارف التجارية العاملة بالسودان، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15، السودان، 2015؛
- انعام محسن حسن زوليف، عبد الناصر نور، أهمية ومدى استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في تقويم الأداء، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الأردنية، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 2؛
- باصور رضوان، أساليب التحليل المالي لتقييم جودة الأرباح كمؤشر على أداء المؤسسة، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة يحي فارس المدينة 2018،

- بريش عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفق بازل 2 و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي المصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013؛
- بعزيز سعيد، مخلوفي طارق، إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية، دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، 2019؛
- بوشرمة عبد الحميد، مقررات بازل 3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية - دراسة حالة الأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة علي لونيبي البلدية، 2018؛
- حمزة رملي، عمار قرفي، قياس الأداء باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2021؛
- حياة النجار، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف 1، 2013؛
- خاطر اسمهان، الرقابة في المنظومة المصرفية الجزائرية على ضوء مقررات لجنة بازل، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 10، جامعة باتنة 1، جوان 2016؛
- رامي أبو وادي، نهيل سقف الحيط، القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 30(12)، فلسطين، 2016؛
- زبير عياش، اتفاقية بازل كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، 2013، جامعة محمد خيضر بسكرة،
- سليمان ناصر، أ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، جامعة سطيف 1، 2006.
- سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة سطيف 1، 2014،

- سويسسي الهواري، رمضاني حميدة، قياس أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من منظور خلق القيمة باستخدام مؤشرات الأداء الحديثة، دراسة حالة مجمع صيدال للفترة 2010-2015 مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 2، جامعة غرداية، 2017؛
- شريف أحمد يحي، تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس، العدد 2، 2017
- شوقي بورقبة، طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد 01، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2011؛
- صبري مقيم، محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، مجلة الحقيقة، العدد 13، جامعة أدرار، 2014؛
- صليحة عماري، علي بن ثابت، نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels كمدخل لتقييم البنوك، دراسة حالة بنك الخليج الكويت، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38، جامعة أم البواقي، 2018؛
- عاشوري صورية، مهدي ذواوي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية، دراسة حالة البنوك الخاصة الجزائرية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بشار، 2019.
- عاشوري صورية، نظام التقييم المصرفي كآلية للرقابة بالتركيز على المخاطر في البنوك التجارية، دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2008؛
- عباسي طلال، أولاد زاوي عبد الرحمان، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 6، العدد 3، جامعة أم البواقي، 2019؛
- العربي قلاع الدم، علي بن ساحة، حمزه عمي السعيد، أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021

- فضيلة بوطورة، سمايلي نوفل، مواكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات أنظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 2، المركز الجامعي ميلة، 2019؛
- قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2015-2019 - مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021
- لعراف زاهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 11، العدد 3، جامعة زيان عشور الجلفة، 2017؛
- لعراف زاهية، قدير مصطفى-قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية مجلد 6 العدد 01، جامعة زيان عشور الجلفة، 2020؛
- مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري camel و camels بنك السودان المركزي كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005؛
- مجيد محسن محمد الغالبي، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية، دراسة تطبيقية، مجلة الكويت العدد 26 العراق 2016؛
- محبوب على، سنوسي علي، تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8 العدد 3، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020؛
- محمد حسن رشم، علاء داشي دغيم، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 3 على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 08 العدد 01، العراق 2018؛
- مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، دراسة تطبيقية، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020؛

- نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018 -مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد3، العدد 02، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2019؛
 - ودان بو عبد الله، شوشة يمينه، أثر تطبيق نظام التقييم البنكي، Camels في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 08، جامعة سكيكدة، 2017؛
 - يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS على فعالية الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة
- ثالثا: المذكرات والأطروحات الجامعية**
- أحمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة؛
 - أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية (دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية) جامعة الشرق الأوسط 2015، رسالة ماجستير؛
 - بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006؛
 - بن مصطفى عبد القادر، البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3 دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان، 2018؛
 - تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات بازل: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008؛
 - حسين المحمود، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2014؛

- حياة النجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014؛
- زايدي مريم، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017؛
- زبير عياش، تأثير تطبيق بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة أم البواقي، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012؛
- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل -دراسة حالة البنوك الإسلامية- أطروحة دكتوراه جامعة ابو بكر بلقائد، تلمسان، 2017؛
- لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010؛
- معمري نرجس، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3 -دراسة حالة بنك التنمية المحلية- أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أو الحاج البويرة، 2020؛
- مونة يونس، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر: دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015؛
- نادية مسعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2018؛
- هاني أحمد محمود دبيك، العلاقة بين معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة
- هاني مريم، حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال 2016، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، 2018،

رابعا: الدراسات والملتقيات

صندوق النقد العربي، الملاحح الأساسية لاتفاقية بازل 2، دراسة مقدمة إلى الاجتماع الثاني والعشرون لمجلي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القاهرة سبتمبر 2000.

خامسا: القوانين والأنظمة

- الأمر 36-66 المؤرخ في 1966/12/29 المعدل والمتمم بالأمر 75-67 المؤرخ في 1967/05/11
- الأمر 04-10 المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 2 والمادة 3 من النظام 04-11 المؤرخ في 2011/05/24 يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.
- المادة 02 من النظام 01-14 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام 01-14 المؤرخ في 2014/02/16 المتعلق بنسبة الملاءة في البنوك والمؤسسات المالية.
- تقرير بنك الجزائر 2013 2018
- النظام 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 في العدد 73 من الجريدة الرسمية والمتعلق برفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية.

سادسا: المواقع الالكترونية:

- دادور. (2013). اتفاقية بازل لكفاية رأس المال. <https://www.facebook.com/DrAhmedDador/posts/130262130470452>
- معجم المعاني 2021/07/13 19:42 <http://www.almaany..com>

المراجع باللغة الأجنبية:

- François Desmicht, **Pratique de l'activité bancaire, 2ème édition**, Dunod, Paris 2007
- Gilles Bressy, Christian Konkuyt, **Economie d'entreprise. Edition Sirey**, Paris, 1990,
- John hull, **Gestoin des Risk et institutions Financieres**, Pearson Education, Paris, France, 2007
- Josette Peyrard, **Analyse financière. Librairie Vuibert**, 8^e ed, Paris, 1999
- Kaplan Robert, Norton David P, **The Balanced Scorecard-Measures That Drive Performance**, Haryard Businness Review, 1992
- Pascal Dumontier, Denis Dupré, **Pilotage bancaire les normes IAS et la réglementation Bale 2**, Revue Banque, Paris 2005
- Peter Rose, **Commercial Bank Management**, Mc graw hill International editions finance series, Forth edition
- Philippe Garsuault et Stephane Praimi, **La Banque Fonctionnement et stratégies**, Ed.economica,Paris, 1995,
- Servigny & Renault, **Measuring and Manaqing Credit Risk**, Standard & Poor's Credit Ratings, 2004
- Shelagh Heffernan, **Modern Banking**, John wiley and Sons, LTD, England, 2005

ثانياً: المجلات

- Bryan J.Balin, **Basel 1, Basel 2 and emerging markets**, the johns hopking school of advanced international studies, 2007
- Canan Ozkan , **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel 3**, Comcec Financial Cooperaion Working Group Meeting ANKARA, March 19, 2015
- Hamza Fkir, **Presentation Du Nouvel Accord De Bele Sur Fonds Propres**, Revue management- information-finance, n°5, 2009,
- Jean Dermine, **Bank Regulation after the Global Financial Crisis: Good Intentions and Unintended Evil**, European Financial Management, Vol 9999, No.9999, 2013
- Kurt Burneo Farfan, et al, **Financial Ratio Method Peruvianlisted Companies**, Espacios, Vol 38, N38, 2017
- Luis A. Ksekende, **The Relevance of Global Reform of Bank Regulation: A Perspective from Africa**, Journal of African Development, (2015), n17
- Pascal Dumontier, Denis Dupré, **Pilotage bancaire les normes IAS et la réglementation Bale 2**, Revue Banque, Paris 2005
- Pichaphop Chalermchatvichien, **Seksak Jurneomvoong, Pornsit Jiraporn, Basel 3, capital stability, risk-taking, ownership: Evidencefrom Asia**, Journal of Multinational Financial Management, No 28, 2014
- Robert G.Eccles, **The Performance Measurement Manifesto**, HarvardBusiness Review Januaru-February 1991

ثالثا: المذكرات والأطروحات

- Martin Mikael Lilius, **Basel 3: Mapping the effect to stability**, output and lending in the Nordics, Thesis, M.SC. Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14/08/2012,
- Sylvie Taccola lapierre, **Le dispositif prudentiel bale 2 autoévaluation et contrôle interne une application au cas français**, thèse de doctorat en science gestion, Université du sud Toulon-var-France, 2008

رابعا: القوانين والأنظمة

- Article n°05, instruction n°74-94 du 29/11/1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers
- Article n°06 et 07, instruction n°74-94 du 29/11/1994,op.cit
- Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standars, Bank of International Settlements, June, 2006

الملاحق

الملحق رقم 01 : القوائم المالية للبنك الخارجي لسنة 2020

ANNEXE N°1 bis
HORS BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

ENGAGEMENTS		31-12-2020	31-12-2019
A ENGAGEMENTS DONNES		1 167 212 238 919,81	1 071 379 423 943,50
1 Engagements de financement en faveur des institutions financières	3.1	-	-
2 Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.2	639 412 406 740,91	526 074 806 241,33
3 Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.3	-	-
4 Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.4	321 462 585 807,01	318 921 336 377,59
5 Autres engagements donnés	3.5	206 337 246 371,89	226 383 281 324,58
B ENGAGEMENTS REÇUS		1 062 808 308 721,79	1 066 730 329 817,46
6 Engagements de financement reçus des institutions financières	3.6	188 979 973 288,88	255 739 824 094,83
7 Engagements de garantie reçus des institutions financières	3.7	858 732 968 432,91	795 470 438 722,60
8 Autres engagements reçus	3.8	15 095 447 000,00	15 500 047 000,00

M. NADOUJNE [Signature]

Directeur [Signature]

Ordre	Passif	Site	31-12-20	31-12-19
1	Banque centrale	2.14	95 848 447 136,06	106 762 400 000,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.15	106 596 141 981,41	1 570 351 502,33
3	Dettes envers la clientèle	2.16	2 182 656 815 346,20	2 150 694 367 314,99
4	Dettes représentées par un titre	2.17	43 672 951 870,71	38 889 463 678,31
5	Impôts courants - passif	2.18	25 230 207 310,67	24 226 955 382,58
6	Impôts différés - passif	2.19	2 802 633,75	8 805 743,20
7	Autres passifs	2.20	78 109 335 510,37	344 759 225 244,48
8	Comptes de régularisation	2.21	45 923 657 670,09	75 221 795 941,49
9	Provisions pour risques et charges	2.22	20 520 303 913,32	11 584 084 377,73
10	Subventions d'équipement - autres subventions d'investissement	2.23	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.24	45 663 329 009,09	44 081 036 991,16
12	Dettes subordonnées	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
13	Capital	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
14	Primes liées au capital	2.27	0,00	0,00
15	Réserves	2.28	98 052 576 241,67	65 504 223 228,43
16	Écart d'évaluation	2.29	18 526 870 139,36	14 484 204 034,52
17	Écart de réévaluation	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
18	Rapport à nouveau (+/-)	2.31	16 532 717 622,12	12 301 318 294,00

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilés	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23
6	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	196 834 651,47	573 137 539,63
7	(+) Produits des autres activités	4.7	63 660 000 056,31	8 003 311 793,73
8	(-) Charges des autres activités	4.7	(55 206 165 877,13)	(6 675 666 625,58)
9	PRODUIT NET BANCAIRE		131 844 093 243,58	124 213 273 272,24
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(13 650 531 379,36)	(14 036 982 955,87)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(965 833 389,14)	(955 199 060,10)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		117 227 728 474,88	109 221 091 256,26
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(36 747 735 700,04)	(27 777 796 396,34)
14	(+) Rapproches de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	8 629 142 900,84	242 699 841,63
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION		89 109 135 675,68	81 685 994 701,55
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	5 389 505,00	(311 798,67)
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)		-	-
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)		-	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		89 114 525 180,68	81 685 682 902,88
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(20 494 430 203,23)	(19 137 329 889,64)
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		68 620 094 978,45	62 548 353 013,24

الملحق رقم 2 القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري لسنة 2020

etats_financiers...	
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	743 997
Dettes envers la clientèle	1 513 359
Dettes représentées par un titre	49 465
Impôts courants- Passif	9 176
Impôts différés - Passif	352
Autres passifs	35 082
Comptes de régularisation	13 052
Provisions pour risques et charges	51 370
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	147 457
Écart d'évaluation	884
Écart de réévaluation	15 921
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	20 603
Total du passif	3 689 134

ACTIF	
	Unités: Millions DA
Caisse, Banques Centrales, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 072
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	—
Actifs financiers disponibles à la vente	175 173
Prêts et cessions sur les institutions financières	505 444
Prêts et cessions sur la clientèle	1 580 260
Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	809
Impôts courants – Actif	5 450
Impôts différés – Actif	2 804
Autres actifs	13 258
Comptes de régularisation	243
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 777
Immobilisations de placement	—
Immobilisations corporelles	14 234
Immobilisations incorporelles	394
Ecarts d'acquisition	—
Total de l'actif	2 609 134
HORS-BILAN	
31 Décembre 2020	
Engagements donnés	727 458
Engagements de financement en faveur de la clientèle	254 230
Engagements de garantie émis des institutions financières	264 837
Engagements de garantie émis de la clientèle	155 193
Engagements de garantie reçus des institutions financières	600 478
Autres engagements donnés	0,2

	UTM MILIARDE LVA
(+) Intérêts et produits assimilés	301 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 501
(+) Commissions (Produits)	5 393
(-) Commissions (Charges)	-384
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	354
(+) Produits des autres activités	1 185
(-) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	83 648
(-) Charges générales d'exploitation	-36 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	65 805
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	26 771
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	26 732

الملحق رقم 04: القوائم المالية لترست بنك لسنة 2020

20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521	522	523	524	525	526	527	528	529	530	531	532	533	534	535	536	537	538	539	540	541	542	543	544	545	546	547	548	549	550	551	552	553	554	555	556	557	558	559	560	561	562	563	564	565	566	567	568	569	570	571	572	573	574	575	576	577	578	579	580	581	582	583	584	585	586	587	588	589	590	591	592	593	594	595	596	597	598	599	600	601	602	603	604	605	606	607	608	609	610	611	612	613	614	615	616	617	618	619	620	621	622	623	624	625	626	627	628	629	630	631	632	633	634	635	636	637	638	639	640	641	642	643	644	645	646	647	648	649	650	651	652	653	654	655	656	657	658	659	660	661	662	663	664	665	666	667	668	669	670	671	672	673	674	675	676	677	678	679	680	681	682	683	684	685	686	687	688	689	690	691	692	693	694	695	696	697	698	699	700	701	702	703	704	705	706	707	708	709	710	711	712	713	714	715	716	717	718	719	720	721	722	723	724	725	726	727	728	729	730	731	732	733	734	735	736	737	738	739	740	741	742	743	744	745	746	747	748	749	750	751	752	753	754	755	756	757	758	759	760	761	762	763	764	765	766	767	768	769	770	771	772	773	774	775	776	777	778	779	780	781	782	783	784	785	786	787	788	789	790	791	792	793	794	795	796	797	798	799	800	801	802	803	804	805	806	807	808	809	810	811	812	813	814	815	816	817	818	819	820	821	822	823	824	825	826	827	828	829	830	831	832	833	834	835	836	837	838	839	840	841	842	843	844	845	846	847	848	849	850	851	852	853	854	855	856	857	858	859	860	861	862	863	864	865	866	867	868	869	870	871	872	873	874	875	876	877	878	879	880	881	882	883	884	885	886	887	888	889	890	891	892	893	894	895	896	897	898	899	900	901	902	903	904	905	906	907	908	909	910	911	912	913	914	915	916	917	918	919	920	921	922	923	924	925	926	927	928	929	930	931	932	933	934	935	936	937	938	939	940	941	942	943	944	945	946	947	948	949	950	951	952	953	954	955	956	957	958	959	960	961	962	963	964	965	966	967	968	969	970	971	972	973	974	975	976	977	978	979	980	981	982	983	984	985	986	987	988	989	990	991	992	993	994	995	996	997	998	999	1000	1001	1002	1003	1004	1005	1006	1007	1008	1009	1010	1011	1012	1013	1014	1015	1016	1017	1018	1019	1020	1021	1022	1023	1024	1025	1026	1027	1028	1029	1030	1031	1032	1033	1034	1035	1036	1037	1038	1039	1040	1041	1042	1043	1044	1045	1046	1047	1048	1049	1050	1051	1052	1053	1054	1055	1056	1057	1058	1059	1060	1061	1062	1063	1064	1065	1066	1067	1068	1069	1070	1071	1072	1073	1074	1075	1076	1077	1078	1079	1080	1081	1082	1083	1084	1085	1086	1087	1088	1089	1090	1091	1092	1093	1094	1095	1096	1097	1098	1099	1100	1101	1102	1103	1104	1105	1106	1107	1108	1109	1110	1111	1112	1113	1114	1115	1116	1117	1118	1119	1120	1121	1122	1123	1124	1125	1126	1127	1128	1129	1130	1131	1132	1133	1134	1135	1136	1137	1138	1139	1140	1141	1142	1143	1144	1145	1146	1147	1148	1149	1150	1151	1152	1153	1154	1155	1156	1157	1158	1159	1160	1161	1162	1163	1164	1165	1166	1167	1168	1169	1170	1171	1172	1173	1174	1175	1176	1177	1178	1179	1180	1181	1182	1183	1184	1185	1186	1187	1188	1189	1190	1191	1192	1193	1194	1195	1196	1197	1198	1199	1200	1201	1202	1203	1204	1205	1206	1207	1208	1209	1210	1211	1212	1213	1214	1215	1216	1217	1218	1219	1220	1221	1222	1223	1224	1225	1226	1227	1228	1229	1230	1231	1232	1233	1234	1235	1236	1237	1238	1239	1240	1241	1242	1243	1244	1245	1246	1247	1248	1249	1250	1251	1252	1253	1254	1255	1256	1257	1258	1259	1260	1261	1262	1263	1264	1265	1266	1267	1268	1269	1270	1271	1272	1273	1274	1275	1276	1277	1278	1279	1280	1281	1282	1283	1284	1285	1286	1287	1288	1289	1290	1291	1292	1293	1294	1295	1296	1297	1298	1299	1300	1301	1302	1303	1304	1305	1306	1307	1308	1309	1310	1311	1312	1313	1314	1315	1316	1317	1318	1319	1320	1321	1322	1323	1324	1325	1326	1327	1328	1329	1330	1331	1332	1333	1334	1335	1336	1337	1338	1339	1340	1341	1342	1343	1344	1345	1346	1347	1348	1349	1350	1351	1352	1353	1354	1355	1356	1357	1358	1359	1360	1361	1362	1363	1364	1365	1366	1367	1368	1369	1370	1371	1372	1373	1374	1375	1376	1377	1378	1379	1380	1381	1382	1383	1384	1385	1386	1387	1388	1389	1390	1391	1392	1393	1394	1395	1396	1397	1398	1399	1400	1401	1402	1403	1404	1405	1406	1407	1408	1409	1410	1411	1412	1413	1414	1415	1416	1417	1418	1419	1420	1421	1422	1423	1424	1425	1426	1427	1428	1429	1430	1431	1432	1433	1434	1435	1436	1437	1438	1439	1440	1441	1442	1443	1444	1445	1446	1447	1448	1449	1450	1451	1452	1453	1454	1455	1456	1457	1458	1459	1460	1461	1462	1463	1464	1465	1466	1467	1468	1469	1470	1471	1472	1473	1474	1475	1476	1477	1478	1479	1480	1481	1482	1483	1484	1485	1486	1487	1488	1489	1490	1491	1492	1493	1494	1495	1496	1497	1498	1
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	---

الملحق رقم 05: القوائم المالية لبنك بي أن بي باريبار لسنة 2020

1:14

BNP PARIBAS.pdf 2020 القوائم المالية الميزانية لسنة 2020

LE BILAN	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
ACTIF			
Caisse, Banque Centrale, CCP	40 522 879	42 737 946	20 779 423
Actifs financiers disponibles à la vente	19 479 614	15 029 115	4 442 499
Prêts et Emprunts sur les instruments financiers	3 834 468	12 238 343	(5 503 786)
Prêts et Emprunts sur le crédit	140 551 429	140 261 180	(11 729 628)
Impôts courants - Actif	1 307 439	1 988 248	408 367
Impôts différés - Actif	3 943 883	2 289 205	754 387
Autres actifs	3 647 664	2 384 813	1 263 879
Comptes de régularisation	2 500 000	2 460 938	89 061
Participations dans les filiales, les co-entreprises et les entités associées	17 476	17 476	0
Immobilisations corporelles	7 465 546	7 518 299	(453 707)
Immobilisations incorporelles	235 261	348 791	(31 249)
Total actif	175 504 597	278 264 154	4 942 243

LE BILAN	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
PASSIF			
Dettes envers les institutions financières	4 184 436	4 341 940	(146 502)
Dettes envers la clientèle	112 762 468	111 027 129	1 734 339
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	1 175 896	1 844 039	(668 142)
Impôts différés - Passif	1 004	4 981	(3 877)
Autres actifs	8 518 494	8 008 177	(377 881)
Comptes de régularisation	4 811 186	4 371 041	1 040 135
Provisions pour risques et charges	4 461 361	1 951 809	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 461 417	4 813 390	(251 972)
Capital	16 846 044	(91 900 000)	0
Réserves	1 342 036	1 005 000	242 398
Ecarts d'évaluation (net)	27 774	32 538	4 604
Report à l'exercice (net)	9 562 889	9 958 753	1 801 846
Mutual de Trésorerie (net)	1 844 987	4 048 154	(2 045 767)

= 0 - Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	145 113	653 409	54 734
= Produits des autres activités	1 748 388	2 048 114	(1 887 812)
= Charges des autres activités	(988 774)	(917 896)	634 215
Produit net bancaire	13 905 143	16 990 507	(793 834)
= Charges générales de régularisation	(7 307 417)	(6 478 545)	(937 572)
= Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(911 458)	(883 470)	(18 967)
Résultat brut d'exploitation	7 686 268	9 628 262	(1 943 153)
= Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et aux autres amortissements	(8 336 879)	(5 969 602)	(1 331 267)
= Report de provisions, de pertes de valeur et d'amortissements sur exercices antérieurs	4 377 323	3 969 389	607 639
Résultat d'exploitation	4 228 362	6 958 389	(1 286 957)
= 0 - Gains ou pertes nets sur autres actifs	1 304	—	1 304
= Résultat extra-financier (produits)	4 758	5 001	(243)
= Résultat extra-financier (charges)	(12 344)	(5 250)	(9 046)
Résultat avant impôt	4 223 076	6 958 140	(1 291 947)
Impôt sur les résultats et autres impôts	(1 418 887)	(1 664 767)	244 086
Résultat net de l'exercice	3 804 189	4 893 373	2 045 767

Elaboré par le service des états financiers

الملحق رقم 06: القوائم المالية لبنك خليج الجزائر لسنة 2020

[illegible]

LIGNE	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Revenus et produits au passif	4.01	9 227 007	10 923 000	169 675
Revenus et charges au passif	4.02	1 520 044	1 425 042	95 002
Contributions	4.01	1 276 49	1 564 476	16 997
Charges/Contributions	4.02	222 232	624 562	202 330
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente				-
Produits des autres activités	4.01	1 020 000	4 004 391	4 000 770
Charges des autres activités	4.02	68 000	27 000	45 000
PRODUIT NET BANCAIRE	4.03	81 766 076	86 761 524	2 995 075
Charges générales d'exploitation	4.04	5 627 909	5 532 325	20 584
Dotations aux amortissements et provisions	4.02 000	1 700 000	1 700 000	0 000
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		8 138 167	10 924 279	2 786 112
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles	4.05	4 000 000	4 000 000	0 000
Reprises de provisions, dévaluations de valeurs et des pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles	4.05	4 100 000	1 000 000	3 100 000
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		8 375 167	8 700 279	3 334 888
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.06	0 000	0 000	0 000
Gains et pertes nets sur Prouds		-	-	-
Gains et pertes nettes sur Prouds		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔT		8 375 167	8 700 279	3 334 888
Impôts sur les résultats et autres	4.07	4 700 000	2 100 000	4 600 000
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		4 675 167	6 600 279	1 925 112

الملحق رقم 07: القوائم المالية لبنك العرب ABC لسنة 2020

ANNEXE N°1 (9a) - MODÈLE DU HORS-BILAN 2020		
(à compléter avec le bilan par institution au 31 décembre 2020)		
	2020	2019
HORS-BILAN		
ENGAGEMENTS DONNÉS :		54 800 000
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1	500 000
Engagements de financement en faveur des clients	2	1 200 000
Engagements d'engagements d'achat et de vente des titres	3	90 000 000
Engagements d'engagements d'achat et de vente des titres	4	2 700 000
Autres engagements donnés	5	1 000 000
ENGAGEMENTS REÇUS :		25 140 000
Engagements de financement reçus des institutions financières	6	1 000 000
Engagements d'engagements d'achat et de vente des titres	7	1 000 000
Autres engagements reçus	8	-
ANNEXE N°2 - MODÈLE DU COMPTE DE RÉSULTATS 2020		
(à compléter avec le bilan par institution au 31 décembre 2020)		
	2020	2019
COMPTE DE RÉSULTATS		
+ Intérêts et produits assimilés	1	3 500 000
- Intérêts et charges assimilables	2	- 500 000
+ Commissions (produits)	3	100 000
- Commissions (charges)	4	- 5 000
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	5	-
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers négociés à la vente	6	-
+ Produits des autres activités	7	100 000
- Charges des autres activités	8	-
PRODUIT NET BRUT		3 000 000
- Charges générales d'exploitation	9	- 2 000 000
- Impôts et taxes, amortissements et autres pertes sur valeurs et immobilisations, provisions et révisions	10	- 400 000
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		2 600 000
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	11	- 200 000
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers négociés à la vente	12	50 000
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		2 450 000
+/- Gains ou pertes nets sur autres activités	13	-
+/- Gains ou pertes nets sur autres activités	14	-
+/- Gains ou pertes nets sur autres activités (charges)	15	-
RÉSULTAT AVANT IMPÔT		2 450 000
- Impôts sur les bénéfices et assimilés	16	- 500 000
RÉSULTAT NET D'EXPLOITATION		1 950 000

	2020	2019
ACTIF		
Capitaux propres (comptes d'équité) : dettes des créanciers classées	1	9 500 000
Actifs financiers à court terme et à long terme (autres que les dérivés)	2	—
Actifs financiers à long terme (autres que les dérivés)	3	—
Participations dans des entreprises associées	4	10 400 000
Participations dans des entreprises liées	5	40 000 000
Actifs financiers dérivés à court terme	6	5 000 000
Actifs financiers dérivés à long terme	7	10 000 000
Actifs financiers dérivés à court terme	8	10 000 000
Actifs financiers dérivés à long terme	9	10 000 000
Participations dans des entreprises liées (autres que les entreprises liées)	10	9 400 000
Actifs financiers dérivés à court terme	11	—
Actifs financiers dérivés à long terme	12	10 000 000
Actifs financiers dérivés à court terme	13	10 000 000
Actifs financiers dérivés à long terme	14	10 000 000
Total actif		90 000 000

ANNEXE 1 - MODÈLE DE BILAN

Le bilan est un état financier qui résume la situation financière d'une entreprise à une date donnée.

	2020	2019
PASSIF		
Capitaux propres (comptes d'équité) : dettes des créanciers classées	1	9 500 000
Actifs financiers à court terme et à long terme (autres que les dérivés)	2	—
Actifs financiers à long terme (autres que les dérivés)	3	—
Participations dans des entreprises associées	4	10 400 000
Participations dans des entreprises liées	5	40 000 000
Actifs financiers dérivés à court terme	6	5 000 000
Actifs financiers dérivés à long terme	7	10 000 000
Actifs financiers dérivés à court terme	8	10 000 000
Actifs financiers dérivés à long terme	9	10 000 000
Participations dans des entreprises liées (autres que les entreprises liées)	10	9 400 000
Actifs financiers dérivés à court terme	11	—
Actifs financiers dérivés à long terme	12	10 000 000
Actifs financiers dérivés à court terme	13	10 000 000
Actifs financiers dérivés à long terme	14	10 000 000
Total passif		90 000 000

الملحق رقم 08: القوائم المالية لبنك سوسيتي جنرال لسنة 2020

Kategorie		Kategorie		Kategorie	
Produkt	Preis	Produkt	Preis	Produkt	Preis
Produkt 1	10,00	Produkt 2	15,00	Produkt 3	20,00
Produkt 4	25,00	Produkt 5	30,00	Produkt 6	35,00
Produkt 7	40,00	Produkt 8	45,00	Produkt 9	50,00
Produkt 10	55,00	Produkt 11	60,00	Produkt 12	65,00
Produkt 13	70,00	Produkt 14	75,00	Produkt 15	80,00
Produkt 16	85,00	Produkt 17	90,00	Produkt 18	95,00
Produkt 19	100,00	Produkt 20	105,00	Produkt 21	110,00
Produkt 22	115,00	Produkt 23	120,00	Produkt 24	125,00
Produkt 25	130,00	Produkt 26	135,00	Produkt 27	140,00
Produkt 28	145,00	Produkt 29	150,00	Produkt 30	155,00
Produkt 31	160,00	Produkt 32	165,00	Produkt 33	170,00
Produkt 34	175,00	Produkt 35	180,00	Produkt 36	185,00
Produkt 37	190,00	Produkt 38	195,00	Produkt 39	200,00
Produkt 40	205,00	Produkt 41	210,00	Produkt 42	215,00
Produkt 43	220,00	Produkt 44	225,00	Produkt 45	230,00
Produkt 46	235,00	Produkt 47	240,00	Produkt 48	245,00
Produkt 49	250,00	Produkt 50	255,00	Produkt 51	260,00
Produkt 52	265,00	Produkt 53	270,00	Produkt 54	275,00
Produkt 55	280,00	Produkt 56	285,00	Produkt 57	290,00
Produkt 58	295,00	Produkt 59	300,00	Produkt 60	305,00
Produkt 61	310,00	Produkt 62	315,00	Produkt 63	320,00
Produkt 64	325,00	Produkt 65	330,00	Produkt 66	335,00
Produkt 67	340,00	Produkt 68	345,00	Produkt 69	350,00
Produkt 70	355,00	Produkt 71	360,00	Produkt 72	365,00
Produkt 73	370,00	Produkt 74	375,00	Produkt 75	380,00
Produkt 76	390,00	Produkt 77	395,00	Produkt 78	400,00
Produkt 79	405,00	Produkt 80	410,00	Produkt 81	415,00
Produkt 82	420,00	Produkt 83	425,00	Produkt 84	430,00
Produkt 85	435,00	Produkt 86	440,00	Produkt 87	445,00
Produkt 88	450,00	Produkt 89	455,00	Produkt 90	460,00
Produkt 91	465,00	Produkt 92	470,00	Produkt 93	475,00
Produkt 94	480,00	Produkt 95	485,00	Produkt 96	490,00
Produkt 97	495,00	Produkt 98	500,00	Produkt 99	505,00
Produkt 100	510,00	Produkt 101	515,00	Produkt 102	520,00
Produkt 103	525,00	Produkt 104	530,00	Produkt 105	535,00
Produkt 106	540,00	Produkt 107	545,00	Produkt 108	550,00
Produkt 109	555,00	Produkt 110	560,00	Produkt 111	565,00
Produkt 112	570,00	Produkt 113	575,00	Produkt 114	580,00
Produkt 115	590,00	Produkt 116	595,00	Produkt 117	600,00
Produkt 118	605,00	Produkt 119	610,00	Produkt 120	615,00
Produkt 121	620,00	Produkt 122	625,00	Produkt 123	630,00
Produkt 124	635,00	Produkt 125	640,00	Produkt 126	645,00
Produkt 127	650,00	Produkt 128	655,00	Produkt 129	660,00
Produkt 130	665,00	Produkt 131	670,00	Produkt 132	675,00
Produkt 133	680,00	Produkt 134	685,00	Produkt 135	690,00
Produkt 136	695,00	Produkt 137	700,00	Produkt 138	705,00
Produkt 139	710,00	Produkt 140	715,00	Produkt 141	720,00
Produkt 142	725,00	Produkt 143	730,00	Produkt 144	735,00
Produkt 145	740,00	Produkt 146	745,00	Produkt 147	750,00
Produkt 148	755,00	Produkt 149	760,00	Produkt 150	765,00
Produkt 151	770,00	Produkt 152	775,00	Produkt 153	780,00
Produkt 154	785,00	Produkt 155	790,00	Produkt 156	795,00
Produkt 157	800,00	Produkt 158	805,00	Produkt 159	810,00
Produkt 160	815,00	Produkt 161	820,00	Produkt 162	825,00
Produkt 163	830,00	Produkt 164	835,00	Produkt 165	840,00
Produkt 166	845,00	Produkt 167	850,00	Produkt 168	855,00
Produkt 169	860,00	Produkt 170	865,00	Produkt 171	870,00
Produkt 172	875,00	Produkt 173	880,00	Produkt 174	885,00
Produkt 175	890,00	Produkt 176	895,00	Produkt 177	900,00
Produkt 178	905,00	Produkt 179	910,00	Produkt 180	915,00
Produkt 181	920,00	Produkt 182	925,00	Produkt 183	930,00
Produkt 184	935,00	Produkt 185	940,00	Produkt 186	945,00
Produkt 187	950,00	Produkt 188	955,00	Produkt 189	960,00
Produkt 190	965,00	Produkt 191	970,00	Produkt 192	975,00
Produkt 193	980,00	Produkt 194	985,00	Produkt 195	990,00
Produkt 196	995,00	Produkt 197	1000,00	Produkt 198	1005,00
Produkt 199	1010,00	Produkt 200	1015,00	Produkt 201	1020,00
Produkt 202	1025,00	Produkt 203	1030,00	Produkt 204	1035,00
Produkt 205	1040,00	Produkt 206	1045,00	Produkt 207	1050,00
Produkt 208	1055,00	Produkt 209	1060,00	Produkt 210	1065,00
Produkt 211	1070,00	Produkt 212	1075,00	Produkt 213	1080,00
Produkt 214	1085,00	Produkt 215	1090,00	Produkt 216	1095,00
Produkt 217	1100,00	Produkt 218	1105,00	Produkt 219	1110,00
Produkt 220	1115,00	Produkt 221	1120,00	Produkt 222	1125,00
Produkt 223	1130,00	Produkt 224	1135,00	Produkt 225	1140,00
Produkt 226	1145,00	Produkt 227	1150,00	Produkt 228	1155,00
Produkt 229	1160,00	Produkt 230	1165,00	Produkt 231	1170,00
Produkt 232	1175,00	Produkt 233	1180,00	Produkt 234	1185,00
Produkt 235	1190,00	Produkt 236	1195,00	Produkt 237	1200,00
Produkt 238	1205,00	Produkt 239	1210,00	Produkt 240	1215,00
Produkt 241	1220,00	Produkt 242	1225,00	Produkt 243	1230,00
Produkt 244	1235,00	Produkt 245	1240,00	Produkt 246	1245,00
Produkt 247	1250,00	Produkt 248	1255,00	Produkt 249	1260,00
Produkt 250	1265,00	Produkt 251	1270,00	Produkt 252	1275,00
Produkt 253	1280,00	Produkt 254	1285,00	Produkt 255	1290,00
Produkt 256	1295,00	Produkt 257	1300,00	Produkt 258	1305,00
Produkt 259	1310,00	Produkt 260	1315,00	Produkt 261	1320,00
Produkt 262	1325,00	Produkt 263	1330,00	Produkt 264	1335,00
Produkt 265	1340,00	Produkt 266	1345,00	Produkt 267	1350,00
Produkt 268	1355,00	Produkt 269	1360,00	Produkt 270	1365,00
Produkt 271	1370,00	Produkt 272	1375,00	Produkt 273	1380,00
Produkt 274	1385,00	Produkt 275	1390,00	Produkt 276	1395,00
Produkt 277	1400,00	Produkt 278	1405,00	Produkt 279	1410,00
Produkt 280	1415,00	Produkt 281	1420,00	Produkt 282	1425,00
Produkt 283	1430,00	Produkt 284	1435,00	Produkt 285	1440,00
Produkt 286	1445,00	Produkt 287	1450,00	Produkt 288	1455,00
Produkt 289	1460,00	Produkt 290	1465,00	Produkt 291	1470,00
Produkt 292	1475,00	Produkt 293	1480,00	Produkt 294	1485,00
Produkt 295	1490,00	Produkt 296	1495,00	Produkt 297	1500,00
Produkt 298	1505,00	Produkt 299	1510,00	Produkt 300	1515,00
Produkt 301	1520,00	Produkt 302	1525,00	Produkt 303	1530,00
Produkt 304	1535,00	Produkt 305	1540,00	Produkt 306	1545,00
Produkt 307	1550,00	Produkt 308	1555,00	Produkt 309	1560,00
Produkt 310	1565,00	Produkt 311	1570,00	Produkt 312	1575,00
Produkt 313	1580,00	Produkt 314	1585,00	Produkt 315	1590,00
Produkt 316	1595,00	Produkt 317	1600,00	Produkt 318	1605,00
Produkt 319	1610,00	Produkt 320	1615,00	Produkt 321	1620,00
Produkt 322	1625,00	Produkt 323	1630,00	Produkt 324	1635,00
Produkt 325	1640,00	Produkt 326	1645,00	Produkt 327	1650,00
Produkt 328	1655,00	Produkt 329	1660,00	Produkt 330	1665,00
Produkt 331	1670,00	Produkt 332	1675,00	Produkt 333	1680,00
Produkt 334	1685,00	Produkt 335	1690,00	Produkt 336	1695,00
Produkt 337	1700,00	Produkt 338	1705,00	Produkt 339	1710,00
Produkt 340	1715,00	Produkt 341	1720,00	Produkt 342	1725,00
Produkt 343	1730,00	Produkt 344	1735,00	Produkt 345	1740,00
Produkt 346	1745,00	Produkt 347	1750,00	Produkt 348	1755,00
Produkt 349	1760,00	Produkt 350	1765,00	Produkt 351	1770,00
Produkt 352	1775,00	Produkt 353	1780,00	Produkt 354	1785,00
Produkt 355	1790,00	Produkt 356	1795,00	Produkt 357	1800,00
Produkt 358	1805,00	Produkt 359	1810,00	Produkt 360	1815,00
Produkt 361	1820,00	Produkt 362	1825,00	Produkt 363	1830,00
Produkt 364	1835,00	Produkt 365	1840,00	Produkt 366	1845,00
Produkt 367	1850,00	Produkt 368	1855,00	Produkt 369	1860,00
Produkt 370	1865,00	Produkt 371	1870,00	Produkt 372	1875,00
Produkt 373	1880,00	Produkt 374	1885,00	Produkt 375	1890,00
Produkt 376	1895,00	Produkt 377	1900,00	Produkt 378	1905,00
Produkt 379	1910,00	Produkt 380	1915,00	Produkt 381	1920,00
Produkt 382	1925,00	Produkt 383	1930,00	Produkt 384	1935,00
Produkt 385	1940,00	Produkt 386	1945,00	Produkt 387	1950,00
Produkt 388	1955,00	Produkt 389	1960,00	Produkt 390	1965,00
Produkt 391	1970,00	Produkt 392	1975,00	Produkt 393	1980,00
Produkt 394	1985,00	Produkt 395	1990,00	Produkt 396	1995,00
Produkt 397	2000,00	Produkt 398	2005,00	Produkt 399	2010,00
Produkt 400	2015,00	Produkt 401	2020,00	Produkt 402	2025,00
Produkt 403	2030,00	Produkt 404	2035,00	Produkt 405	2040,00
Produkt 406	2045,00	Produkt 407	2050,00	Produkt 408	2055,00
Produkt 409	2060,00	Produkt 410	2065,00	Produkt 411	2070,00
Produkt 412	2075,00	Produkt 413	2080,00	Produkt 414	2085,00
Produkt 415	2090,00	Produkt 416	2095,00	Produkt 417	2100,00
Produkt 418	2105,00	Produkt 419	2110,00	Produkt 420	2115,00
Produkt 421	2120,00	Produkt 422	2125,00	Produkt 423	2130,00
Produkt 424	2135,00	Produkt 425	2140,00	Produkt 426	2145,00
Produkt 427	2150,00	Produkt 428	2155,00	Produkt 429	2160,00
Produkt 430	2165,00	Produkt 431	2170,00	Produkt 432	2175,00
Produkt 433	2180,00	Produkt 434	2185,00	Produkt 435	2190,00
Produkt 436	2195,00	Produkt 437	2200,00	Produkt 438	2205,00
Produkt 439	2210,00	Produkt 440	2215,00	Produkt 441	2220,00
Produkt 442	2225,00	Produkt 443	2230,00	Produkt 444	2235,00
Produkt 445	2240,00	Produkt 446	2245,00	Produkt 447	2250,00
Produkt 448	2255,00	Produkt 449	2260,00	Produkt 450	2265,00
Produkt 451	2270,00	Produkt 452	2275,00	Produkt 453	2280,00
Produkt 454	2285,00	Produkt 455	2290,00	Produkt 456	2295,00
Produkt 457	2300,00	Produkt 458	2305,00	Produkt 459	2310,00
Produkt 460	2315,00	Produkt 461	2320,00	Produkt 462	2325,00
Produkt 463	2330,00	Produkt 464	2335,00	Produkt 465	2340,00
Produkt 466	2345,00	Produkt 467	2350,00	Produkt 468	2355,00
Produkt 469	2360,00	Produkt 470	2365,00	Produkt 471	2370,00
Produkt 472	2375,00	Produkt 473	2380,00	Produkt 474	2385,00
Produkt 475	2390,00	Produkt 476	2395,00	Produkt 477	2400,00
Produkt 478	2405,00	Produkt 479	2410,00	Produkt 480	2415,00
Produkt 481	2420,00	Produkt 482	2425,00	Produkt 483	2430,00
Produkt 484	2435,00	Produkt 485	2440,00	Produkt 486	2445,00
Produkt 487	2450,00	Produkt 488	2455,00	Produkt 489	2460,00
Produkt 490	2465,00	Produkt 491	2470,00	Produkt 492	2475,00
Produkt 493	2480,00	Produkt 494	2485,00	Produkt 495	2490,00
Produkt 496	2495,00	Produkt 497	2500,00	Produkt 498	2505,00
Produkt 499	2510,00	Produkt 500	2515,00	Produkt 501	2520,00
Produkt 502	2525,00	Produkt 503	2530,00	Produkt 504	2535,00
Produkt 505	2540,00	Produkt 506	2545,00	Produkt 507	2550,00
Produkt 508	2555,00	Produkt 509	2560,00	Produkt 510	2565,00
Produkt 511	2570,00	Produkt 512	2575,00	Produkt 513	2580,00
Produkt 514	2585,00	Produkt 515	2590,00	Produkt 516	2595,00
Produkt 517	2600,00	Produkt 518	2605,00	Produkt 519	2610,00

TABLEAU DES COMPTES DE PROFIT ET PÉRIODE		2019		2018		2017		2016	
COMPTES		2019		2018		2017		2016	
REVENUS		2 112 000 000		2 000 000 000		1 900 000 000		1 800 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
EXPENSES		2 000 000 000		1 900 000 000		1 800 000 000		1 700 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
REVENUS		2 112 000 000		2 000 000 000		1 900 000 000		1 800 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Revenus de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
EXPENSES		2 000 000 000		1 900 000 000		1 800 000 000		1 700 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	
Expenses de ventes de biens et services		1 800 000 000		1 700 000 000		1 600 000 000		1 500 000 000	

الملحق رقم 09: تقديرات برنامج GREFET لأثر كفاية رأس المال على ROA



Modèle 4: MCO empilés, utilisant les 72 observations
8 unités de coupe transversale incluses
longueur des séries temporelles = 9
Variable dépendante: ROA

	coefficient	erreur std.	t de Student	p. critique	
const	0,320973	0,214414	1,529	0,0803	***
CART	0,0611011	0,00982771	5,200	1,89e-04	***

Moy. var. dép.	1,864841	Éc. type var. dép.	0,746934
Somme carrés résidus	28,57500	Éc. type de régression	0,438914
R2	0,278624	R2 ajusté	0,268318
F(1, 70)	27,03679	p. critique (F)	1,59e-06
Log de vraisemblance	-85,89475	Critère d'Akaike	141,7895
Critère de Schwarz	146,3426	Hannan-Quinn	143,4023
rho	0,492340	Durbin-Watson	0,552453

Modèle 5: Effet Fixed, utilisant les 72 observations
8 unités de coupe transversale incluses
longueur des séries temporelles = 9
Variable dépendante: ROA

	coefficient	erreur std.	t de Student	p. critique	
const	1,84881	0,314889	4,829	4,38e-06	***
CART	0,0170221	0,0010338	1,629	0,1087	

Moy. var. dép.	1,864841	Éc. type var. dép.	0,746934
Somme carrés résidus	28,57500	Éc. type de régression	0,438914
R2 = 1,000	0,972299	R2 ajusté	0,959788
F(1, 80) = 1,000	0,000000	p. critique (F)	0,00e+00
Log de vraisemblance	-80,07709	Critère d'Akaike	138,1545
Critère de Schwarz	138,8841	Hannan-Quinn	140,4112
rho	0,492340	Durbin-Watson	0,992204

F-test constant des régressions séparées =
Statistique de test: F(1, 80) = 1,07192
avec p. critique = F(1, 80) = 1,07192 = 0,309701

F-test de différence de constantes entre groupes =
Hypothèse nulle : Les groupes ont une constante à l'origine commune
Statistique de test: F(7, 83) = 4,5794
avec p. critique = F(7, 83) = 1,9587e-005

Modèle 6: Effet aléatoire (GEE), utilisant les 72 observations
8 unités de coupe transversale incluses
longueur des séries temporelles = 9
Variable dépendante: ROA

	coefficient	erreur std.	t	p. critique	
const	0,320973	0,214414	1,529	0,0803	***
CART	0,0611011	0,00982771	5,200	1,89e-04	***

Moy. var. dép.	1,864841	Éc. type var. dép.	0,746934
Somme carrés résidus	28,57500	Éc. type de régression	0,438914
Log de vraisemblance	-70,0818	Critère d'Akaike	128,1636
Critère de Schwarz	128,9887	Hannan-Quinn	130,4401
rho	0,492340	Durbin-Watson	0,992204

Variance "between" = 0,150000
Variance "within" = 0,492340
Variance de toutes les composantes = 0,542340
avec 12,99997 d.f. = 0,000000

F-test constant des régressions séparées =
Statistique de test: F(1, 80) = 1,07192
avec p. critique = 0,309701

F-test de Hausman-Wegman =
Hypothèse nulle : Variance de l'erreur individuelle nulle
Statistique de test: Chi-square de 1 d.f. = 0,000000
avec p. critique = 0,958701

F-test de Hausman =
Hypothèse nulle : Les régressions des deux groupes ont une constante
Statistique de test: Chi-square de 1 d.f. = 0,000000
avec p. critique = 0,958701

الملحق رقم 10: تقديرات برنامج GREFET لأثر كفاية رأس المال على ROE

Modèle 7: MCO espilées, utilisant les 72 observations 5 unités de coupe transversale incluses longueur des séries temporelles = 9 Variable dépendante: ROE				
	coefficient	erreur std.	t de Student	p. critique
const	21,7686	1,74694	17,46	3,30e-027 ***
CAR	-0,391350	0,0671531	-6,847	2,37e-09 ***
Moy. var. dép.	13,77417			4,767657
Somme carrés résidus	966,4231			3,715449
R2	0,401126			0,392371
F(1, 70)	46,88404			2,37e-09
Log de vraisemblance	-195,6533			395,3065
Critère de Schwarz	199,8590			397,1192
AIC	0,345304			1,004353
Modèle 8: ESEs Time, utilisant les 72 observations 5 unités de coupe transversale incluses longueur des séries temporelles = 9 Variable dépendante: ROE				
	coefficient	erreur std.	t de Student	p. critique
const	17,8888	2,18158	8,197	8,13e-012 ***
CAR	-0,198778	0,102368	-1,942	0,0588 *
Moy. var. dép.	13,77417			4,767657
Somme carrés résidus	778,3000			3,514382
R2 - LSDV	0,517825			0,054426
F(1, 63) - LSDV	0,457362			3,95e-02
Log de vraisemblance	-187,8882			393,7009
Critère de Schwarz	194,1908			401,8578
AIC	0,285718			1,148774
Test conjoint des régressions spécifiques - Statistique de Hausman: $\chi^2(1) = 3,77181$ avec p. critique = $F(1, 63) = 3,77181 = 0,058807$				
Test de différence de modélisation entre groupes - Hypothèse nulle: Les groupes ont une constante à l'origine commune Statistique de Hausman: $\chi^2(1) = 3,77181$ avec p. critique = $F(1, 63) = 3,77181 = 0,058807$				
Modèle 9: ESEs alternées (HAC), utilisant les 72 observations 5 unités de coupe transversale incluses longueur des séries temporelles = 9 Variable dépendante: ROE				
	coefficient	erreur std.	t	p. critique
const	21,7686	1,74694	17,46	3,30e-027 ***
CAR	-0,391350	0,0671531	-6,847	2,37e-09 ***
Moy. var. dép.	13,77417			4,767657
Somme carrés résidus	966,4231			3,715449
Log de vraisemblance	-195,6533			395,3065
Critère de Schwarz	199,8590			397,1192
AIC	0,345304			1,004353
Variables "fixed-effects" = 0,000000 Variables "time-effects" = 0,000000 Variance des erreurs groupées (Poisson-distributed) = 0,000000 const, ymean: $\chi^2 = 0,000000$				
Test conjoint des régressions spécifiques - Statistique de Hausman: $\chi^2(1) = 3,77181$ avec p. critique = $F(1, 63) = 3,77181 = 0,058807$				
Test de Hausman-Pagan - Hypothèse nulle: Variance des erreurs individuelles = 0 Statistique de Hausman: $\chi^2(1) = 3,77181$ avec p. critique = $F(1, 63) = 3,77181 = 0,058807$				
Test de Breusch - Hypothèse nulle: Les erreurs des deux sont non corrélées Statistique de Hausman: $\chi^2(1) = 3,77181$ avec p. critique = $F(1, 63) = 3,77181 = 0,058807$				

الملحق رقم 11: تقديرات برنامج GREFET لأثر كفاية رأس المال على EM

Modèle 1: MCO empilés, utilisant les T2 observations 2 unités de coupe transversale incluses Longueur des séries temporelles = 9 Variable dépendante: EM					
	coefficient	erreur std.	t de Student	p. critique	
const	15,0887	0,446053	23,34	9,11e-035	***
CART	-0,331713	0,0294117	-11,20	2,89e-017	***
Noy. var. dép.	2,312300	Éc. type var. dép.	3,134355		
Somme carrés résidus	239,4232	Éc. type de régression	1,925109		
R2	0,441917	R2 ajusté	0,436802		
F(1, 70)	126,4855	p. critique (F)	2,89e-17		
Log de vraisemblance	-148,3082	Critère d'Akaike	300,6164		
Critère de Schwarz	305,1697	Hannan-Quinn	302,4291		
rho	0,865017	Durbin-Watson	0,287203		

Modèle 1: Effets fixes, utilisant les T2 observations 2 unités de coupe transversale incluses Longueur des séries temporelles = 9 Variable dépendante: EM					
	coefficient	erreur std.	t de Student	p. critique	
const	9,91443	0,554413	17,82	2,72e-026	***
CART	-0,078208	0,047187	-1,655	0,099	***
Noy. var. dép.	2,312300	Éc. type var. dép.	3,134355		
Somme carrés résidus	25,82062	Éc. type de régression	0,617388		
R2 - LSDV	0,424815	R2 ajusté	0,120250		
F(1, 83) - LSDV	95,72972	p. critique (F)	6,51e-22		
Log de vraisemblance	-91,14809	Critère d'Akaike	200,3962		
Critère de Schwarz	220,7862	Hannan-Quinn	205,4553		
rho	0,860885	Durbin-Watson	0,814764		
Test conjoint des régresseurs spécifiques - Statistique de test: F(1, 83) = 0,61455 avec p. critique = F(1, 83) > 0,61455 = 0,4348839					
Test de différence de constante entre groupes - Hypothèse nulle: les groupes ont des constantes à l'origine communes Statistique de test: F(1, 83) = 1,12059 avec p. critique = F(1, 83) > 1,12059 = 2,92786e-019					

Modèle 3: Effets aléatoires (MCO), utilisant les T2 observations 2 unités de coupe transversale incluses Longueur des séries temporelles = 9 Variable dépendante: EM					
	coefficient	erreur std.	t	p. critique	
const	10,7321	0,743106	14,40	1,81e-021	***
CART	-0,113445	0,0283102	-4,184	2,67e-03	***
Noy. var. dép.	2,312300	Éc. type var. dép.	3,134355		
Somme carrés résidus	451,6561	Éc. type de régression	2,522172		
Log de vraisemblance	-189,2699	Critère d'Akaike	340,5376		
Critère de Schwarz	349,0904	Hannan-Quinn	342,3502		
rho	0,860985	Durbin-Watson	0,814763		
Variances "between" = 1,78934 Variances "within" = 0,84597 valeur de chi2 pour le "pool-demeaning" = 0,776988 model(y, yhat)² = 0,441917					
Test conjoint des régresseurs spécifiques - Statistique asymptotique de test: Chi-deux(1) = 17,5044 avec p. critique = 2,865e-005					
Test de Breusch-Pagan - Hypothèse nulle: Variances de l'erreur individuelle = 0 Statistique asymptotique de test: Chi-deux(1) = 54,2672 avec p. critique = 8,26179e-014					
Test de Hausman - Hypothèse nulle: les estimateurs des MCO sont non biaisés Statistique asymptotique de test: Chi-deux(1) = 20,6502 avec p. critique = 5,00322e-006					